

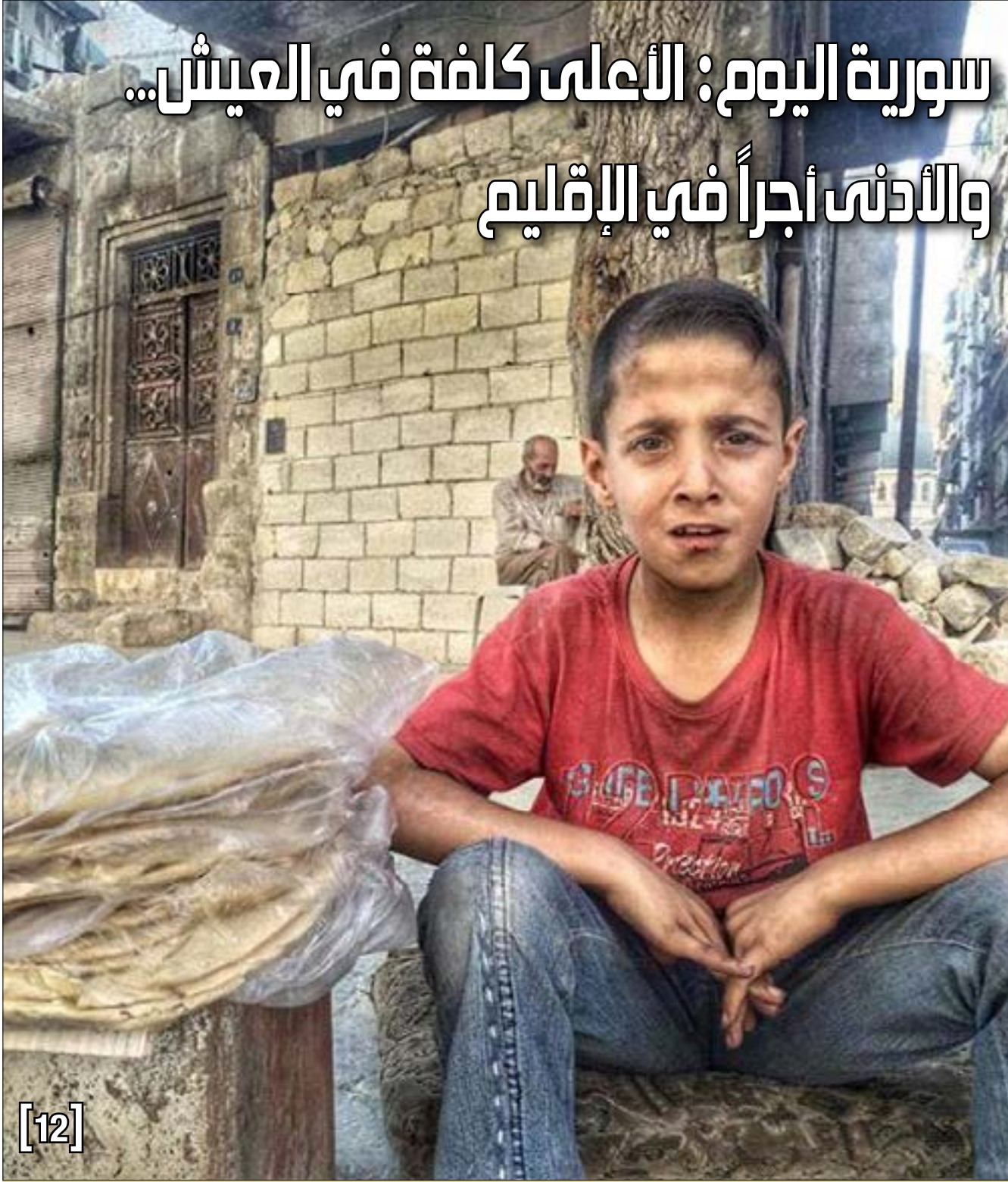


كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

سورية اليوم: الأعلى كلفة في العيش... والأدنى أجراً في الإقليم



[12]

الافتتاحية

جرعة الأمل!

تثبت الاشتباكات التي خاضها أبطال سوريون في محافظة درعا ضد التوغل الصهيوني، وما رافقها وتلاها من تضامن وتعاطف وتكافل وتقدير من كل السوريين داخل البلاد وخارجها، أن القادر على حل مختلف المشكلات التي تعاني منها سورية، وعلى رأسها مواضيع السيادة، واللقمة، والكرامة، والسلم الأهلي، هو الشعب السوري نفسه؛ ليس فقط لأنه المعنى الأول والأخير بحقه في تقرير مصيره بنفسه، بل ولأن التطبيق الفعلي لهذا الحق لا يمكن أن يحصل إلا بأيدي السوريين أنفسهم، وعبير اجتماعهم وحوارهم وتوافقهم وتعاونهم؛ فالحل لم يكن ولن يكون خارجياً، بل هو داخلي بالضرورة. وأيضاً فإن الحل لن يأتي بأيدي «سوبرمانات» وأبطال خارقين للعادة، بل بيد الشعب السوري المتحد بوصفه شعباً واحداً موحداً، يأخذ زمام أمره في يده، ويحل مختلف مشكلاته بتعاونه وتضامنه.

لو كانت لدى «الإسرائيلي» أدنى قناعة بأنه سيتم استقباله بالورود في أي بقعة من البلاد، لما تردد لحظة واحدة في الاستيلاء عليها. ولكنه يعلم بأن القسم الأعظم من السوريين ينتظر حماقة من هذا النوع منذ عشرات السنين؛ ينتظر أن ينزل العدوان من السماء البعيدة عن منال يديه، وأن يتجاوز خط المواجهة الشكلية أو الفعلية مع الأنظمة، ليرى ويجرب ما تعنيه كرامة السوريين وسيادتهم على أرضهم بالملموس.

المثال الذي قدمه أبطال درعا، وشهداؤها الكرام، في المقاومة الشعبية المباشرة، ينطوي على معانٍ كبيرة وعظيمة، لا تقف عند حدود الدفاع عن السيادة الوطنية ضد العدو الخارجي، بل وتمتد إلى ما هو أعمق وأشمل...

المثال الدرعاوي يعني ضمناً: أن مختلف المشكلات التي يعيشها السوريون وتعيشها بلادهم، لها مدخل واحد للحل، هو أن يعتمد السوريون على أنفسهم، بوصفهم مجتمعاً نشيطاً فاعلاً، وبوصفهم شعباً متضامناً متأخياً بغض النظر عن التحريض الإجرامي والخيانة باتجاه التقسيمات الطائفية والدينية والقومية، وباتجاه الكلام الفارغ عن أكثريات وأقليات على أسس طائفية ودينية وقومية.

المثال الدرعاوي، والتضامن الهائل في كل الشارع السوري، يحيي في قلوب السوريين وعقولهم مآثر قادة الثورة السورية الكبرى عام 1925، والتي أسند فيها السوري كتفه إلى كتف أخيه السوري، متسامياً عن كل التقسيمات المقيتة التي لا تصب إلا في مصالح ناهبي قوت الشعب في الداخل، وناهبي قوته وكرامته في الخارج.

المجتمع السوري الذي ناضل طويلاً للخروج من الاستبداد والنهب والقمع والتسلط، وللحفاظ على وحدة بلاده، ما يزال حياً وقادراً رغم كل آلامه وجراحاته، وما يزال قادراً على الاستفادة بأفضل شكل ممكن من الأوضاع الدولية والإقليمية بما يخدم مصالحه ومصالح بلاده.

القناعة بقدرة الشعب السوري، والاستناد إليه والاستقواء به لا عليه، والاستقواء به كله وليس بقسم منه ضد قسم آخر، هي نقطة الانطلاق الوحيدة الصالحة التي على السلطات والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة أن تنطلق منها. وهو ما يعني بالملموس، عقد مؤتمر وطني عام يكون باباً لحوار وتوافق حقيقي بين كل السوريين، والوصول إلى حكومة وحدة وطنية شاملة ووازنة وواسعة التمثيل، تكون أداة من أدوات السوريين في حل مشكلاتهم، وفي تقرير مصيرهم بأنفسهم، ليس فقط لأن هذا حقهم، بل ولأنهم الوحيدون القادرون على حفظ البلاد ووحدتها وسلمها الأهلي، ووضعها على طريق التعافي الحقيقي عبر إعادة إقلاع الاقتصاد بالاستناد إلى سوق سورية واحدة، وإلى الإمكانيات المحلية بالدرجة الأولى، بعيداً عن أوامير رفع العقوبات قريباً، أو أوامير المساعدات الخارجية التي لن تُسمن ولن تُغني من جوع...

شؤون عربية ودولية



من نهب الآخر؟
الولايات المتحدة أم العالم؟!

17

شؤون محلية



لماذا ما زال السوريون
يخاطرون بحياتهم عبر البحار؟

09

ملف «سورية 2025»



تقسيم الأمر الواقع... والاستقواء
بالسوريين، لا عليهم!

06

شؤون عمالية



التسريح وفق قانون العاملين
الأساسي بالدولة

02

التسريح وفق قانون العاملين الأساسي بالدولة



قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 لعام 2004 في سوريا ينظم شؤون العاملين في القطاع العام، بما في ذلك حالات التسريح. ووفقاً لهذا القانون يمكن تسريح العامل في حالات محددة، سنأتي على ذكرها.

بأجره وبحقه في شغل أول وظيفة في ملاكه معادلة لوظيفته الملغاة، وبين التسريح وفق القوانين النافذة، ويتم التسريح بصك من الجهة صاحبة الحق بالتعيين خلال مدة أقصاها 30 يوماً تبدأ من تاريخ اختيار العامل للتسريح، ويمنح العامل منحة نقدية تعادل مثلي أجره الأخير.

إجراءات التظلم من قرار التسريح
يمكن للعامل التظلم من قرار التسريح بموجب اعتراض خطي يقدم إلى الجهة التي أصدرت قرار التسريح أو الجهة الأعلى منها، خلال 60 يوماً من تاريخ تبليغه القرار أو نشره، ويحق للإدارة الإجابة على الطلب بالإيجاب أو الرفض خلال 60 يوماً، وإذا لم تصدر أي قرار بعد مهلة 60 يوماً يعد رفضاً ضمنياً للطلب. وإذا رفضت الجهة الإدارية التظلم، أو لم ترد خلال مهلة 60 يوماً، يمكن للعامل رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية «مجلس الدولة» خلال 60 يوماً من تاريخ الرفض أو انتهاء مهلة الرد.

يجب أن تشمل الدعوى نسخة من قرار التسريح وأسباب الطعن والمستندات الداعمة، وإذا وجدت المحكمة أن القرار غير قانوني أو تعسفي، يمكنها إلغاؤه وإعادة العامل إلى وظيفته مع تعويضه عن الضرر الذي لحق به.

لجنة طبية، ويمكنه الحصول على معاش تقاعدي أو تعويض نهائية الخدمة حسب القوانين التأمينية.

التسريح لأسباب اقتصادية أو تنظيمية

قد يتم تسريح العامل في حالات مثل إلغاء الوظيفة أو إعادة هيكلة المؤسسة وفقاً لحاجات العمل، ويحصل العامل على تعويض عن إنهاء الخدمة وفقاً لنظام التأمينات الاجتماعية، وإذا كان لديه خدمة كافية للتقاعد يمكنه الحصول على معاش تقاعدي.

التسريح بسبب فقدان أحد الشروط التوظيف

إذا فقد العامل أحد الشروط المطلوبة للتوظيف مثل الجنسية أو الشهادة المطلوبة يمكن تسريحه من الخدمة. وهناك حالة من التسريح نصت عليها المادة 136، وهي حالة إلغاء الوظيفة، فقد نصت المادة على ما يلي:
يُنقل العامل إلى وظيفة شاغرة تتوفر فيه شروط شغلها، معادلة لوظيفته في ملاكه، كما يجوز نقله إلى مثل هذه الوظيفة في أي ملاك آخر.

عند عدم وجود وظيفة شاغرة معادلة في ملاكه، أو عدم نقله إلى ملاك آخر، يعطى العامل حق الخيار خلال شهر يبدأ من تاريخ إلغاء الوظيفة، بين القبول بوظيفة أدنى مع احتفاظه

ميلاد شوقي

التسريح لأسباب تاديبية

أي إذا ارتكب العامل مخالفة جسيمة، فيمكن تسريحه وفقاً للإجراءات التأديبية بعد التحقيق معه، ولا يستحق أي تعويضات، لكنه يحصل على مستحقاته عن خدماته السابقة إذا كان مشمولاً بالتأمينات الاجتماعية، ولا يجوز إعادة العامل المسرح، وذلك مهما كانت صفة الإعادة، ما لم تمض سنتان على الأقل.

عقوبة الطرد

وهي الحرمان من الوظيفة نهائياً. وتصفى حقوق العامل المطرود وفق القانون التأميني الذي يخضع له، ولا يجوز إعادة العامل المطرود إلى الخدمة في الجهات العامة، سواء بصورة دائمة أو مؤقتة ما لم يتم إعادة اعتباره قضائياً وفق القوانين المرعية. وتفرض العقوبات الشديدة بحكم صادر عن المحكمة المسلكية ذات العلاقة وتنفذ بصك من الجهة التي تمارس حق التعيين.

التسريح لأسباب صحية

إذا ثبت عدم قدرة العامل على أداء وظيفته بسبب مرض مزمن أو عجز صحي، يمكن إنهاء خدمته بقرار من

بصراحة

محمد عادل اللحام



إلى متى السماح بتغول الفقر والجوع على شعبنا؟

من المؤكد أن فرص العمل والأجور من أكثر القضايا إلحاحاً، ومن أكثر القضايا التي يجري تداولها على ألسنة من يبيعون قوة عملهم، سواء العضوية منها أو الفكرية. فهنا لا فرق بين الاثنين من حيث النتيجة النهائية، وهي ضرورة تحسين الوضع المعيشي، تحسباً يتناسب مع غلاء الأسعار التي تقفز الآن قفزات متسارعة لا يمكن للأجور الحالية إدراكها، أو الوصول إلى حاله قريبة منها، مما يعني استمرار الحال على ما هو عليه من بؤس وحرمان للعاملين بأجر، ما يعني تعزيز انقسام المجتمع إلى فريقين أساسيين ناهيين ومنهوبين، يجري الصراع بينهما.

الفريق الأول مسلح بكل الوسائل الضرورية التي تجعله مستمراً في تسلطه واستغلاله، والفريق الآخر مجرد من وسائل تحقيق إمكانياته ومكبله طاقاته، والتي لا تجعله قادراً على الدفاع عن حقه في الحياة، وحقه في وطنه الذي يبنيه بعرقه ودمه، هذا الوطن الذي يعيش فيه بغربة، وكأنه مهاجر بين حدوده الجغرافية.

ويمكن أن نرى نموذجاً من صور معيشة بعض الناس، الذين أوصلتهم الأزمة ومن ضمنها السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى هذا الدرك من الضنك.

أبو عمر عامل يقوم بإعالة ستة أطفال، أربعة منهم أطفاله ومن تبقى هم أطفال أخيه الذي فقد في الأزمة ولم يظهر حتى هذه اللحظة، ويبدو أنه لن يظهر.

أبو عمر يعمل حسب الطلب، فهو ينقل الرمل إلى الشقق في البنائيات التي يجري أكساؤها، وينقل ما تيسر له من حمولات مختلفة، وهو يعيش كفاف يومه، فقد تحدثنا طويلاً عن الظروف التي عاشها في الأزمة، مع أطفاله وبقيّة عائلته، والجوع الحقيقي الذي عاشوه في تلك الفترة العصيبة، واستمرت حالة الجوع تلك ولكن بأشكال أخرى، فهو يأكل وأطفاله ومن يعيلهم عندما يأتي من يطلبه للعمل، وهو عمل مؤقت ينتهي بانتهاء الطلبية، وهذا المواطن أبو عمر ليس الوحيد الذي يعيش بهذه الطريقة وهذا الشكل، بل في المنطقة التي رأيتها بها عشرات الأفراد، ومنهم أطفال، وكذلك نساء يبحثن عما تبقى من الخضار في السوق لإطعام من يردن إطعامه.

هذه أحوال بعض الناس من شعبنا الذين يشاهدون في كل الأماكُن، في الطرقات والحارات، يبحثون عن شيء ما يسد رمقهم ويسكتون به جوع أطفالهم الذين مثلهم يبحثون عن عمل.

لا نعتقد، وهو اعتقاد جازم، أن حكومة تصريف الأعمال أو الحكومة الانتقالية، قد أدخلت في حساباتها أوضاع الفقراء من شعبنا، الذين يكتنون بنار الفقر والجوع والعوز، فسلوكها وسياساتها الفعلية حتى الآن، ناهيك عن بعض الخطابات التي أدلت بها، تقول للفقراء، ومنهم أصحاب الأجور: انهبوا وتذبوا أموركم. وكأن المطلوب هو أن يرتضي كل الفقراء بأن ليس لدى الحكومة حلول لجوعهم، وليس لدى الحكومة طرق تخفف بها ألامهم، بذريعة أنها منشغلة في قضايا أخرى، ولكن هذا الأمر كما يقال أمل إبليس في الجنة، وللفقراء من شعبنا نقول: لا يحك جلدك سوى ظفرك.

معايير العمل الدولية وسلطة ما بعد الفرار

الحق في العمل، بما يعنيه من توفير وإيجاد فرص العمل والتشغيل، وهو من أوائل الحقوق التي أقرتها الشرائع الدولية واعتبرته حقاً لا بد لكل إنسان أن يتمتع به، وهو لا يقل أهمية عن الحق في الغذاء وغيره من الحقوق الأساسية للإنسان. ومن هذه الشرائع الدولية اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها الصادرة عنها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

■ نبيك عكام

لذلك على الدولة توفير العمل لجميع المواطنين القادرين على العمل، وصيانتها دستورياً، على أساس تكافؤ الفرص، ودون أي نوع من أنواع التمييز. وبات واجباً على الحكومات أن تعمل بالتعاون مع شركائها كافة في سوق العمل، على خلق فرص عمل جديدة بما يتناسب مع عدد الداخلين إلى سوق العمل من كل الاختصاصات. وينبغي عليها أن تضع تلك الخطط والسياسات لإحداث فرص عمل جديدة، لتشغيل طالبي العمل في سوق العمل، على قاعدة العدالة وتكافؤ الفرص للجميع. وهذا يحتاج لسياسات اقتصادية جديدة مختلفة عن تلك السياسات التي كانت تنتهجها حكومات السلطة الفارة، أي أننا بحاجة إلى استراتيجية وطنية تؤمن مصالح البلاد والعباد، وتساهم في توسيع ودعم القطاعات الإنتاجية القادرة على استيعاب عمالة كبيرة. وليس الفصل والطرده التعسفي، تحت مسميات وحجج أقل ما يقال عنها إنها غير مسؤولة، ودعم القطاع الخاص.



وإيجاد العمل بحرية، وذلك بتذليل الصعوبات في العثور على عمل دائم. إن لجوء أصحاب العمل في القطاع الخاص إلى فصل العامل عن العمل فضلاً عن تسقيف ودون مسوغ قانوني أو تعويض مناسب لما قدمه هذا العامل من خدمات، هي ممارسة غالباً ما تجري بعيداً عن القانون وأعين مديريات العمل، وعن التنظيم النقابي، رغم وجوده شكلاً أحياناً في هذه المنشأة. وهذا الفصل عن العمل الذي لا يكون له علاقة بأداء العامل أو تقصيره في عمله، ويا للأسف الشديد هذا ما قامت به سلطة ما بعد الفرار.

أما الاتفاقية رقم 168/ الخاصة بالحماية من البطالة والنهاوض بالعمالة، التي صدرت عام 1988، فقد أكدت بأن على الدولة أن تتخذ التدابير المناسبة لنظام الحماية من البطالة فيها، وأن يساهم هذا النظام في تعزيز العمالة الكاملة وزيادة العمال المحميين، وعلى الدولة أن يكون من أولوية أهدافها النهوض بالعمالة الكاملة، بجميع الوسائل المناسبة، كخدمات التوظيف والتدريب والتوجيه المهني، بما فيها الضمان الاجتماعي، ووضع برامج تعزز إمكانات العمالة المنتجة.

أفضل فرصة ممكنة لشغل الوظيفة التي تناسب قدرات طالب العمل ومؤهلاته، بحيث يكون هذا العمل مناسباً له بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي. وصدرت التوصية رقم 169 لعام 1984 المكملّة لهذه الاتفاقية، والتي أكدت أهمية وضع السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لنهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة، وينبغي أن تهدف إلى ضمان المساواة في الفرص وسهولة الحصول على العمل والتدريب والترقي في المجال المهني.

وعلى عاتق النقابات العمالية الضغط والتأثير في حماية العاملين من الطرد أو الفصل من العمل مما يساهم في خفض نسبة البطالة، وكذلك توفير الحماية القانونية للعمال، والحماية الاجتماعية.

ومن هذه الاتفاقيات الاتفاقية رقم 122 لعام 1964 التي أقرتها منظمة العمل الدولية بشأن سياسة العمالة التي تدعو إلى تعزيز العمالة الكاملة، التي يختارها طالب العمل بكل حرية، كما تهدف إلى توفير فرص عمل لكل طالبي العمل، وتسهيل الحصول عليها، وحمايتها قانونياً، وتوفير

الطبقة العاملة



موظفو الحكومة المحلية الاسكتلندية مستعدون للإضراب يستعد عمال القطاع العام في اسكتلندا لخوض معركة شرسة بسبب أجورهم المتدنية. أيد عمال نقابة «يونيسون» الإضرابات بنسبة مذهلة بلغت 97% في اقتراع استشاري. وكانت شركة كوسلا الحكومية المحلية قد قدمت عرض بزيادة قدرها 3% فقط، رفضتها النقابة والعمال. وقالت رئيسة نقابة يونيسون اسكتلندا: «يجب أن تكون هذه النتيجة بمثابة جرس إنذار لشركة كوسلا. يجب مكافأة عمال المجالس بشكل عادل على الخدمات الأساسية التي يقدمونها». يستعد المهندسون في سلاوا أيضاً للإضراب احتجاجاً على عرض رواتب زهيد. حيث عرضت على المهندسين أيضاً، المنتمين إلى نقابة «يونائيت»، زيادة في رواتبهم بنسبة 3%، وهي أقل من معدل التضخم. يصنع العمال أختام الهندسة الميكانيكية للمحامل والمضخات لصناعة النفط والغاز، ومن المقرر أن يضربوا عن العمل في أيام 10 و17 و22 نيسان الجاري، وفي 1 و6 أيار المقبل.



إنكلترا: عمال الصحة في إضراب عن العمل يستعد ما يقارب 800 عامل صحي في مستشفيات في نوتنغهام للإضراب بسبب خلاف حول الأجور، وتصنيف الرواتب، والأجور المتأخرة. وأيد الإضراب ما يزيد عن 94% من أعضاء نقابة «يونيسون» في المركز الطبي كوينز ومستشفى المدينة «ما لم يحسن مدير والمستشفيات عرضهم بشأن الأجور المتأخرة». يخطط العمال للإضراب لمدة 48 ساعة يوم الإثنين 7 نيسان الجاري، وفي أيام 17 و22 و28 منه. يعدّ مساعداو الرعاية الصحية في نوتنغهام أحدث مجموعة في إنكلترا ويطلبون منذ سنوات بتعديل تصنيفهم من ضمن الفئة الثانية، وهي الفئة الأدنى في هيئة الخدمات الصحية الوطنية، إلى الفئة الأعلى. لطالما قام العديد من مساعدي الرعاية الصحية بمهام سريرية بشكل روتيني، مثل سحب الدم وإجراء تخطيط القلب، دون أجر مناسب مقابل هذه المهام.



المغرب: عمال شركة ميكومار يدخلون في إضراب عام

دخل عمال شركة ميكومار للنظافة بجميع عاملها بمدينة سلا في إضراب عام، يوم السبت 29 آذار 2025، احتجاجاً على تأخر صرف مستحقاتهم وأجورهم. وقرر العمال، المنضوون تحت لواء الاتحاد العام للشغل بالمغرب، تنفيذ مجموعة من الخطوات التصعيدية في وجه إدارة الشركة التي تجاهلت مطالبهم؛ منها وقف العمل الإضافي المستمر، احتجاجاً على عدم التزام الشركة بتعهداتها المالية تجاههم. وكان الإضراب يشمل جميع مقاطعات عمالة سلا، حيث يمتد تأثيره إلى مختلف الفروع التابعة لشركة ميكومار، في وقت حساس مع اقتراب عطلة عيد الفطر. ويعتبر هذا الإضراب خطوة تصعيدية ضد سياسة الشركة، التي لم تلتزم بدفع أجور العمال، مما يهدد استمرارية الخدمة في المدينة ويزيد من معاناة سكان سلا في ظل أزمة النظافة المتفاقمة.



عمال الشركة الموريتانية للكهرباء يهددون بالإضراب هدد عمال الشركة الموريتانية للكهرباء «صوملك» بالعمل على تنفيذ إضراب عن العمل، يبدأ في العاشر من شهر نيسان الجاري احتجاجاً على تجاهل الإدارة لتلبية مطالبهم المشروعة، المتعلقة بظروف العمل والأجور. وأفاد ممثلون عن العمال أن مطالبهم تشمل تنفيذ التعهدات السابقة التي وعدت بها الشركة وبقيت حبراً على ورق، بما في ذلك تسوية أوضاعهم وتحقيق تحسينات طال انتظارها، وزيادة رواتبهم، مشيرين إلى أن هذه الالتزامات صدرت عن مستويات عليا، من السلطة التنفيذية بتحسين ظروف العمل وشروط العمل. ودعا العمال إدارة الشركة ووزارة الطاقة إلى التجاوب الفوري مع مطالبهم، محذرين من أن تجاهل مطالبهم قد يدفعهم إلى تصعيد خطواتهم الاحتجاجية، ما قد يؤثر على استقرار الخدمات الكهربائية في البلاد.

لينين - حول الخلط بين السياسة والتربية



كتب فلاديمير لينين هذا المقال غير المكتمل، في حزيران 1905، ونُشر لأول مرة، عام 1926، أي بعد وفاته.

وإن كان لسبب مختلف، عن كونه اشتراكياً ديمقراطياً. إن كل من يفكر في تحويل هذه «التربية» إلى شعار خاص، ووضعها في مقابل «السياسة»، وبناء اتجاه خاص عليها، ومناشدة الجماهير تحت هذا الشعار ضد «سياسي» الاشتراكية الديمقراطية، فإنه سوف ينحدر على الفور وبشكل لا مفر منه إلى الديماغوجية.

إن المقارنات بغيضة ومُسلم بها قديماً. ففي كل مقارنة، يرسم تشابه فيما يتعلق بجانب واحد فقط أو جوانب متعددة من الأشياء أو المفاهيم المقارنة، بينما تجرد الجوانب الأخرى بتردد وتحفظ. لنذكر القارئ بهذه المسألة الشائنة، وإن كانت كثيراً ما يتم تجاهلها، ولنبداً بمقارنة الحزب الاشتراكي الديمقراطي بمدرسة كبيرة تجمع بين الابتدائية والثانوية والجامعية. إن تعليم مبادئ اللغة الإنكليزية، وتعليم أساسيات المعرفة والتفكير المستقل، لن يهمل أبداً، تحت أي ظرف من الظروف، في هذه المدرسة الكبيرة. ولكن إذا سعى أحد إلى التزعم بضرورة تعليم مبادئ اللغة الإنكليزية كزريعة لتجاهل مسائل التعليم العالي، وإذا حاول أحد موازنة النتائج الزائلة والمشكوك فيها و«الضيقة» لهذا التعليم العالي «المتاحة» لفئة أصغر بكثير من الذين يتعلمون مبادئ اللغة الإنكليزية» بالنتائج الدائمة والعميقة والواسعة والراسخة للمدرسة الابتدائية، فسيكون ذلك دليلاً على قصر نظر مذهب، بل قد يساهم في تحريف هدف المدرسة الكبرى، إذ بتجاهله التعليم العالي، سيسهل على الدجالين والديماغوجيين والرجعيين تضليل الناس الذين لم يتعلموا سوى الأبجدية. أو لنشبه الحزب بالجيوش. لا نجرؤ على إهمال تدريب المجندين لا في زمن السلم ولا في زمن الحرب، ولا على إهمال التدريب على الرماية، ولا على نشر أساسيات العلوم العسكرية بأكثر قدر ممكن من الكثافة والشمول بين الجماهير...

الاسمى، بل قد تكون ضارة «خاصة إذا أضعف نصر جزئي يقطننا، وخفف من ريبتنا تجاه حلفائنا غير الموثوقين، ودفعنا إلى تفويت اللحظة المناسبة لهجوم مجدد وأكثر قوة على العدو».

ولكن لأن القيام بتكثيف وتوسيع نفوذنا بين الجماهير ضروري دائماً، بعد كل انتصار كما بعد كل هزيمة، في أوقات الهدوء السياسي كما في أشد فترات الثورة عصفاً، يجب ألا نحول التركيز على هذا العمل إلى شعار خاص أو نبني عليه أي اتجاه خاص، إذا كنا لا نرغب في المخاطرة بالانحدار إلى الديماغوجية [الشعبوية، أو التطرف بطرح سخوف وشعارات غير واقعية على الجماهير وباسمها - المعرب]، وإهانة أهداف الطبقة المتقدمة والثورية الحقيقية الوحيدة. هناك دائماً وسيظل هناك عنصر تربوي في النشاط السياسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي. يجب أن نتخف طبقة العمال بأجر بأكملها لدور المناضلين من أجل تحرير البشرية من كل اضطهاد. يجب أن نعلم باستمرار المزيد والمزيد من أقسام هذه الطبقة؛ يجب أن نتعلم كيف نقرب من أكثر أفراد هذه الطبقة تخلفاً وأقلهم تطوراً، أولئك الأقل تأثراً بعلمنا وعلم الحياة، حتى نتمكن من التحدث إليهم، والتقرب منهم، ورفعهم بثبات وصبر إلى مستوى الوعي الاشتراكي الديمقراطي، دون أن نجعل من عقيدتنا عقيدة جافة - أن نعلمهم ليس من الكتب فقط، بل من خلال المشاركة في النضال اليومي، من أجل وجود هذه الطبقات المتأخرة وغير المتطورة من البروليتاريا. هناك، نكرر، عنصر معين من التربية في هذا النشاط اليومي. الاشتراكي الديمقراطي الذي يغفل عن هذا النشاط سيتوقف عن كونه اشتراكياً ديمقراطياً. هذا صحيح، لكن بعضنا غالباً ما ينسى، في هذه الأيام، أن الاشتراكي الديمقراطي الذي يختزل مهام السياسة إلى التربية سيتوقف أيضاً،

وفي جميع الظروف وفي جميع المواقف، فلا يجب تحويله إلى شعارات خاصة، ولا ينبغي أن يبرر محاولات بناء اتجاه خاص في الديمقراطية الاجتماعية عليه. يوجد خط فاصل هنا؛ إن تجاوز الحدود هو تحويل هذا الحث المشروع بلا منازع إلى تضيق نطاق أهداف الحركة، وإلى عمى عقائدي تجاه المهام السياسية الحيوية والجوهرية في تلك اللحظة. من واجبنا دائماً تكثيف وتوسيع عملنا وتأثيرنا بين الجماهير. الاشتراكي الديمقراطي الذي لا يفعل ذلك ليس اشتراكياً ديمقراطياً. لا يمكن اعتبار أي فرع أو مجموعة أو حلقة منظمة اشتراكية ديمقراطية إذا لم تعمل لتحقيق هذه الغاية بثبات وانتظام. إلى حد كبير، يمثل هدف فصلنا الصارم لحزب البروليتاريا متميز ومستقل، في حقيقة أننا نؤدي دائماً وبلا انحراف هذا العمل الماركسي المتمثل في رفع الطبقة العاملة بأكملها، قدر الإمكان، إلى مستوى الوعي الاشتراكي الديمقراطي، دون السماح لأي عواصف سياسية، ناهيك عن التغيرات السياسية، بأن تحرفنا عن هذه المهمة الملحة. من دون هذا العمل، سينحط النشاط السياسي حتماً إلى لعبة، لأنه لا يكتسب أهمية حقيقية للبروليتاريا سوى عندما يثير، ويقدر ما يثير، جماهير طبقة محددة، ويكسب اهتمامها، ويحركها للمشاركة الفعالة والرئيسية في الأحداث. هذا العمل، كما ذكرنا، ضروري دائماً. بعد كل نكسة، يجب أن نعيد تفكيرنا به ونؤكد عليه، لأن ضعف هذا العمل هو دائماً أحد أسباب هزيمة البروليتاريا. وبالمثل، يجب أن نلفت الانتباه إليه دائماً ونؤكد أهميته بعد كل انتصار، وألا فسيكون انتصاراً ظاهرياً فقط، ولن تؤمن ثماره، وستتقزم أهميته الحقيقية في النضال الكبير من أجل هدفنا

لدينا عدد لا بأس به من الاشتراكيين الديمقراطيين الذين يستسلمون للتشاؤم كلما مني العمال بهزيمة في معاركهم الفردية مع الرأسماليين أو مع الحكومة، ويتجاهلون بازدياد أي ذكر للأهداف العظيمة والنبيلة لحركة الطبقة العاملة، مشيرين إلى ضعف تأثيرنا على الجماهير. يقولون: من نحن وأي مساع نبذل لتحقيق هذه الأهداف؟ لا جدوى من الحديث عن دور الاشتراكية الديمقراطية كطليعة الثورة، ونحن لا نعرف حتى حقيقة مزاج الجماهير، ولسنا قادرين على الاندماج معها وتحفيزها! لقد عززت النكسات التي مني بها الاشتراكيون الديمقراطيون في الأول من أيار الماضي [1905] هذا المزاج بشكل كبير. وبطبيعة الحال، استغل المناشفة، أو الإيسكربون الجدد، هذه الفرصة ليرفعوا من جديد شعار «إلى الجماهير!» - وكأنما بشكل نكابة، وكأنما هو رد على من فكروا وتحدثوا عن الحكومة الثورية المؤقتة، وعن الديكتاتورية الديمقراطية الثورية، إلخ. يجب الاعتراف بأنه في هذا التشاؤم، وفي الاستنتاجات التي يستخلصها دعاة الإيسكرا المتسرعون منه، توجد سمة خطيرة للغاية قد تسبب ضرراً كبيراً للحركة الاشتراكية الديمقراطية. من المؤكد أن النقد الذاتي ضروري للغاية لكل حزب حي وقوي. لا يوجد شيء أكثر إثارة للاشمئزاز من التفاؤل المتغطرس. لا يوجد شيء أكثر مبرراً من الحث على الاهتمام بالضرورة المستمرة والحتمية لتعميق وتوسيع، وتأثيرنا على الجماهير، ودعايتنا وتحريضنا الماركسي الصارم، وارتباطنا الوثيق بالنضال الاقتصادي للطبقة العاملة، إلخ. ومع ذلك، نظراً لأن مثل هذا الحث مبرر في جميع الأوقات،

القيام بتكثيف وتوسيع نفوذنا بين الجماهير ضروري دائماً بعد كل انتصار كما بعد كل هزيمة في اوقات الهدوء السياسي كما في اشد فترات الثورة عصفاً

ارتفاع أعداد السيارات بين تحرير الاستيراد وتحديات الاقتصاد الوطني



شهدت سورية في الأشهر الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد السيارات، وذلك بعد أن سمحت حكومة تسيير الأعمال، التي تولت مسؤولياتها منذ نحو أربعة أشهر، بإعادة فتح باب استيراد السيارات، مترافقة مع تخفيض ملموس في الرسوم الجمركية.

جاء ذلك بعد أن كانت السلطة الساقطة قد أوقفت استيراد السيارات خلال سنوات الحرب، ضمن إجراءات مشددة فرضتها الظروف الأمنية والاقتصادية آنذاك. ورغم أن هذه الخطوة الجديدة ساهمت في تحريك السوق وتوفير موارد جمركية، إلا أنها لم تترافق مع سياسات موازية لتنظيم العملية، مثل استبدال السيارات القديمة أو الحد من تضخم عدد المركبات في الشوارع، ما يطرح إشكاليات متعددة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتطلب ترشيد الاستيراد وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية.

انعكاسات اقتصادية على إدارة القطع الأجنبي

في ظل ما يمر به الاقتصاد السوري من ضغوط حادة ونقص في موارد القطع الأجنبي، يبرز السؤال حول مدى جدوى تخصيص هذه الموارد لاستيراد سلع كالمركبات، في وقت يحتاج فيه الاقتصاد إلى دعم قطاعات إنتاجية وصناعية وزراعية أكثر أولوية. كما أن هذا التوجه لا ينسجم مع مبادئ ترشيد الاستيراد الذي يفترض أن يكون أحد أعمدة المرحلة الانتقالية الحالية.

أثر بيئي وبنوي على المدن والبنية التحتية

تدقق السيارات بشكل غير منظم يزيد من أعباء المدن السورية، التي تعاني أساساً من ضعف في البنية التحتية، وشبكات الطرق، ونقص في خدمات النقل العام.

جاء ذلك بعد أن كانت السلطة الساقطة قد أوقفت استيراد السيارات خلال سنوات الحرب، ضمن إجراءات مشددة فرضتها الظروف الأمنية والاقتصادية آنذاك. ورغم أن هذه الخطوة الجديدة ساهمت في تحريك السوق وتوفير موارد جمركية، إلا أنها لم تترافق مع سياسات موازية لتنظيم العملية، مثل استبدال السيارات القديمة أو الحد من تضخم عدد المركبات في الشوارع، ما يطرح إشكاليات متعددة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتطلب ترشيد الاستيراد وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية.

تحرير الاستيراد وتأثيره على السوق

مع تولي حكومة تسيير الأعمال مسؤولياتها، جاء قرار السماح باستيراد السيارات كأحد أولى الخطوات الاقتصادية، لكنه تزامن مع خفض الرسوم الجمركية ما جعل السيارات المستوردة في متناول شريحة أوسع من المواطنين. إلا أن غياب خطة واضحة لتنظيم هذه العملية أفضى إلى تدفق أعداد كبيرة من السيارات خلال فترة قصيرة، دون مراعاة كافية للواقع البيئي أو البني للمدن السورية.

غياب سياسات

استبدال السيارات القديمة

رغم أن السوق يعاني من تكسب عدد كبير من

يقلل الاعتماد على السيارات الخاصة. دعم السيارات الكهربائية والهجينة لكونه خياراً مستقبلياً صديقاً للبيئة.

الحاجة لرؤية شاملة ومتكاملة

السياسة الجديدة التي اعتمدها حكومة تسيير الأعمال فيما يخص استيراد السيارات، رغم أنها جاءت في سياق الانفتاح الاقتصادي بعد سنوات من الإغلاق فرضتها السلطة الساقطة، إلا أنها تحتاج إلى رؤية شاملة ومتكاملة توازن بين تحفيز السوق وحماية الاقتصاد الوطني، وبين تحديث قطاع النقل والحفاظ على البيئة. فمن دون هذا التوازن، قد تتحول هذه الخطوات إلى عبء إضافي بدل أن تكون فرصة للتنمية والتحول.

وتفاقم هذه الزيادة غير المدروسة من مشكلات الازدحام والتلوث، دون أن تقابل بخطة واضحة لتوسيع أو تطوير البنى التحتية اللازمة.

نحو سياسات متوازنة ومسؤولة

لمواجهة هذا الواقع، تبدو الحاجة ملحة لاعتماد سياسات أكثر توازناً وواقعية، من أبرزها: مراجعة سياسة الاستيراد الحالية وتحديد أولويات واضحة في ظل الإمكانيات المتاحة. إطلاق برنامج لاستبدال السيارات القديمة، ضمن اليات تحفيزية وتشجيعية. ترشيد استخدام القطع الأجنبي بما يخدم المشاريع الإنتاجية والضرورات الوطنية. تطوير شبكة النقل العام بديلاً عملياً

الدراجات النارية في دمشق بين قرارات المنع وواقع الانفلات



الدراجات النارية غير كاف لملاحقة وضبط جميع المخالفات. غياب الدوريات عن العديد من المناطق، فبعض الأحياء لا تشهد أي وجود فعلي لعناصر الأمن، مما يجعل المخالفين يتحركون بحرية. ضعف العقوبات أو عدم تنفيذها بشكل صارم، فحتى في الحالات التي يتم فيها ضبط المخالفين، فإن بعضهم يعودون إلى المخالفات بسبب ضعف الردع.

انتشار ظاهرة «الواسطة» والتهاون مع المخالفين أحياناً، فبعض المخالفين ينجحون في الإفلات من العقوبة بسبب العلاقات الشخصية أو استغلال الثغرات القانونية.

السلبيات المستمرة وتأثيرها على المجتمع

يمكن تلخيص السلبيات بالآتي: الإزعاج والضجيج، وخاصة الليلي، فأصوات المحركات المعذلة والسباقات العشوائية في الشوارع تؤثر على راحة السكان، خاصة في المناطق السكنية المكتظة.

ارتفاع نسبة الحوادث والإصابات، فالقيادة المتهورية وعدم الالتزام بإشارات المرور يؤديان إلى وقوع حوادث خطيرة بشكل شبه يومي.

لا تزال الدراجات النارية في دمشق تشكل مصدر إزعاج وخطر رغم التعليمات الصادرة بمنع غير المرخصة منها، والحد من الطيش والرعوننة التي ترافق استخدامها.

فبالضجيج الصاخب، الحوادث المتكررة، الإصابات، والتحرشات والسرقات المرتبطة بهذه الظاهرة لم تتراجع بشكل ملموس، مما يطرح تساؤلات حول فعالية تطبيق القرارات ومدى قدرة الجهات المعنية على ضبط الوضع.

واقع الحال... تعليمات لم تطبق كما يجب

على الرغم من التعليمات «الصارمة»، فإن الكثير من أحياء دمشق لا تزال تعاني من تهور سائقي الدراجات النارية، حيث يمكن سماع أصوات المحركات العالية، وخاصة في أوقات متأخرة من الليل، ورؤية الدراجات تسير بسرعة متهورة بين السيارات والمارة، مما يعرض حياة الجميع للخطر.

كما أن بعض هذه الدراجات تُستخدم في أعمال غير قانونية، مثل التحرش والسرقة، ما يزيد من مخاوف المواطنين. الأسباب الرئيسية لعدم تطبيق التعليمات بشكل كامل يمكن تلخيصها في النقاط الآتية: قلة عدد عناصر الشرطة، وانتشار

المخالفات عبر تطبيقات أو أرقام طوارئ قد يعزز جهود ضبط المخالفين.

أهمية تضافر الجهود

بين القرارات التي تصدر والواقع الذي لم يتغير، تبقى مشكلة الدراجات النارية في دمشق قائمة، مما يستدعي إجراءات أكثر حزمًا في التنفيذ. إن القضاء على هذه الظاهرة لا يتطلب تشديد القوانين فقط، بل يتطلب أيضاً تفعيل الرقابة، وتضافر الجهود بين الجهات الأمنية والمجتمع المدني لتحقيق بيئة أكثر أمناً وهدوءاً للجميع.

الأكثر تضرراً من الظاهرة سيساهم في الحد من انتشار المخالفات. تشديد العقوبات من خلال فرض غرامات كبيرة ومصادرة الدراجات غير المرخصة بشكل حازم ليحد من انتشارها.

تركيب كاميرات مراقبة، فاستخدام التكنولوجيا في رصد المخالفات يمكن أن يساعد في توثيق التجاوزات وضبط المخالفين.

حملات توعية مستمرة، من خلال تنظيم حملات إعلامية حول مخاطر القيادة المتهورية يمكن أن يساهم في تغيير سلوك بعض السائقين. تفعيل شكاوى المواطنين، ومنح السكان دوراً في الإبلاغ عن

المشاكل الأمنية، فاستغلال بعض الأفراد للدراجات النارية في السرقة والتحرش يجعلها مصدر قلق أمني إضافي. عدم احترام القوانين، فاستمرار المخالفات رغم صدور التعليمات يشير إلى ضعف تطبيق القانون، ما يخلق بيئة تسودها الفوضى وعدم احترام القواعد.

الحلول المقترحة للحد من الظاهرة

هناك الكثير مما يجب فعله تجاه هذه الظاهرة، لكن يمكن التكثيف بما يلي من ضرورات: زيادة عدد الدوريات الأمنية، وتعزيز انتشار الشرطة في المناطق

تقسيم الأمر الواقع... والاستقواء بالسوريين لا عليهم!



مرت أربعة أشهر تقريباً على سقوط الأسد، والشغل الشاغل خلال هذه الفترة لكل الوطنيين السوريين على امتداد البلاد وخارجها، كان العمل من أجل استعادة سورية واحدة وموحدة.

■ مهند دليقان

هذا الهدف لم يتحقق بعد، ولم يحصل فيه تقدم ملموس حتى الآن، بل ويمكن القول - إن أردنا أن نكون موضوعيين وننظر إلى الواقع كما هو دون أي تجميل - إن ملف توحيد البلاد يواجه استعصاءً حقيقياً ومخاطر كبرى، لا يمكن تجاوزها دون إجراءات جذرية وحاسمة، ومن خارج المنطق السائد حتى اللحظة...

أيام الأسد، كانت البلاد تعيش حالة تقسيم أمر واقع بين 6 مناطق:

1- مناطق سيطرة النظام المباشرة التي تشمل الجزء الغربي من البلاد، وضمناً مدينة حلب ودمشق. 2- مناطق السيطرة الشكلية للنظام، والتي تعيش حالة خاصة مختلفة نسبياً عن الأولى، وتشمل الجنوب السوري بمحافظاته الثلاث. 3- مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام وتشمل ادلب المدينة وريفها وصولاً إلى جزء من ريف حلب الغربي وجزء من ريف حماة الشمالي. 4- مناطق سيطرة «الجيش الوطني» المتصلة المنفصلة في شمال البلاد «درع الفرات، نبع السلام، غصن الزيتون».

5- مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية في شمال شرقي البلاد. 6- منطقة ال55 كم في الجنوب الشرقي للبلاد ومركزها التنف.

إذا حاولنا قراءة الخريطة اليوم، فإنها شبيهة إلى حد بعيد بما كانت عليه أيام الأسد؛ فرغم الاتفاق الأولي الذي تم توقيعه بين الإدارة الجديدة وقسد، ورغم الاتفاقات الجزئية في كل من السويداء ودرعا، ورغم إعلان الفصائل اللفظي عن حل نفسها في «مؤتمر النصر»، إلا أن الحالة الفصائلية ما تزال موجودة كما مر واقع لم يتم تجاوزه بشكل كامل بعد، ولم تنجز بعد عملية حصر السلاح، وما جرى في الساحل السوري من انتهاكات وجرائم

جاء كمؤشر واضح على هذه المسألة، وحول الساحل السوري إلى ملف إضافي ضمن الوضع العام المعقد للبلاد، ناهيك عن موضوع المقاتلين الأجانب وما يترتب عليه من تعقيدات وصعوبات، سواء على المستوى الداخلي، أو على المستوى الإقليمي والدولي.

هذه الوقائع الملموسة التي يعرفها ويدركها السوريون، تعيد التأكيد على حقيقة لا يمكن القفز فوقها، وهي أن مجرد السيطرة على السلطة السياسية والعسكرية من الأحوال السيطرة السياسية والعسكرية على سورية واحدة وموحدة؛ فتقسيم الأمر الواقع الذي استمر ما يقرب من 8 سنوات بشكله السابق، وأسس لتمايزات واختلافات عديدة بين المناطق المختلفة، بما في ذلك لأسواق اقتصادية مصغرة منفصلة عن بعضها البعض، ومتصلة عبر الحدود بالخارج... تقسيم الأمر الواقع هذا لا يمكن تخطيه بمنطق الغلبة والقوة، بل يحتاج منطقاً معاكساً تماماً، هو منطق التوافق والتفاهم بين كل السوريين، بكل اتجاهاتهم وفي كل مناطق وجودهم.

التخريب «الإسرائيلي»

الاعتداءات والتدخلات «الإسرائيلية» المعلنه وغير المعلنه، كانت عامل توتير وتخريب مستمر طوال السنوات الماضية، وتحولت إلى عامل أكثر خطورة في الأشهر الأخيرة، ابتداءً من تدمير القسم الأعظم من السلاح السوري خلال الأيام الأولى بعد سقوط الأسد، ومروراً بالتوغل البري في الجنوب السوري، ووصولاً إلى العمليات الإجرامية المباشرة الأخيرة ضد الأهالي في ريف درعا. يُضاف إلى ذلك العمل الواضح باتجاه التقسيم وابتغاء الاقتتال، عبر التحريض الطائفي المباشر، ومحاولة قسم السوريين ضد بعضهم البعض، وبالاستفادة

من الانتهاكات والتجاوزات، وربما بالاشتراك غير المباشر في تحفيزها عبر الاختراقات العديدة ضمن مختلف الجهات السورية، بعد أن تحولت سورية خلال السنوات الماضية إلى ساحة مفتوحة للتدخلات الخارجية بمختلف أنواعها.

الاستقواء بالسوريين أم الاستقواء عليهم؟

ربما واحدة من أكبر المشكلات، بل والمصائب، التي تعاني منها ذهنية «نخب» سورية عديدة، سواء ضمن السلطة، أو ضمن قوى سياسية في المجتمع، هي توجيه النظر والاهتمام نحو الخارج لا نحو الداخل.

نظام الأسد لم يهتم يوماً بحيازة الشرعية والقوة بالاستناد إلى الشعب السوري، بل دائماً ما كانت أنظاره موجهة نحو الخارج بقواه وتوازناته، وخاصة نحو الغرب في محاولة لنيل رضا والوصول إلى توافقات معه، تكون هي الأداة في الاستمرار في السلطة.

اليوم أيضاً، نرى أن هذا النمط من التفكير ما يزال قائماً لدى بعض التيارات ضمن الإدارة الجديدة، ونراه أيضاً لدى بعض التيارات التي تعارض هذه الإدارة؛ فمن جهة بعض المسؤولين ضمن الإدارة، نرى الجهود كلها منصبة على محاولة رفع العقوبات باعتباره حبل النجاة الوحيد لسورية، بالتوازي مع محاولة الوصول إلى توافقات وتفاهمات مع الدول، تكون هي الأساس في استكمال توحيد البلاد، وبالأحرى في استكمال السيطرة على البلاد بمنطق الغلبة، لأن مفهوم البلاد الموحدة من وجهة نظر البعض هي السيطرة على البلاد، وليس الوحدة القائمة على تفاهم وتوافق وتعاون أبناء البلد الواحد.

على المقلب الآخر، تسعى أطراف وقوى سياسية، وخاصة منها بعض من يوجدون خارج البلاد، لا إلى محاولة الوصول إلى تفاهم بين السوريين، ولا إلى الاستقواء بالسوريين، بل إلى الاستقواء بالخارج، بما في ذلك عبر

التلويح بملفات التقسيم بأشكال معلنه أو مواربة.

أبناء ال90%

صاحب المصلحة الحقيقية في وحدة سورية هم أبناء الشعب السوري، هم بالضبط أبناء طبقة ال90%، أي المقربين والمنهوبين الذين ينتمون لكل الطوائف والأديان والقوميات والمناطق في سورية، وهؤلاء وحدهم من يمكن التوصل إليهم وعلى تعاونهم وقوتهم للخروج بالبلاد من الأوضاع الصعبة والخطيرة التي تعيشها.

لتحقيق ذلك، فإن السلطة القائمة تتحمل مسؤولية أساسية في اتخاذ زمام المبادرة باتجاه الإصغاء لما يطرحه السوريون، وبتجاه تجميعهم عبر مؤتمر وطني عام يحقق حواراً حقيقياً بين السوريين، يعالجون فيه مختلف المشاكل، ويؤسسون معاً لحلها، وعبر حكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل.

القوى السياسية والمجتمعية التي خارج السلطة، عليها المسؤولية نفسها أيضاً، وينبغي أن تعمل بالاتجاه نفسه.

وسواء بالنسبة للسلطة أو بالنسبة للقوى التي خارجها، والمناطق التي خارج سيطرتها الفعلية أو داخلها، فإن الوصول إلى قناعة حقيقية وصادقة بقدرة الشعب السوري، وبأنه القوة الوحيدة التي يمكن الاستناد إليها، هو حبل النجاة الوحيد للسلطات والقوى والبلد ككل.

المجتمع السوري جاهز للدفاع عن بلاده وعن وحدتها، وهو القوة الأهم والأكبر، بل والقوة الوحيدة التي يمكنها تحقيق وحدة البلاد وسيادتها. وعدم الاعتماد المباشر عليها، وغياب القناعة بقوتها وقدرتها، لن يجر على البلاد سوى المزيد من الويلات والمشكلات... العقل الثوري والوطني الحقيقي ينبغي أن ينطلق من هذه القناعة، وحين يستطيع توحيد المجتمع، فإن كل المشكلات الخارجية والضغوط الخارجية قابلة للحل، وللتعامل معها من موقع المقتدر، لا من موقع الضعيف أو المستقوي بالخارج...

المأزق السوري أعقد بكثير من وصفات «هرم ماسلو»!



فإن «هرم ماسلو» في الحالة السورية، رغم أنه صحيح في التوصيف من حيث النتيجة، ولكن تحقيقه الفعلي والعملي يبدأ من الرأس أولاً، ومعه بالتوازي تجري حلقة المستويات المختلفة الأدنى من الحاجات...

بالتفجير...
شعور السوري بأنه مُمكّل حقاً، وبأن كرامته مُصانة، وبأن أخاه السوري هو سنده ومعينه، هو المدخل الوحيد نحو حماية البلاد وإخراجها من المخاطر التي تعيشها. وبذلك



يضع العالم الأمريكي أبراهام ماسلو حاجات البشر ضمن ترتيب تصاعدي، من الحاجات الأكثر أساسية إلى الحاجات الأقل أساسية، ضمن ما بات مشهوراً ومعرّوفاً بـ «هرم ماسلو»، الموضح بالشكل المرفق. هرم ماسلو معني بالدرجة الأولى بتصنيف حاجات الإنسان بوصفه فرداً ضمن مجتمع، ولكن يمكن أيضاً استخدامه بقدر ما من التقريب، لتصنيف حاجات المجتمعات، وليس فقط الأفراد.

■ سعد صائب

الوضع السوري وهرم ماسلو

حل المشكلة الأمنية وتحقيق السلم الأهلي بحلول أمنية بحتة؛ الحلول الفعلية تبدأ من رأس هرم الحاجات، وليس من قاعدته.

موضوع السلم الأهلي ووحدة البلاد وحصر السلاح وإعادة إقلاع الاقتصاد، كلها تبدأ من نقطة واحدة مشتركة هي تجميع قوى السوريين وكفاءاتهم بوصفهم مواطنين سوريين أولاً وأخيراً، وليس بوصفهم جماعات ومناطق وطوائف وقوميات والخ.

تجميع قوى السوريين، غير ممكن بحال من الأحوال دون أن يدلوا بدلوهم، وأن يشعروا بأنهم أصحاب قرار في بلادهم، والمدخل لتحقيق ذلك هو حوار وطني حقيقي لا شكلي، يتم عبر مؤتمر وطني عام جامع وشامل، وعبر حكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل... لأن كسر الحواجز المصطنعة بين السوريين، والفواصل المختلفة بينهم، هو الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها ضمان السلم الأهلي وتعزيزه، ويمكن من خلالها تشكيل السوق الوطنية الواحدة، التي لن يفلح الاقتصاد دون تشكيلها.

هذا كله، يجعل من موضوع المشاركة السياسية الحقيقية، والحياة السياسية الحقيقية الفاعلة في البلاد حاجة قصوى، لا حاجة ترفية أو ثانوية بالنسبة للحالة السورية.

من الخطير جداً أن يحاول البعض التقليل من أهمية تنظيم الناس لأنفسهم والانخراط في الحياة السياسية، بحجة أن الوقت الآن ليس وقت السياسة، بل وقت تأمين لقمة العيش والسلم الأهلي... فدون تجميع السوريين كسوريين، استناداً إلى مصالحهم الوطنية والاقتصادية المشتركة، لن يتم تأمين لقمة العيش، ولن يتم تأمين السلم الأهلي، بل على العكس من ذلك سيزداد الوضع الاقتصادي سوءاً، والوضع الأمني أيضاً سيصبح أكثر خطورة، وستصبح التدخلات الخارجية أشد خطراً وقدرة على التأثير، وصولاً إلى تكريس تقسيم الأمر الواقع، وتهديد وحدة البلاد

إذا حاولنا قراءة حاجات المجتمع السوري وفقاً لهرم ماسلو، يمكننا أن نجد فيه قدراً من الصحة لا بأس به، فالوضع المعيشي شديد الصعوبة الذي تعيشه الغالبية الساحقة من السوريين، تجعل اهتمامهم الأول منصباً على كيفية تأمين لقمة العيش، التي باتت عزيزة صعبة المنال طوال سنوات عديدة متتالية، خاصة منذ نهايات عام 2019 مع تعمق فساد النظام السابق، ومع تطبيق عقوبات قيصر، وهي العقوبات الأكثر وحشية ربما في التاريخ بأسره، والتي ما تزال فعالة حتى اللحظة، رغم سقوط السلطة التي قبل إن العقوبات كانت موجهة ضدها.

التجربة الحية، وخاصة مع حالات التفتت الأمني، خاصة خلال الشهر الأخير، ومع الانتهاكات والجرائم المتنقلة، وارتفاع مستوى التحريض الطائفي من جهات خارجية بالدرجة الأولى، على رأسها «إسرائيل»، ومن جهات داخلية أيضاً، عاد التخوف ذو الطابع الأمني، أي الخوف المباشر على الحياة والأمان الشخصي، ليحتل موقعاً بارزاً من تفكير السوريين، خاصة مع تخوفهم من تجدد اقتتال مقيت يسفك الدم السوري ويهدد وحدة البلاد. بكلام آخر، فإن الهواجس الأساسية لدى الغالبية الساحقة من السوريين، تتعلق بموضوعين أساسيين، لا ثالث لهما: السلم الأهلي، ولقمة العيش.

المشكلة تبدأ بالضبط، حين يجري الافتراض أن حل هذه الهواجس يمكن أن يتم في قاعدة الهرم لا في قمته. بكلام أوضح، حين نفترض أن حل مشكلة السلم الأهلي يمكن أن يتم بطرق أمنية، وأن حل موضوع لقمة العيش يمكن أن يتم بطرق اقتصادية.

الحقيقة هي أنه لا يمكن حل المشكلة الاقتصادية بحلول اقتصادية بحتة، ولا يمكن

بلاغ عن اجتماع الهيئة العامة لـ «تماسك»



وشفاقة ولملموسة تليها محاسبة عادلة عبر القضاء. وأكد المجتمعون أن المدخل الأساسي للسلم الأهلي الحقيقي ووحدة البلاد وحل مشكلاتها، كان وما يزال أوسع تفاهم وتوافق بين السوريين، عبر مؤتمر وطني عام وحكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل. في الإطار التنظيمي، شكل المجتمعون لجاناً مؤقتة لإدارة عمل التحالف خلال مرحلة التحضير لمؤتمره الأول، بما في ذلك إعداد الوثائق والهيكلية التنظيمية ومتابعة التواصل مع القوى السورية المختلفة الراغبة في الانضمام للتحالف.

■ دمشق 5 نيسان 2025

السبل الممكنة، وعبر التعاون والتكافل بين السوريين. ووجهوا التحية لمقاومي درعا وشهدائها الكرام الذين وقفوا بوجه المحتل وقدموا مثالا يحتذى في المقاومة الشعبية.

ركز المجتمعون أيضاً على ضرورة تكثيف العمل الوطني باتجاه السلم الأهلي وإغلاق الباب أمام التدخلات الخارجية الهدامة، عبر عمل حازم لوقف الانتهاكات التي ما تزال مستمرة في الساحل السوري خاصة، وفي أماكن أخرى من البلاد، ما يتطلب أيضاً إخراج المسلحين الأجانب والمجموعات غير المنضبطة، بالتوازي مع تسريع عمل لجنة التحقيق للوصول إلى نتائج واضحة

عقدت الهيئة العامة لتحالف المواطنة السورية المتساوية «تماسك» يوم السبت 5 نيسان 2025، اجتماعها العام الثاني بعد إعلان التأسيس الذي جرى يوم 22 آذار الماضي، بحضور ممثلين عن غالبية مكونات التحالف.

تباحث المجتمعون في المستجدات السياسية المتسارعة على الساحة السورية، مؤكدين إدانتهم للاعتداءات «الإسرائيلية» المتكررة على الأرض السورية، ومشددين على ضرورة العمل لوقفها بكل

البحث العلمي في سورية واقع مأزوم في ظل غياب الدعم المؤسسي



في الوقت الذي تُعَوّل فيه معظم دول العالم على طلاب الدراسات العليا بوصفهم حجر الأساس في نهضتها العلمية والتنموية، يعاني طلاب الدراسات العليا في سورية من ظروف معيشية وعملية قاسية، تقف حائلاً دون تمكنهم من أداء دورهم الطبيعي في خدمة البحث العلمي.

بأسعار خيالية، ويحتاج إلى مبالغ كبيرة شهرياً لتغطية الحد الأدنى من احتياجات الحياة اليومية. أما باقات الإنترنت، الضرورية لأي عملية بحثية في العصر الحديث، فتعتبر عبئاً ثقيلاً على الميزانية المحدودة، ما يجعل الوصول إلى المصادر العلمية أو متابعة الدورات التخصصية أمراً بالغ الصعوبة.

لوم الباحث وتجاهل العوامل البنوية

رغم هذه المعاناة، غالباً ما يُحمّل طلاب الدراسات العليا مسؤولية تراجع البحث العلمي، ويوصون بالتقصير أو عدم الجدية، دون الأخذ بالاعتبار حجم الضغوط التي تتكفل كاهلهم.

وتستغرب الجهات المسؤولة من هجرة العقول، متناسية أن البيئة الطاردة هي السبب الأساسي في هذه الظاهرة.

حرية التعبير مقيدة... والتعبير عن الألم يتم بلغة حذرة

تضيف الشهادة: «طالب الدراسات مهذب بالفصل لو أساء اللفظ على التواصل الاجتماعي»، ما يعكس ضيق مساحة التعبير حتى فيما يخص قضايا المصيرية. هذا يدفع العديد من الباحثين إلى استخدام لغة حذرة ومشفرة عند التعبير عن معاناتهم، خوفاً من العقوبات الإدارية أو المساءلة الأمنية.

فالبينة الحالية، كما تشير العديد من الشهادات، لا توفر الحد الأدنى من متطلبات التفرغ البحثي أو حتى العيش الكريم. وقد نقلت صفحة «صوت طلاب الدراسات العليا في سورية» إحدى الصرخات المؤلمة التي أطلقها أحد طلاب الدراسات العليا، والتي تسلط الضوء بوضوح على حجم المعاناة اليومية التي يتكبدها الباحث السوري. وتعد هذه الشهادة وثيقة حية تلخص المشهد الحقيقي الذي لا يظهر في التقارير الرسمية أو المؤتمرات الأكاديمية.

تفرغ علمي على الورق... واستنزاف عملي على الأرض

يفترض بطالب الدراسات العليا أن يكون متفرغاً بالكامل للعمل البحثي، لكن الواقع يفرض عليه العكس تماماً. إذ يكلف بأعمال إدارية ومهام أكاديمية كالمراقبات الامتحانية الصباحية المجانية، وتصحيح الأوراق، وإعطاء المحاضرات، دون أية تعويضات مالية. كما أنه يضطر للعمل بدوام كامل أو حتى بدوامين في مهن بعيدة عن تخصصه، لتأمين الحد الأدنى من المعيشة له ولأسرته، في ظل أجور لا تواكب متطلبات الحياة الأساسية.

ظروف معيشية خانقة تَقصي البحث من الأولويات

بحسب الشهادة المنشورة، فإن الطالب يواجه صعوبات في تأمين الخبز، ويتعرض لابتزاز اقتصادي في الحصول على الغاز المنزلي

برامج دعم تحفيزية للبحوث المتميزة والمبادرات العلمية الجادة.

ما المطلوب؟ أدنى مقومات الكرامة والبحث

ينادي طلاب الدراسات العليا، ومنهم صاحب الشهادة المشار إليها، بمجموعة من المطالب التي تُعد في جوهرها حقوقاً أساسية لأي باحث: راتب شهري يغطي الاحتياجات المعيشية بحدها الأدنى. تأمين خط إنترنت مجاني أو مخفض مخصص للبحث العلمي. توفير قاعات دراسة مجهزة في الجامعات. إعفاء من المهام الإدارية أو تعويض مادي عن الجهد المبذول فيها.

لا بحث علمي دون باحث مدعوم ومحترم إن أي دعوة لتطوير منظومة البحث العلمي في سورية تبقى دعوة فارغة ما لم تبدأ من دعم الباحث نفسه، وتأمين بيئة إنسانية ومادية تمكنه من التفرغ والإنتاج. فإصلاح البحث العلمي لا يبدأ من الورشات ولا من المؤتمرات، بل من احترام الإنسان الذي يحمل على عاتقه مسؤولية هذا البحث. فإن استمر تجاهل هذه الحقيقة، فإن سورية ستخسر ما تبقى من طاقاتها العلمية، وتغدو ساحة تصفّر فيها العقول... لا تصنع فيها.

الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات السورية تصعيد اقتصادي أم ضغط سياسي؟



تغير في السلطة... واستمرار العقوبات

ومع كل إجراء اقتصادي جديد يستهدف سورية، حتى وإن كان محصوراً في صادرات محدودة، يتسع نطاق الضغط على الطبقات الفقيرة والمعدمة. في هذا السياق، فإن استمرار الحرب التجارية بشكل غير مبرر تجاه سورية وفي ظل حكومة ناشئة، يبعث برسائل سلبية للشعب السوري والمجتمع الدولي حول جدية دعم الاستقرار والتحول السياسي في البلاد. كما أنه يقيد يد الحكومة الجديدة، التي تحتاج إلى أفق اقتصادي مفتوح يساعدها في إنجاز مهامها في إعادة الإعمار وتحقيق التعافي الاقتصادي.

انعكاسات القرار على مرحلة التعافي

مع التفاؤل بانطلاق جهود أولية لإعادة الإعمار، فإن أي شكل من أشكال التضيق الاقتصادي، خصوصاً من طرف فاعل دولي بحجم الولايات المتحدة، يشكل عقبة أمام جذب الاستثمارات، واستعادة الدورة الاقتصادية، وإعادة دمج سورية في الاقتصاد العالمي.

في خطوة تُعد من بين الأشد في سياق الحرب التجارية التي تخوضها الولايات المتحدة مع عدة دول حول العالم، فرضت واشنطن رسوماً جمركية مرتفعة على الواردات السورية تجاوزت حاجز الـ 40%، ما يجعلها من بين الأعلى عالمياً على السلع السورية.

ورغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى أن حجم الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة لا يتجاوز بضعة ملايين من الدولارات سنوياً، إلا أن هذا الإجراء لا يبدو اقتصادياً بقدر ما هو سياسي في طبيعته وسياقه.

واقع الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة

على أرض الواقع، لا تشكل الولايات المتحدة سوقاً أساسية للمنتجات السورية. فعقود من التوترات السياسية، والعقوبات الاقتصادية المتلاحقة منذ بداية الألفية، قلصت من حجم التبادل التجاري إلى أدنى مستوياته.

وتتمثل أبرز الصادرات السورية إلى أمريكا في بعض المنتجات الزراعية المحدودة، والسجاد اليدوي، والمصنوعات الحرفية، التي تندرج ضمن قطاعات صغيرة بحركتها أفراد أو شركات صغيرة في الشتات السوري.

إلى الاستقرار والتعافي. إن الاستمرار في نهج العقوبات والحصار، دون إعادة نظر شاملة في أهدافها وتأثيراتها، يهدد بإعادة إنتاج المعاناة نفسها التي سعت هذه السياسات - نظرياً - إلى إنهاؤها.

إن مثل هذه السياسات قد تضعف من قدرة الحكومة على النجاح، وهو ما يصب في نهاية المطاف ضد مصلحة السوريين الذين عانوا طويلاً.

وهم التعويل على الغرب

إن الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة على الواردات السورية لا يمكن فصلها عن السياق السياسي، ولكن مع تغير هذا السياق وزوال سلطة النظام السابق، لم تعد هذه الإجراءات مبررة. بل إنها اليوم تشكل عبئاً إضافياً على شعب يتوق

الألغام في سورية... تهديد قاتل لأكثر من نصف السكان



في الثالث من نيسان من كل عام، يحيي العالم اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام، وهي قضية لا تزال تمثل تهديداً قاتلاً لملايين الأشخاص حول العالم. فوفقاً للأمم المتحدة، يواجه أكثر من 100 مليون شخص خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وتظل هذه التهديدات قائمة حتى بعد انتهاء النزاعات، حيث تستمر في قتل وإصابة المدنيين وتعرقل جهود التنمية والإعمار.

سورية مخاطر مميّنة يومياً، ويُعد الأطفال الأكثر عرضة للخطر، حيث إن واحداً من كل ثلاثة ضحايا للذخائر المتفجرة هو طفل.

التأثيرات تتجاوز الإصابات المباشرة
لا يقتصر تأثير الألغام والذخائر غير المتفجرة على فقدان الأرواح أو التسبب في الإعاقات الدائمة، بل تمتد تداعياتها إلى مختلف جوانب الحياة.

فالمجتمعات المحلية تواجه صعوبات في الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم بسبب المخاوف من التنقل في المناطق الملوثة بالمتفجرات.

كما يعاني المزارعون من الخوف من زراعة أراضيهم أو تربية المواشي، ما يفاقم من أزمة الأمن الغذائي في البلاد.

سورية أحد أكثر البلدان تضرراً

صدر بيان من ستيفان ساكاليان، مدير بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية، بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام تحت عنوان: «اليوم العالمي للتوعية بمخاطر الألغام: التصدي لتهديد الذخائر المتفجرة في سورية»، تتضمن بعض المعلومات والأرقام. ففي سورية، وبعد أربعة عشر عاماً من النزاعات المسلحة، لا تزال الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة تهدد حياة المدنيين يومياً.

ومع عودة المزيد من النازحين إلى ديارهم بعد سنوات من النزوح، تتزايد المخاطر بشكل كبير، خاصة في ظل انتشار الذخائر غير المتفجرة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

أرقام صادمة... الأطفال في مقدمة الضحايا

شهدت سورية منذ كانون الأول 2024 ارتفاعاً أساسياً في عدد الضحايا بسبب الذخائر المتفجرة.

فقد تم الإبلاغ عن 748 إصابة بين ذلك التاريخ والخامس والعشرين من آذار من العام الجاري، بينها أكثر من 500 إصابة منذ بداية العام فقط.

للمقارنة، كان العدد الإجمالي للإصابات خلال عام 2024 نحو 912 إصابة.

الأطفال هم الفئة الأكثر تضرراً، إذ لقي العديد منهم حتفهم أثناء اللعب في درعا وحماة، فيما تعرضت النساء للإصابات أثناء جمع الحطب أو الخردة المعدنية في دير الزور وإدلب، كما أصيب المزارعون أثناء العمل في أراضيهم في دوما.

وبوجه عام، يواجه أكثر من نصف سكان

أسباب تفاقم الأزمة

يرتبط التصاعد الأخير في عدد الضحايا بعدة عوامل، من بينها:

المركبات العسكرية المهجورة التي قد تحتوي على ذخائر غير متفجرة، مما يعرض المدنيين للخطر عند الاقتراب منها.

مخزونات الذخائر المهملة، فانتشارها في المناطق المختلفة يزيد من فرص وقوع حوادث مميّنة.

الضربات العسكرية المعادية الأخيرة، والتي أدت إلى انتشار المزيد من الذخائر القاتلة في مختلف المناطق.

عودة النازحين، ودخولهم المناطق غير الآمنة، وبسبب غياب التوعية، يزيد من احتمالية التعرض للمتفجرات.

الأزمة الاقتصادية التي دفعت العديد من السكان إلى جمع الخردة المعدنية، بما فيها

بقايا المتفجرات، لكسب لقمة العيش. غياب برنامج شامل لمكافحة الألغام، حيث يضطر المدنيون إلى محاولة إزالة المتفجرات بأنفسهم في بعض الأحيان، ما يعرضهم لمخاطر جسيمة.

ضرورة التوعية والعمل المشترك

في ظل هذه الأزمة، تؤكد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أهمية التوعية بمخاطر الألغام وتعزيز سبل العيش الآمنة وزيادة جهود إزالة الذخائر غير المتفجرة. كما تدعو إلى توفير المزيد من الموارد والمعدات اللازمة لحماية المدنيين.

دور السلطات المحلية والمنظمات الدولية

لا يمكن لمؤسسات الإغاثة الدولية وحدها مواجهة هذا التحدي.

لذلك، من الضروري أن تدعم السلطات السورية جهود مكافحة الألغام، بما في ذلك إنشاء هيئة وطنية متخصصة، إلى جانب مركز وطني لتنسيق عمليات إزالة المتفجرات.

نحو مستقبل خال من التهديدات

إزالة الألغام وتوعية السكان هما خطوتان أساسيتان نحو إعادة بناء سورية وضمان عودة أمنة للنازحين.

فمع تضافر الجهود بين السلطات المحلية، والمنظمات الإنسانية، والمجتمع الدولي، يمكن إنقاذ الأرواح وإعادة الأمل إلى المجتمعات التي عانت طويلاً من ويلات الحرب.

إن العمل الجماعي والمستدام في هذا المجال ليس مجرد ضرورة إنسانية، بل هو خطوة حتمية نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

الهروب المستمر... لماذا ما زال السوريون يخاطرون بحياتهم عبر البحار؟



إلا أن آثار الحرب ما تزال حاضرة بوضوح «وضع أمني قلق».

اللاجئ بين المطرقة والسندان

يعرف السوري الذي يركب البحر جيداً أن المصير قد يكون الموت غرقاً أو القبض عليه وترحيله، أو حتى الاستغلال من قبل شبكات التهريب.

ومع ذلك، تظل هذه الخيارات أقل قسوة - في نظره - من واقع لا يوفر له فرصة حقيقية للحياة.

وبالنسبة لكثيرين، فإن الحلم بالوصول إلى بر الأمان في أوروبا أو أي دولة جارة أقل ضغطاً، لم يعد رفاهية بل ضرورة وجودية.

القت قوات خفر السواحل السورية، بحسب ما أفادت به وسائل إعلام محلية، القبض على قارب في المياه الإقليمية كان على متنه أكثر من 30 مدنياً يحاولون الفرار إلى إحدى الدول المجاورة بطريقة غير شرعية.

الحادثة ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة على ما يبدو، لكنها تسلط الضوء مجدداً على واقع لا يزال قائماً منذ أكثر من عقد، واقع سوري طارد لأبنائه، يدفعهم إلى البحث عن النجاة بأي ثمن، ولو في عرض البحر.

بلد يطرد أبناءه

أن يسعى العشرات، وربما المئات يومياً، إلى مغادرة البلاد بطرق محفوفة بالمخاطر، فهذا ليس مجرد تفصيل في مشهد متكرر، بل هو مؤشر خطر على أن البيئة الداخلية في سورية ما زالت عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الأمان أو الكرامة لمواطنيها.

وعلى الرغم من تراجع العمليات العسكرية في الكثير من المناطق،

أمل معلق في المنافي

لم تكن وجهات السوريين يوماً مجرد أمكنة جديدة، بل كانت دوماً محاولة لإعادة بناء الذات.

في المخيمات، في ضواحي المدن الأوروبية، وحتى في قوارب الموت، يحاول السوري أن يبدأ من الصفر، أن يتنفس بحرية، أن يعمل ويؤسس حياة بسيطة خالية من الخوف اليومي من الموت أو الفقر المدقع أو القمع.

سردية البحث عن وطن مستمرة

الهجرة غير الشرعية ليست خياراً رومانسياً، بل صرخة من جرح مفتوح، ونداء استغاثة من مواطنين يطالبون بحقوقهم في الحياة الكريمة. وما لم تتغير الظروف التي دفعتهم

سنوات: متى تتوقف سورية عن تصدير أبنائها إلى المنافي؟ الجواب لا يبدو قريباً في ظل غياب أي حلول سياسية حقيقية وشاملة تعيد الأمن والكرامة إلى البلاد، وتفتح الباب أمام العدالة والمحاسبة، فضلاً عن إعادة الإعمار وإحياء الاقتصاد.

فالهروب لن يتوقف طالما أن الظروف التي فرضته ما زالت قائمة.

إلى البحر، ستظل القوارب تنتكر، وستبقى الأخبار مثل تلك التي نقلتها وسائل الإعلام السورية مشهداً مألوفاً في سردية شعب لم يعتب من البحث عن وطن، ولو في المنافي.

مسؤوليات غائبة وحلول غامضة

يبقى السؤال الذي يتكرر منذ

التسريح التعسفي والمعالجة العادلة المطلوبة من الحكومة



في خضم الأزمة التي تعصف بسورية، برزت إلى السطح إشكالية حادة تتعلق بالتسريح الجماعي والتعسفي للموظفين في وزارات الدولة ومؤسساتها العامة. ورغم الاعتراف بوجود خلل حقيقي في البنية الوظيفية، ووجود ما يعرف «بالموظفين الوهميين»، إلا أن طريقة المعالجة التي لجأت إليها حكومة تسيير الأعمال تفتقر إلى الشرعية القانونية والمقاربة العادلة، ما يضع علامات استفهام كبيرة حول النوايا والسياسات المتبعة.

الإطار القانوني للتسريح... وعيب عدم الاختصاص

وفقاً لآراء قانونيين، واستناداً إلى اجتهادات مجلس الدولة، فإن حكومة تسيير الأعمال لم تكن تملك صلاحية إصدار قرارات مصيرية تتعلق بتسريح الموظفين، خصوصاً أن تلك الإجراءات تنطوي على تعدد على سلطات الحكومة التي تليها، أي «الخلف القانوني».

ويعد ذلك خللاً قانونياً يعرف «بعيب عدم الاختصاص»، ما يجعل هذه القرارات عرضة للطعن والإلغاء أمام القضاء الإداري. فتسريح الموظفين يفترض أن يكون قراراً مبنياً على أسس قانونية سليمة، ودراسة إدارية دقيقة، وليس إجراءً ارتجالياً من حكومة مؤقتة لا تملك التفويض الكافي لاتخاذ قرارات طويلة الأمد تمس حياة الناس وحقوقهم الوظيفية.

البطالة... فنبلة موقوتة

ما لا يمكن تجاهله هو الأثر الكارثي لموجات التسريح على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. فزيادة أعداد العاطلين عن العمل، ولا سيما في ظل انعدام فرص العمل في القطاع الخاص وارتفاع معدلات الفقر، تعني المزيد من الأزمات، ومنها: انهيار القدرة الشرائية للأسر. ارتفاع معدلات الجريمة نتيجة اليأس والإحباط.

هجرة الأدمغة والكفاءات نحو الخارج. تفكك النسيج الاجتماعي نتيجة الضغوط المعيشية. وإذا أضفنا إلى ذلك الواقع المأساوي للاجور، نجد أن من بقي في وظيفته يعاني أيضاً من ظلم مزدوج يتمثل بندن في الأجر لا يتناسب مع الحد الأدنى للمعيشة، وبيئة عمل غالباً ما تفتقر إلى الحوافز والمقومات الإنتاجية.

المشكلة لا تحل بالظلم الجماعي

لا أحد ينكر أن بعض مؤسسات الدولة تترج تحت وطأة الترهل الإداري، ووجود «موظفي وساطة» لا يقدمون إنتاجية تذكر. ولكن السؤال الجوهرى هنا: هل الحل في الظلم الجماعي؟ وهل يعالج التسريح غير المدروس المشكلة أم يعمقها؟

الإصلاح الإداري.

الموظف عماد الدولة

إن الحلول المؤقتة والقرارات الارتجالية لا تصنع نهضة، بل تعمق الأزمات وتولد أزمات جديدة.

المطلوب اليوم هو العدالة لا التسرع، الإصلاح لا الانتقام، والاستثمار في الإنسان لا التضحية به.

فالموظف هو عماد الدولة، وإذا ما أهينت كرامته أو تم التعدي على حقوقه، فسنشهد انهيار ما تبقى من مؤسسات يفترض أن تكون الركيزة الأساسية لبناء الوطن.

نحو معالجة عادلة وجذرية

تقع على عاتق الحكومة الحالية مسؤولية إصلاح ما أفسدته حكومة تسيير الأعمال، وذلك عبر خطوات عملية تتمثل بما يلي: إلغاء قرارات التسريح التعسفي وإعادة الحقوق لأصحابها.

إجراء مسح شامل وشفاف للعمالة في القطاع العام، وفق معايير أداء وإنتاجية.

إعادة النظر في الأجور الهزيلة التي لم تعد تواكب الحد الأدنى من المعيشة.

تطبيق العدالة الوظيفية، بما يضمن محاسبة المقصر ومكافأة المجتهد.

إشراك النقابات في مراقبة وتنظيم عملية

تصاعد جرائم السرقة والسلب... واقع مرير يتطلب تدخلاً أمنياً وتنموياً عاجلاً



في إعادة الشعور بالأمان بين السكان. كما أن توزيع العناصر بشكل مدروس لتغطية المناطق كافة وتلقي البلاغات بسرعة يمكن أن يمنع العديد من الجرائم قبل وقوعها.

تحسين المعيشة وتوفير فرص عمل كريمة

لا يكفي الحل الأمني وحده، فالأمان لا يستقيم دون كرامة معيشية. والحلول التنموية المستدامة لها الأهمية الكبرى بهذا المجال. على الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية أن تضع تحسين الوضع المعيشي للسوريين على رأس أولوياتها، وذلك من خلال:

خلق فرص عمل عبر الاستثمار في الزراعة والصناعة والخدمات.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تحسين الرواتب والأجور بما يتناسب مع تكاليف المعيشة.

دعم التعليم المهني والفني للشباب من أجل دمجهم بسوق العمل.

توفير برامج دعم مباشر للفئات الأكثر فقراً واحتياجاً.

فالعوز والحرمان هما بوابتان

فلتان أمني وفقر مستشر

من الأسباب الرئيسية لهذا التدهور الأمني هو غياب عناصر الشرطة والأمن عن الشوارع، أو قلة عددهم، مما يخلق فراغاً أمنياً تستغله العناصر الإجرامية.

وفي المقابل، يعاني معظم السوريين من ضيق الحال، نتيجة تدهور الوضع المعيشي وغياب فرص العمل، مما يدفع بعض البائسين إلى ارتكاب جرائم بهدف تأمين قوت يومهم.

كما أن غياب الردع القانوني السريع والفعال يساهم في تشجيع المزيد من هذه الأفعال الخارجة عن القانون.

تكثيف الدوريات وانتشار عناصر الشرطة

إن من أبرز الخطوات التي يجب اتخاذها بشكل عاجل هو تعزيز الوجود الأمني على الأرض من خلال زيادة عدد الدوريات الشرطية، ولا سيما في الأحياء السكنية والمناطق الريفية والطرق الحيوية. فوجود الشرطة في الشوارع يشكل عامل ردع حاسم ويساهم

تشهد المحافظات والمدن والقرى السورية منذ فترة تصاعداً ملحوظاً في معدلات الجرائم، ولا سيما حوادث السرقة والسلب، التي باتت تطال كل شيء تقريباً؛ من السيارات والدراجات النارية إلى الممتلكات المنزلية والأموال والمصاغ، وحتى الأغنام في المناطق الريفية.

ولم تسلم الممتلكات العامة أيضاً من هذه الاعتداءات، حيث تتكرر حوادث سرقة الكابلات الكهربائية والقواطع بغرض «التحسيس» وبيع النحاس، مما يؤدي إلى تعطيل الخدمات العامة وزيادة معاناة المواطنين.

السرقة المقترنة بالعنف... خطر متزايد

الأخطر في هذا الواقع هو تحول بعض عمليات السرقة إلى مواجهات مباشرة مع الضحايا، ما يؤدي إلى إصابات جسيمة وأضرار نفسية ومادية كبيرة. هذه الحوادث لا تؤدي فقط إلى خسارة الممتلكات، بل تزرع الخوف في نفوس الناس وتهدد أمنهم وسلامتهم اليومية.

إن تكاتف الجهود بين الجهات الأمنية والسلطات المحلية والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية ضرورة وطنية، فالشعب السوري الذي صمد في وجه الحروب والكوارث يستحق أن يعيش في بيئة آمنة وكريمة تحفظ إنسانيته وتضمن حقوقه.

للانحراف، والحفاظ على المجتمع يبدأ من تأمين لقمة العيش بكرامة.

الأمن والتنمية جناحاً الاستقرار

لا يمكن بناء مجتمع آمن دون توفير الحد الأدنى من الكرامة المعيشية، ولا يمكن للتنمية أن تزدهر في بيئة يسودها الخوف والاضطراب.

أجور المواصلات... عبء خانق وسط غياب الرقابة والمحاسبة



رغم كل الأزمات التي يعيشها السوريون يومياً، تبقى أجور المواصلات واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً ووجعاً، لكونها تمس كل مواطن دون استثناء. فإن يتحول التنقل من وإلى العمل أو الجامعة إلى مصدر استنزاف دائم للدخل، هو أمر كفيل بإضعاف أي قدرة معيشية للمواطن، ويكشف فشلاً متراكماً في إدارة ملف النقل من قبل الجهات المعنية. فأجور المواصلات تعتبر واحدة من أبرز الأزمات اليومية التي يواجهها المواطنون، لتتحول من خدمة أساسية إلى عبء اقتصادي متزايد يفوق قدرة الغالبية على التحمل.

الاهتمام، تُرك لمصيره في مواجهة سائقين يفرضون الأجرة التي يريدون، وسط غياب تام للرقابة، وعدم وجود أي جهة مستعدة للمساءلة أو الرد على الشكاوى.

انعكاسات كارثية على حياة الناس

لا يمكن التقليل من أثر هذه الأزمة، فهي لم تعد مجرد مشكلة نقل، بل أصبحت عاملاً مباشراً في تراجع نوعية الحياة، ويتركز ذلك بالنقاط التالية:

النزيف المادي المستمر، فكل يوم يمر بترك المواطن في عجز مادي أكبر، وقد أصبح تأمين المواصلات أهم من تأمين الغذاء أو الدواء لدى البعض.

تراجع في الالتزام بالدوام، فالكثير من الطلاب باتوا يغيبون عن جامعاتهم، والموظفون يعتذرون عن الذهاب إلى العمل، لأن تكلفة الذهاب تفوق ما قد يحصلون عليه. أزمة الثقة بالمؤسسات، فكيف يمكن لمواطن أن يثق بجهة لا تستطيع حتى الآن وضع تسعيرة عادلة لحافلة نقل داخلي؟ وكيف يُطلب منه الصبر والتحمل، فيما لا يطلب من أصحاب الخطوط الالتزام بأي نظام؟

دعوات لإجراءات فورية

لا تتحمل التاجر

المواطنون اليوم يطالبون بعدالة التعرفة، بمعنى أن تكون مناسبة لدخلهم وظروفهم

تكاليف غير منطقية تنهك المواطن

في الحسابات البسيطة، يحتاج الموظف أو الطالب الذي يستخدم وسيطتي نقل في الذهاب والإياب بشكل يومي، إلى أكثر من 350 ألف ليرة شهرياً، فقط ليصل إلى وجهته ويعود. أما العائلات التي تضم أكثر من فرد يعمل أو يدرس، فستجد نفسها مضطرة لرصد ما لا يقل عن مليون ليرة شهرياً للمواصلات فقط، أي ما يعادل أو يتجاوز كامل الدخل الشهري لهذه الأسرة في كثير من الحالات.

هذه الأرقام الصادمة تظهر بشكل واضح أن النقل لم يعد خدمة عامة، بل عبئاً يومياً يدفع ثمنه المواطن من قوته، في وقت تغيب فيه الدولة عن ضبط التسعيرة أو توفير بدائل معقولة.

غياب العدالة وفوضى التسعير

المفارقة الكبرى أن أسعار المشتقات النفطية شهدت انخفاضاً في بعض الفترات، لكن تسعيرة النقل لم تتزحزح قيد أنملة. والأسوأ من ذلك، أن مهمة تحديد الأجور أنيطت بمديريات النقل في المحافظات، لكن المواطن لم يلمس أي أثر فعلي لهذا القرار، وكان هذه المديريات مجرد واجهات إدارية غائبة عن الواقع، لا تعرف شيئاً عن الطوابير ولا عن الأجور العشوائية التي يتقاضاها السائقون، ولا عن معاناة الناس اليومية. فالمواطن، الذي يفترض أن يكون محور

بدور المتفرج أو إصدار قرارات على الورق فقط. فالصمت لم يعد مقبولاً، والمواطن لم يعد يحتمل المزيد من الاستنزاف.

المطلوب تحرك فوري

إن معالجة أزمة أجور المواصلات في سورية تتطلب رؤية شاملة تراعي دخل المواطن، وتستند إلى الشفافية والتدخل الحقيقي من قبل الجهات المعنية.

فأجور النقل في سورية لم تعد «خدمة»، بل أصبحت أزمة معيشية حقيقية تُفاقم أوجاع الناس يومياً.

ومع غياب أي أفق لحلول جذرية، بات من الضروري أن يكون هناك تحرك فوري وجاد يعيد الاعتبار للنقل كحق أساسي للمواطن، لا أن يبقى ترفاً لمن يملك المال، فهو خدمة أساسية يجب أن تكون متاحة بتكلفة معقولة، تضمن حق المواطن في التنقل بكرامة وأمان.

المعيشية. فليس من المنطقي أن يبقى المواطن يدفع المبلغ ذاته مقابل خدمة لا تتحسن، وسط تجاهل لأسعار المحروقات وتكاليف المعيشة الأخرى.

كما أن هناك دعوات متكررة لتفعيل الرقابة على شركات النقل والسائقين الذين يتقاضون أجوراً تفوق التسعيرة الرسمية دون حساب أو رقيب.

فالمواطنون اليوم لا يطلبون معجزات، بل إجراءات منطقية وعادلة تتمثل بالآتي: إعادة النظر في تسعيرة النقل بما يتناسب مع دخل المواطن وأسعار المحروقات.

تفعيل الرقابة الصارمة على الخطوط والسائقين.

توفير وسائل نقل عامة منتظمة وأمنة وبأجور مدعومة.

كما يجب أن تتحمل مديريات النقل والجهات الوصائية مسؤوليتها الكاملة، لا أن تكتفي

مشكلة تراكم القمامة في دمشق... خطر يهدد الصحة العامة والبيئة



ويعكس ضعف الخدمات العامة، مما يؤثر سلباً على جودة الحياة اليومية.

تأثير القمامة على حركة المرور إلى جانب تأثيرها البيئي والصحي، تعيق النفايات المترامية حركة المرور في الأزقة الضيقة، حيث تؤدي إلى:

إغلاق بعض الممرات الحيوية، حيث تتكدس القمامة في بعض الأزقة والشوارع الفرعية إلى درجة تجعلها غير سالكة للمشاة والسيارات.

زيادة حوادث السير، حيث يضطر السائقون إلى المناورة بين أكوام النفايات، مما يزيد من خطر وقوع الحوادث.

إعاقة حركة فرق الطوارئ، فأكوام القمامة تعيق مرور سيارات الإسعاف والإطفاء، مما قد يؤدي إلى تفاقم الكوارث في حالات الطوارئ.

الحلول المقترحة

لمعالجة هذه المشكلة، يمكن اتخاذ عدة إجراءات، منها: تعزيز دور البلديات، وزيادة عدد الشاحنات والعمال المخصصين

البلدية، حيث يزداد إنتاج النفايات بمعدلات تفوق قدرة الترحيل. نقص الإمكانيات المالية والإدارية، حيث تواجه الجهات المسؤولة تحديات مالية وإدارية تحد من قدرتها على تنفيذ خطط فعالة للتخلص من القمامة.

الآثار الصحية

والبيئية لتراكم القمامة

بنطوي تراكم القمامة في الأحياء السكنية على مخاطر صحية وبيئية خطيرة، منها:

انتشار الأمراض، حيث تؤدي القمامة المترامية إلى انتشار الحشرات والقوارض التي تنقل الأمراض المعدية مثل التيفوئيد والكوليرا، بالإضافة إلى تفشي الروائح الكريهة التي تضر بالصحة العامة.

تلوث الهواء والتربة، فالنفايات العضوية تتحلل وتنتج غازات سامة مثل الميثان، مما يسهم في تلوث الهواء، كما تؤثر المخلفات البلاستيكية والمعدنية على جودة التربة.

تشويه المنظر الحضري، فنكدس القمامة يشوه صورة المدينة

تعد مشكلة تراكم القمامة وعدم ترحيلها بانتظام من أبرز المشكلات البيئية التي تعاني منها العاصمة دمشق، حيث تتفاقم هذه الظاهرة بشكل خاص في أحياء الفقر بمحيط دمشق، وبداخلها مثل ركن الدين والشيخ محيي الدين، وخصوصاً في الجادات المرتفعة التي تعاني من ضعف في خدمات الترحيل الدوري.

يؤدي هذا الوضع إلى تكديس النفايات في الأزقة والطرق، مما يسبب أضراراً جسيمة على الصحة العامة، إلى جانب تأثيره السلبي على حركة المرور في الحارات الضيقة.

الأسباب وراء تفاقم المشكلة

تعود مشكلة تراكم القمامة إلى عدة أسباب رئيسية، أبرزها:

ضعف البنية التحتية للخدمات البلدية، فهذه المناطق تعاني من نقص في عدد الشاحنات والعمال المخصصين لنقل القمامة، مما يؤدي إلى تباعد الفترات بين عمليات الترحيل.

الاكتظاظ السكاني، فالازدحام السكاني الكبير يشكل في هذه الأحياء ضغطاً إضافياً على الخدمات

المطلوب حلول مستدامة ومعقدة

تعتبر مشكلة تراكم القمامة في دمشق عامة وفي مناطق الفقر والحارات المرتفعة خاصة، قضية ملحة تتطلب تعاوناً جاداً بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي لإيجاد حلول مستدامة تضمن بيئة نظيفة وصحية للجميع.

ودمشق بهذا الصدد ليست استثناءً، فواقعها ينطبق على بقية المحافظات، وربما بشكل أسوأ، على ذلك فإن المطلوب حلول مستدامة ومعقدة على مستوى جميع المحافظات.

لجمع القمامة، بالإضافة إلى تحسين جداول الترحيل لتكون أكثر انتظاماً.

تعزيز الوعي البيئي من خلال إطلاق حملات توعية للسكان حول أهمية التخلص السليم من القمامة والالتزام بأوقات الترحيل.

تطبيق العقوبات على المخالفين وفرض غرامات على من يقومون برمي القمامة في غير الأماكن المخصصة لها.

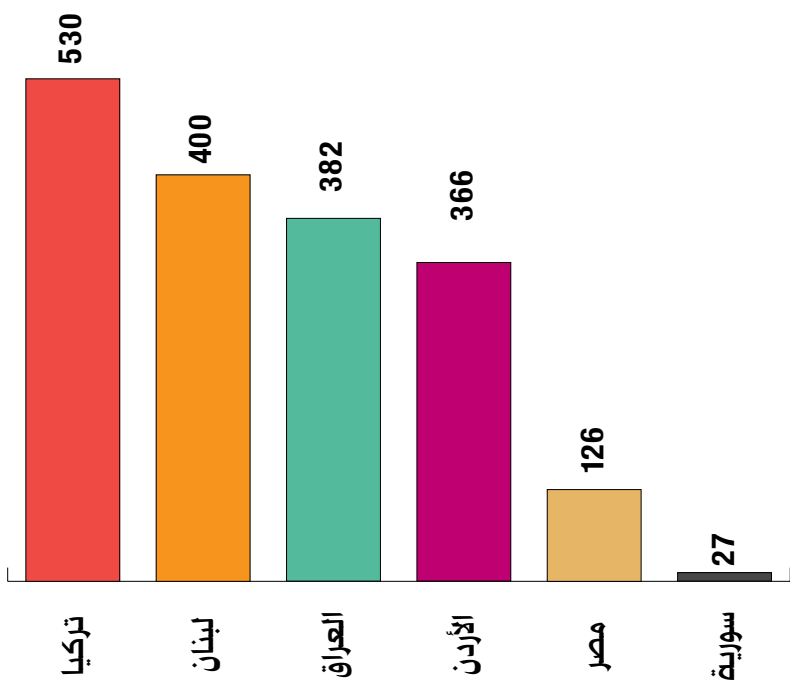
تشجيع إعادة التدوير، بوضع حاويات مخصصة لفرز النفايات وتفعيل برامج إعادة التدوير.

سورية اليوم: الأعلى كلفة في



الحد الأدنى الشهري لأجر العامل في الإقليم

«دولار أمريكي»



ماذا لو قارنا سورية مع العالم؟
إذا وضعنا قائمة تشمل جميع دول العالم، وآخر تحديث لبياناتها حول الحد الأدنى الشهري للأجور لديها، يتبين أنه من أصل 177 دولة تتوفر لديها مثل هذه البيانات، تقبع سورية في أسفل القائمة، ولا تتبناها سوى ثلاث دول: غامبيا، والسودان، وفنزويلا.
وعلى العموم، يتراوح الحد الأدنى للأجور عالمياً بين 4,221 دولاراً في سويسرا، و4,4 دولارات في فنزويلا. وبالحساب، يتبين أن متوسط الحد الأدنى الشهري

وفي لبنان 6 غرامات، ولكن في سورية لا يستطيع الحد الأدنى للأجور شراء سوى 0,3 غرام من الذهب فقط! وبهذا، فإن معيار الذهب يصل إلى حد التطابق مع معيار الدولار، فبمقارنة عدد غرامات الذهب التي يستطيع الأجر في سورية شراءها بوسطي عدد الغرامات التي يستطيع الحد الأدنى للأجور في الإقليم شراءها «5,8 غرامات»، يظهر أن الحد الأدنى للأجور في سورية يمثل فقط 5,1% من هذا المتوسط.

يمثل الحد الأدنى السوري للأجور حالة غير مسبوقة في التاريخ السوري

يعاني النظام الحالي للأجور في سورية من تذبذب كبير، وهو الأسوأ على الإطلاق إقليمياً وأحد أسوأ النظم عالمياً. فقد تراجعت القدرة الشرائية للأجور عبر السنوات حتى وصلنا لمرحلة لا يناقش فيها المسؤولون السابقون والجدد فكرة أن الدولة لا تقدم أجوراً كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسر. كما يواجه المواطنون السوريون ضعفاً هائلاً نتيجة ارتفاع أسعار السلع غير الخاضعة لأي رقابة فعلية، ويتحمل المواطن الذي يناقش أقل الأجور في المنطقة تكاليف أعلى للسلع الضرورية مقارنة بالدول المجاورة والمعدلات العالمية.

وفي تركيا 17,002 ليرة «ما يعادل 530 دولار»، وفي مصر 6,000 جنيه «ما يعادل 126 دولار»، وفي فلسطين 1,880 شيكل «ما يعادل 510 دولارات»، وحتى في لبنان، الذي يواجه أسوأ أزمة مالية واقتصادية عالمياً، فإن الحد الأدنى للأجور يصل إلى 18,000,000 ليرة «ما يعادل 400 دولار»، بينما في سورية يقدر بـ 278,910 ليرة «أي أقل من 27 دولاراً». وإذا أردنا أن نقارن الأجر في سورية بوسطي الحد الأدنى للأجور في الإقليم «الذي يبلغ 386 دولاراً»، يظهر أن الحد الأدنى للأجور في سورية يمثل فقط 6,9% من هذا المتوسط، أي أن أصحاب الأجور الأتراك والعراقيين والأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين يقبضون حداً أدنى للأجور يزيد وسطياً بأكثر من 14 ضعفاً عن أصحاب الأجور السوريين.

معيار الذهب يعزز ترددي الأجور السورية

عندما نعيد النظر في تقويم الحد الأدنى للأجور بواسطة الذهب بدلاً من الدولار، نجد أن المعيار الذهبي لا يحسن من الوضع المتردي في سورية، فعلى سبيل المقارنة، يمكن للحد الأدنى للأجور في الأردن شراء 5,5 غرام من الذهب عيار 21، بينما في العراق يمكن شراء 5,7 غرام، وفي تركيا 8 غرامات، وفي مصر 1,9 غرام، وفي فلسطين 7,7 غرامات،

أحمد الرز

مع استمرار تراجع القدرة الشرائية، يربط بعض المسؤولين هذا التدهور باستمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد حتى بعد سقوط نظام الأسد. وعلى الرغم من أن هذه العقوبات أثرت ولا تزال تؤثر على حياة السوريين ومعيشتهم، إلا أن تساؤلاً مهماً يطرح نفسه اليوم: هل يعود تراجع القدرة الشرائية في سورية إلى العقوبات فقط؟ أم أن هناك عوامل أخرى مثل مصالح كبار المستفيدين الذين يرغبون في بقاء الاقتصاد السوري اقتصاداً قائماً على الاستيراد تحت شعارات اقتصاد السوق المفتوح وغيرها؟ ولماذا تتجاوز أسعار السلع في سورية الأسعار في دول الجوار والأسعار العالمية في كثير من الأحيان بدلاً من أن تكون قريبة منها؟ هل العقوبات وحدها هي السبب؟

الأجر السوري أقل أجر في المنطقة

يمثل الحد الأدنى للأجور في سورية اليوم حالة غير مسبوقة في التاريخ السوري، حيث يعد الأقل على مستوى المنطقة وبفارق شاسع: في الأردن، يبلغ الحد الأدنى للأجور 260 ديناراً «ما يعادل 366 دولار»، وفي العراق 500,000 دينار «ما يعادل 382 دولار»،

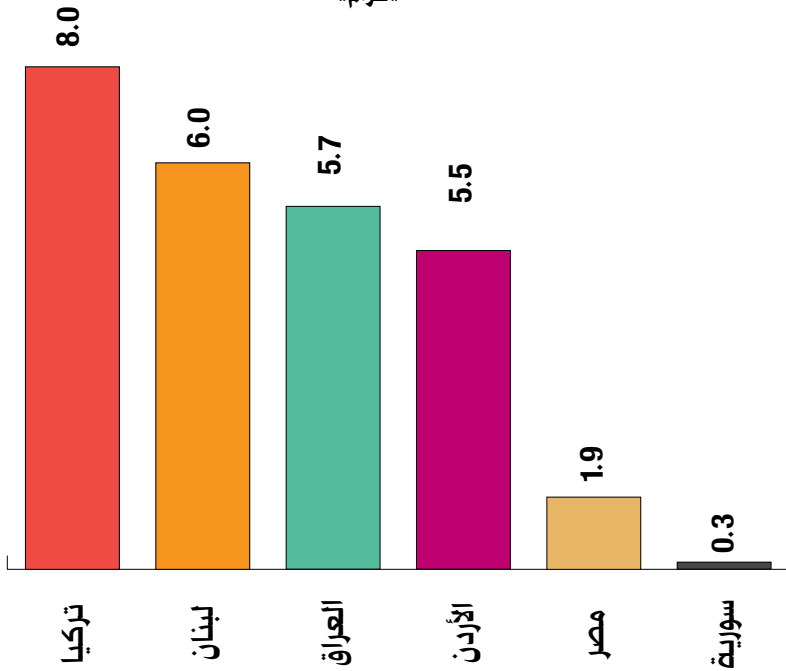
العيش.. والأدنى أجراً في الإقليم



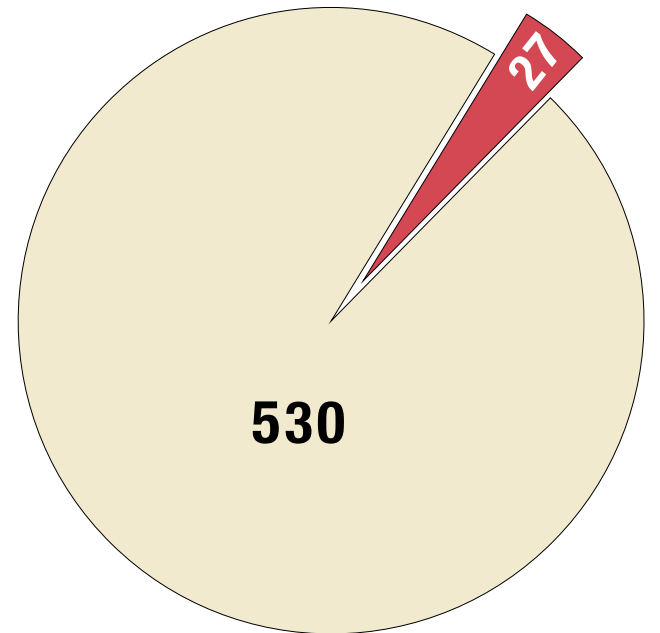
عدد غرامات الذهب عيار 21 التي يشتريها الحد

الأدنى للأجور

(غرام)



متوسط الحد الأدنى الشهري للأجور في العالم هو 530 دولاراً. وبكلامٍ آخر، فإنه يعادل نحو 20 ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية!



الثروة لمصلحة أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور. ثانياً: لا حل حقيقي للأجور في البلاد ما لم يكن الحد الأدنى للأجور مربوطاً بتكاليف المعيشة بشكل دوري يضمن عدم حدوث خلل في النسبة التي يغطيها هذا الحد الأدنى من تكاليف المعيشة، كما أنه لا معنى لهذا الربط ذاته دون اعتراف السلطة بالحد الأدنى لتكاليف المعيشة الضرورية، وبحق السوريين غير القابل للمساومة في الحفاظ على قيمة أجورهم ورفعها لتؤمن لهم محددات الحياة الكريمة.

الأدنى للأجور لا يعني شيئاً على الإطلاق إن لم يكن مربوطاً بعوامل عدة، منها: أولاً: أن تتم عملية الزيادة المفترضة للأجور من مصادر حقيقية غير تضخمية، وهذه المصادر هي، أولاً: أصحاب الربح الكبير في البلاد، وثانياً عوائد الإنتاج الحقيقي الذي يجب أن تنصب الجهود على إعادة بنائه وإيقاف عمليات تصفيته التي سرعتها سلطة بشار الأسد. وأي «زيادة» للأجور من مصادر أخرى غير حقيقية هي زيادة تضخمية، تنقلنا «من تحت الدلف إلى تحت المزراب»، أي أنها إعادة توزيع

متوسط الحد الأدنى الشهري للأجور في العالم هو 530 دولاراً

أدنى شهري للأجور يصل إلى 83,9 دولارات، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الأجر في سورية.

الارتفاعات الاسمية لا تغير شيئاً.. بل تزيد الكارثة

تأتي هذه الصورة القاتمة للأجور في سورية بعد سلسلة ارتفاعات في القيمة الاسمية للأجر السوري خلال السنوات السابقة، وفي ظل التراجعات المستمرة في القيمة الحقيقية لهذا الأجر، وهو ما يؤكد ما قلناه دائماً حول أن رفع الحد

لأجور في العالم هو 530 دولاراً. بكلامٍ آخر، فإنه يعادل نحو 20 ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية! الحديث عن مقارنة الأجر السوري بالأجر العالمي قد يبدو غير منطقي بالنسبة لأولئك ممن يسوقون مختلف الحجج لتبرير الوضع الكارثي في سورية. هنا يمكننا أن نضرب مثلاً قريباً من النموذج السوري، وهو اليمن الذي عاش ظروفاً شبيهة بالظروف السورية في مختلف النواحي بما في ذلك العقوبات المفروضة على البلاد، لكنه ورغم ذلك، يتمتع بحد

«السقف» الأمريكي يعيق نمو الاقتصاد الصناعي المكسيكي

ابتداءً من الثاني من نيسان، تفرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية إضافية بنسبة 25% على السيارات المستوردة وقطع الغيار الأساسية، وتشمل هذه الرسوم المحركات وناقلات الحركة والمكونات الإلكترونية وغيرها من الأجزاء المحورية. وباعتبارها أكبر دولة موردة للسيارات إلى الولايات المتحدة، فإن المكسيك ستكون أول من يتأثر بهذه الرسوم.

■ هان شيواو بينغ
ترجمة: اوديت الحسين

تشير البيانات إلى أن المكسيك صرّحت إلى الولايات المتحدة 2,8 مليون سيارة في عام 2024، وهو ما يمثل 69,5% من إجمالي إنتاجها، ويشكل ما يقرب من 20% من واردات السيارات الأمريكية. وما يستحق المزيد من الانتباه هو أن قيمة صادرات المكسيك من قطع غيار السيارات إلى الولايات المتحدة بلغت 40,89 مليار دولار، أي ما يمثل 40% من السوق الأمريكية للمنتجات نفسها. أما المصانع التجميعية التابعة لشركات السيارات العالمية مثل جنرال موتورز ونيسان في المكسيك، فإن 80% من إنتاجها مخصص مباشرة للسوق الأمريكية.

وبمجرد دخول الرسوم الجديدة حيز التنفيذ، سيؤدي ذلك إلى رفع تكلفة إنتاج السيارات العابرة للحدود بنحو 4000 دولار لكل سيارة، وقد تزداد تكلفة إنتاج السيارات الكهربائية المصنعة في الولايات المتحدة بمقدار 12000 دولار لكل سيارة. وعلى الرغم من أن الحكومة المكسيكية تبذل قصارى جهدها للتفاوض على استثناء من هذه الرسوم، إلا أن الهدف الحقيقي لترامب يتجاوز بكثير المصالح الاقتصادية قصيرة الأجل. من مطالبته للمكسيك بالتعاون في مراقبة الهجرة إلى الضغط على مكافحة الجماعات الإجرامية، ومن التهديد بإعادة الصناعات إلى الأراضي الأمريكية إلى محاولات تفكيك التعاون الاقتصادي الصيني-المكسيكي، تستخدم الولايات المتحدة الرسوم الجمركية كرافعة لدفع المكسيك تدريجياً إلى فخ «التبعية الاقتصادية».

إعادة كتابة النظام

تمر منظومة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بنحولات غير مسبوقه. فالاتفاقية المعروفة بـ«بانفاق الولايات المتحدة والمكسيك وكندا» (USMCA) التي صُممت في الأصل لتعزيز التكامل الإقليمي، جرى التلاعب بنودها الأساسية بشكل علني من قبل إدارة ترامب. وتنص الاتفاقية على أنه لكي تُغفى السيارات من الرسوم الجمركية، يجب أن تتكون من 62,5% إلى 75% من مكونات مصنوعة في أمريكا الشمالية، إلا أن التطبيق العملي حول هذا الشرط إلى ما يعني «صنع في أمريكا» فقط.

وقد أدى هذا التلاعب في القواعد إلى ثلاث موجات من التأثير: أولاً، تم تقويض قيمة سلسلة التوريد المحلية المكسيكية بشكل منهجي. وحتى إذا استثمرت الشركات المكسيكية مبالغ طائلة لزيادة نسبة المكونات المحلية، فإن المنتجات التي لا تُصنع في الولايات المتحدة ستظل تواجه رسوماً جمركية بنسبة 25% عند دخولها السوق الأمريكية.

ثانياً، أتاح هذا الوضع لموردي قطع الغيار الأمريكيين تكوين ميزة احتكارية. فإذا رغبت شركات السيارات في تجنب الارتفاع الكبير في التكاليف، ستضطر إلى شراء المنتجات الأمريكية أولاً، مما يؤدي إلى تحويل المصانع المكسيكية تدريجياً إلى مجرد ورش تجميع منخفضة المستوى.

ثالثاً، أصبح حلم التكامل الاقتصادي الإقليمي في أمريكا الشمالية، الذي بُني على مدى أجيال، مهدداً بالزوال. فقد تدهور «USMCA» من إطار تجاري ثلاثي يهدف إلى تحقيق مكاسب مشتركة، إلى أداة تستخدم من طرف الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الخاصة فقط. وما يزيد من سخرية الموقف هو أن وزيرة الاقتصاد المكسيكية صرّحت بأن 90% من السيارات المصدرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة تستوفي فعلياً شرط الـ75% من المكونات المنتجة في أمريكا الشمالية، كما تنص الاتفاقية. إلا أنه، وفقاً للقواعد الجديدة، فإن الإعفاء من الرسوم لا يشمل سوى المكونات المصنّعة في الولايات المتحدة، في حين تُفرض الرسوم على الأجزاء المصنّعة في المكسيك.

وقد خلقت هذه الهندسة الجديدة للنظام مفارقة غريبة: كلما نجحت المكسيك في تحسين صناعاتها، زادت نسبة المنتجات المصدرة التي تُفرض عليها الرسوم. وبالتالي، يواجه «برنامج المكسيك»، الذي عملت عليه حكومتان مكسيكيتان متعاقبتان لتعزيز نسبة المكونات المحلية في سلاسل الإنتاج، أزمة كبيرة.

فخ التبعية

سياسة الرسوم الجمركية التي يتبعها ترامب ليست مجرد سياسة حمائية تجارية بسيطة، بل تُعد بمثابة «عملية جراحية دقيقة» تستهدف سلسلة الصناعات المكسيكية للسيارات، وقد وصلت أثارها إلى أدق الشعيرات في بنية الصناعة.

تستخدم الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على مستوى سلاسل التوريد، كقيد يجبر المكسيك على قبول دور «التابع الاقتصادي». لمواجهة ضغط التكاليف، اضطرت شركات مثل جنرال موتورز وفورد إلى تقليص مشترياتها من المكونات المكسيكية، ونقل

الأجزاء ذات القيمة المضافة العالية إلى داخل الولايات المتحدة.

خذ على سبيل المثال شركة Nemak المكسيكية العملاقة في تصنيع قطع السيارات، والتي تستحوذ على أكثر من 40% من الحصة العالمية في إنتاج رؤوس الأسطوانات المصنوعة من سبائك الألمنيوم. وفقاً للسياسة الجديدة، بدأت الشركات الأمريكية تطلب منها إنشاء خطوط إنتاج جديدة داخل الولايات المتحدة، مما أدى إلى تمزق سلاسل التوريد التي بنتها المكسيك بجهد كبير على مدى سنوات.

وعلى مستوى السياسات الصناعية، تلقى طموح المكسيك للصناعات المحلية ضربة قاسية. فقد كان «برنامج المكسيك»، الذي روج له الرئيس السابق لوبيز أوبرادور، يهدف إلى بناء سلسلة صناعية مستقلة، إلا أن القواعد الجديدة ربطت بين «الصناعة المحلية» و«فرض الضرائب». فالمصنع المكسيكي الذي يستخدم بطاريات أو محركات كهربائية محلية الصنع، قد يدفع تكلفة جمركية أعلى على السيارة بأكملها.

وفي ظل هذه الحوافز المشوهة، لا تزداد صادرات صناعة السيارات المكسيكية اعتماداً على السوق الأمريكية فحسب، بل أصبحت سلاسل الإنتاج والتوريد فيها أيضاً أكثر اعتماداً على المنتجات الأمريكية. ويبدو أن صناعة السيارات المكسيكية محكوم عليها بالبقاء في الحلقة الأدنى من سلسلة القيمة، لتتحول إلى «ورشة تجميع» تابعة لرأس المال العابرة للحدود في الولايات المتحدة.

وفيما يخص جذب الاستثمارات الأجنبية، فإن الميزة الجغرافية التي تتمتع بها المكسيك بدأت تتلاشى. فشركات صينية مثل CATL وBYD كانت تنظر إلى المكسيك كبوابة استراتيجية لدخول السوق الأمريكية، لكن السياسة الجمركية الجديدة قللت بشدة من هذه القيمة. ويظهر تحليل الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في المكسيك أنه رغم استمرار ارتفاع إجمالي الاستثمارات في عامي 2023 و2024، إلا أن معدل النمو السنوي بدأ بالتراجع، من 18,8% و8,3% في عامي 2021 و2022 على التوالي، إلى 0,4% و1,1% فقط.

والأكثر أهمية أن نسبة الاستثمارات الجديدة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفضت عاماً بعد عام، حيث لم تمثل سوى 8,6% في عام 2024، في حين أن 77,9% منها كانت عبارة عن إعادة استثمار لأرباح الشركات القائمة. ويعكس هذا الاتجاه المتمثل في «الحفاظ على المخزون وتراجع النمو» بشأن البيئة الاستثمارية في المكسيك في ظل تهديدات ترامب المستمرة بفرض رسوم جمركية.

لكن رغم أن عصا ترامب الجمركية تبدو موجهة نحو العالم بأسره، فإن هدفها الحقيقي هو الصين. فهذه المواجهة التجارية تخفي وراءها صراعاً خفياً للهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي. بدأت الولايات المتحدة تضغط على المكسيك لفصل نفسها عن الصين، مطالبة إياها بأن «ترسم الخطوط الفاصلة» بين الجانبين. ما تكشفه معاناة المكسيك تحت ضربات «العصا الجمركية» لترامب هو الآتي: النموذج القائم على الاعتماد على سوق واحدة قد أصبح نقطة ضعف قاتلة في عصر تراجع العولمة. والطريق الوحيد لمواجهة فنص الهيمنة بالقواعد هو بناء سلسلة قيمة عالمية مرنة ومتنوعة.

إن سياسة الرسوم التي ينتهجها ترامب ليست حادثة معزولة، بل تمثل انفجاراً مكثفاً لازمة دورية تعيشها الرأسمالية. فعندما تتوقف الولايات المتحدة عن تقبل توزيع أرباح العولمة، وتبدأ في استخدام القوة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي، فإن ما تواجهه الدول النامية لا يقتصر على تحديات التحول الصناعي، بل يشمل أيضاً خياراً حضارياً عميقاً.



السياسة
الجمركية التي
ينتهجها ترامب
ليست حادثة
معزولة بل
تمثل انفجاراً
مكثفاً لازمة
دورية تعيشها
الرأسمالية

رسوم ترامب الجمركية: عواقب وآثار محتملة



فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوماً جمركية مرتفعة في 3 نيسان الجاري 2025، بمناسبة إعلان حرب تجارية سماها «يوم التحرير الاقتصادي للولايات المتحدة»، وهي جزء من سياسة «أمريكا أولاً» الهادفة لتقليل العجز التجاري الأمريكي، رغم تحذيرات اقتصادية من تداعياتها السلبية. وسرعان ما أدى إعلان هذه الرسوم إلى هبوط حاد في البورصات واضطرابات في الأسواق الأمريكية والعالمية. وجاءت هذه الخطوة ضمن سلسلة من الإجراءات التجارية التي بدأها ترامب منذ ولايته الأولى (2017-2021)، لكن الموجة الأخيرة شملت توسيعاً غير مسبوق بنسب تتراوح بين 10% و50% على واردات من 184 دولة ومنطقة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والصين ومعظم الدول العربية.

■ مايكل روبرتس ترجمة: فاسيون

مؤقت للاستثمارات في الولايات المتحدة. في الصين: أغلقت الأسواق بسبب عطلة رسمية، لكن اتبعت الصين سياسة «العين بالعين» فأعلنت فرض رسوم مضادة بنسبة 34% على الواردات الأمريكية بدءاً من 10 نيسان، وقدمت شكوى إلى منظمة التجارة العالمية. وارتفع الذهب إلى مستويات قياسية كمالذامن، متجاوزاً 3,130 دولاراً للأونصة قبل تراجع طفيف.

الجمركة الأعلى منذ 130 عاماً

بحسب مقال مايكل روبرتس، يتمثل التأثير العام لزيادة الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب في رفع متوسط معدل التعرفة الجمركية على الواردات الأمريكية من السلع إلى 26%، وهو أعلى مستوى خلال 130 عاماً. لا تتعلق الصيغة المستخدمة لتحديد الرسوم الجمركية على كل دولة تصدّر إلى الولايات المتحدة بأي ضرائب غير عادلة أو دعم أو حواجز غير جمركية تفرضها تلك الدول على الصادرات الأمريكية، بل إنها تتبع صيغة بسيطة: وهي حجم العجز التجاري الأمريكي مع كل دولة مقسوماً على حجم الواردات الأمريكية من تلك الدولة، ثم يقسم الناتج على اثنين.

مثلاً: لدى أمريكا عجز بقيمة 123 مليار دولار مع فيتنام التي تستورد منها سلعة بقيمة 137 مليار دولار. ولذلك، تعتبر أن لديها حواجز تجارية تعادل تعرفة استيراد بنسبة 90%. تطبيق الصيغة الأمريكية رسوماً جمركية مقابل تعادل نصف تلك النسبة (45%)، بهدف تقليص العجز الثنائي إلى النصف. المشكلة: فيتنام لا تفرض تعرفة جمركية بنسبة 90% على الصادرات الأمريكية، وبالتالي لا يمكنها تجنب خفض مبيعاتها إلى الولايات المتحدة بمجرد الموافقة على تقليص «رسومها الجمركية» على الصادرات الأمريكية.

ستترك هذه الإجراءات أثراً كبيراً في دول الجنوب العالمي. تطال بعض أعلى نسب الرسوم الجمركية دولاً نامية منخفضة الدخل في جنوب وجنوب شرق آسيا مثل كمبوديا أو سريلانكا. تطبق رسوم ترامب الجمركية فقط على واردات السلع، وليس على الخدمات. لدى الولايات المتحدة عجز في السلع مع دول الاتحاد الأوروبي، ولهذا فرض ترامب رسوماً بنسبة 20% على تلك الواردات. لكن لم تتخذ أية إجراءات ضد قطاع الخدمات «الذي يمثل نحو 20% من إجمالي التجارة العالمية». يحقق الاتحاد الأوروبي فائضاً في السلع مع

في الرابع من نيسان كتب الخبير الاقتصادي الماركسي، مايكل روبرتس في مدونته «الركود التالي» تليخياً للتأثيرات المتوقعة للرسوم الجمركية الأمريكية هذه. وقبل أن نوردنا سنذكر أولاً لمحة عن نسبها ورودود الفعل الأولية للبورصات العالمية عليها. بدأ تطبيق رسوم ترامب التجارية بعد إعلانها بشكل شبه فوري، بدءاً بنسبة 25% على السيارات المستوردة من خارج الولايات المتحدة اعتباراً من 4 نيسان الجاري. وسبق لترامب فرض رسوم جمركية خلال ولايته الأولى «مثل 25% على الصلب و10% على الألومنيوم في 2018».

وفي شباط 2025، بدأ توسيع نطاق الرسوم ليشمل كندا والمكسيك والصين، قبل تعميمها عالمياً في نيسان.

خسائر البورصات الأمريكية والعالمية

في الأسواق الأمريكية: كانت الأسمه التكنولوجية الأكثر تضرراً بسبب اعتمادها على سلاسل التوريد العالمية، حيث خسرت أبل وتيسلا ونفيديا أكثر من 7% في يوم واحد. وانخفض سعر خام برنت إلى 65 دولاراً للبرميل، وهو أدنى مستوى منذ 2021. وخسر مؤشر S&P500 نحو 6% في يوم واحد (5 نيسان)، وإجمالي الخسائر في يومين 5,4 تريليون دولار من القيمة السوقية، وهو أسوأ أداء منذ آذار 2020 أثناء جائحة كوفيد-19. وانخفض مؤشر داو جونز 5,5% (نحو 2,200 نقطة) في 5 نيسان، ليصل إجمالي خسائر الأسبوع إلى 9,1%. ودخل ناسداك في سوق هابطة (Bear Market) بعد انخفاضه 20% عن ذروته في كانون الأول 2024. وحذّر رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول من أن الرسوم قد ترفع التضخم وتبطئ النمو. وتوقع محللو JPMorgan احتمال 60% لدخول الاقتصاد العالمي في ركود عام 2025.

تراجع مؤشر نيكاي الياباني بنسبة 2,75%. ووصف رئيس الوزراء الياباني الرسوم بأنها «أزمة وطنية». وخسرت بورصات كوريا الجنوبية وأستراليا بنحو 0,86% و2,44% على التوالي.

انخفضت البورصات الأوروبية بنسب تتراوح بين 0,7% و5,12% مع تسجيل مؤشر STOXX600 أكبر خسارة يومية منذ 2020. ودعا الاتحاد الأوروبي إلى ردّ موحّد ووقف

مثال آخر: قد تؤدي الرسوم الجمركية بنسبة 54% على الصين إلى انخفاض في الواردات بقيمة 507 مليار دولار، بينما تبلغ قيمة صادرات الصين أساساً إلى أمريكا 510 مليارات دولار. ستؤدي رسوم ترامب على الصين إلى تقليص الواردات الأمريكية بنحو 20%. وهذا من شأنه أن يحدث «صدمة عرض» مشابهة لما جرى خلال فترة جائحة كوفيد، ما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي وأو تضخم في الولايات المتحدة.

ستؤدي الإجراءات الانتقامية من الدول الأخرى إلى انخفاض في الصادرات الأمريكية. ففي ثلاثينيات القرن الماضي، وبعد فرض رسوم الانتقامية إلى تراجع الصادرات الأمريكية بنسبة 33%، وإلى تدهور في التجارة الدولية عرف باسم «دوامة كيندلبرغر»، وهي دورة تبدأ فيها الرسوم الجمركية بتقليص التجارة، ثم تؤدي الردود الانتقامية إلى مزيد من الانخفاض، ثم تتوالى الإجراءات الانتقامية، ثم تظهر الآثار الأولية على الناتج، ثم الآثار الثانوية، تليها المزيد من الرسوم والانتقام، حتى انهارت التجارة العالمية من 3 مليارات دولار في كانون الثاني 1929 إلى مليار واحد في آذار 1933.

ستضرب حرب تجارية قائمة على الرسوم الجمركية الاقتصاد الأمريكي بشكل أشد من أزمة «سموت-هاولي»، لأن التجارة حالياً تمثل ثلاثة أضعاف ما كانت عليه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1929. حيث شكلت 15% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024 مقارنة بنحو 6% في 1929.

قد يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة هذا العام بما يتراوح بين 1,5 إلى 2 نقطة مئوية، وقد يصل التضخم إلى نحو 5% إذا لم يتم التراجع عن هذه الرسوم قريباً «وفقاً لتوقعات UBS».

سيؤدي تباطؤ نمو التجارة نتيجة الرسوم الجمركية إلى انخفاض في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، مما سيضعف الاستثمارات والنمو الاقتصادي على مستوى العالم.

الولايات المتحدة، لكنه يواجه عجزاً كبيراً في قطاع الخدمات «المصرفية، التأمين، الخدمات المهنية، البرمجيات، الاتصالات الرقمية، إلخ» مع الولايات المتحدة. ولو أدرجت الخدمات في الحسابات، لاختفى العجز الأمريكي مع الاتحاد الأوروبي تقريباً.

تفرض رسوم جمركية بنسبة 10% على جميع الدول، حتى تلك التي لديها عجز في تجارة السلع مع الولايات المتحدة. ينطبق ذلك أيضاً على دول لا توجد لها أية علاقات تجارية مع الولايات المتحدة، وليس فيها سكان «كالقارة القطبية الجنوبية». مثلاً تبلغ الرسوم الجمركية على المملكة المتحدة 10%. وبالتالي، رغم أن تجارة السلع البريطانية متوازنة تقريباً مع الولايات المتحدة «58 مليار دولار مقابل 56 مليار دولار»، إلا أن صادراتها إلى الولايات المتحدة ستتأثر سلباً لكون هذه الأخيرة الشريك التجاري الأكبر لها. ولو طبقت صيغة ترامب للسلع على المملكة المتحدة، لما كان هناك أي رسوم على وارداتها. لكن في المقابل، لو أدرجت تجارة الخدمات في المعادلة، لبلغت الرسوم على الواردات من المملكة المتحدة 20%! وتقدّر شركة مورغان ستانلي أن النظام الجمركي الجديد قد يقلص النمو البريطاني بنسبة تصل إلى 0,6 نقطة مئوية «علماً أن النمو البريطاني يقارب الصفر أساساً».

أضرار على صناعة الأمريكيين ومعيشتهم

ستؤدي الرسوم الجمركية إلى زيادة كبيرة في الأسعار، وسيتمثل المستهلك الأمريكي العبد الأكبر، وخاصة في مجموعة واسعة من الأغذية الأساسية والسلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محلياً. الأسر الفقيرة ستعاني التأثير الأكبر. كما ستعاني الصناعة الأمريكية من ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات الأساسية، وهو ما سيفوق بكثير أية فوائد هامشية ناتجة عن انخفاض المنافسة الأجنبية.



ستعاني
الصناعة
الأمريكية من
ارتفاع تكاليف
مستلزمات
الإنتاج وهو
ما سيفوق
بكثير أية فوائد
هامشية ناتجة
عن انخفاض
المنافسة
الأجنبية

خصخصة المعرفة العامة وتحويل العلماء إلى مقاولين

بسبب استمرار سيطرة الأسواق ومنظبات رأس المال العالمي على العلم وتقدمه، لا تلبّي الممارسة العلمية الحالية أهداف تطوير نظام المعرفة، ولا أهداف تلبية احتياجات الناس، وخاصة الفقراء. ويضحي بالمعرفة وبالأهداف الاجتماعية الأوسع لصالح النظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي لا يهتم سوى بالربح الفوري كمحرك للعلم. وفي حين يمكن الحديث عن «اقتصاد المعرفة» لكن يجري إجهاد مساهمته في تنمية حقيقية بسبب خصخصة مخرجات البحث العلمي واستيلاء القطاع الخاص على ما تم تمويله أصلاً من القطاع العام ونظامه التعليمي.

■ براير بوركاياسنا*

تريب وإعداد: د. أسامة دليقان

قبل نشر أي نتيجة، ينشغل العلماء بالفعل بمستلزمات تسجيل براءات الاختراع. لم يعد ناتج البحث العلمي يقتصر على الأوراق البحثية المنشورة في المجالات العلمية التي توسع آفاق المعرفة، بل يشمل براءات الاختراع التي يمكن تحويلها إلى أموال.

تحويل العلماء إلى مقاولين

أدى هذا إلى هدف جديد داخل الجاليات العلمية: خلق فئة جديدة من العلماء الذين يتصرفون كمقاولين «أو ما يسمى رواد أعمال»، والذين غالباً ما يعملون ضمن مؤسسات علمية عامة، لكنهم أصبحوا مقاولين علميين بدافع الترويج الخاص من مخرجات أبحاثهم. لم يعد هدف البحث إنتاج المعرفة، بل خلق احتكارات إما لرأس المال الخاص أو للعالم بوصفه «رائد أعمال/مقاولاً». إن احتكار المعرفة، سواء استخدم لبيع برنامج كمبيوتر أو دواء أو بذرة زراعية... الخ، يترجم إلى القدرة على تحقيق أرباح هائلة. كما أنه يجهض إمكانية تطوير العلم من خلال شبكة مفتوحة.

ومن المفارقات أنه في حين أن الإنترنت والوصول المفتوح إلى المعرفة قد مكنا مجموعات كبيرة من الناس حول العالم من التعاون المشترك وتحقيق تقدم كبير في العلوم، فإننا نشهد أيضاً عسراً تحشر فيه المعرفة في جيوب ضيقة، مما يسلب ثمار التعاون الاجتماعي لصالح حفنة أفراد.

أظهرت حركة البرمجيات الحرة «كمشاع معرفي» في ثمانينيات القرن الماضي قوة الهياكل الشبكية الجديدة في إنشاء البرمجيات، وتفوقها على القطاع الخاص (تطوير البرمجيات المخصصة). لم يسبق للمجتمع من قبل أن امتلك القدرة على جمع جاليات علمية وموارد متنوعة بهذا الحجم. لقد رأينا ما يمكن للتعاون أن يحققه عند تسخيره للأنشطة العلمية مثل فيزياء الجسيمات تحت الذرية أو علم الفلك. إذن، ما الذي يحول دون تحرير هذه القوة الهائلة للعمل المشترك من أجل توليد معارف وفنون جديدة؟ من أبرز العوائق حقوق الاحتكار والاستيلاء الخاص المتأصل في نظام حقوق الملكية الفكرية الخاصة.

ميزة هامة للمشاع المعرفي مقارنة بالطبيعي

إن إدراك ضرورة استعادة العلم كممارسة مفتوحة وتعاونية قد أدى إلى ولادة حركة «الموارد المشتركة/مشاع الموارد». وبينما حاربت الحركات البيئية والإيكولوجية خصخصة الموارد المشتركة، فإنها ضيّقت قسراً نظرتها إلى الموارد المشاع على أنها «المشاعات الطبيعية» فقط، مثل المراعي والغابات ومصايد الأسماك والمحيطات والغلاف الجوي. هذه الموارد المشتركة هي موارد طبيعية كان يُعتقد سابقاً أنها غير



الخاص للأبحاث يشوّه الأولويات التي يدعمها التمويل العام. ومنحت الشركات الخاصة القدرة على ممارسة سيطرة حاسمة على مسار البحث، حتى عند تمويل أجزاء مختارة فقط من مشروع بحثي، لأن ثمار الأبحاث الممولة من القطاع العام توضع تحت تصرفها.

إعادة المؤسسات العلمية للاهتمام بالمجتمع والفقراء

السؤال الثاني الذي نحتاج إلى معالجته هو كيفية استعادة اهتمام المؤسسات العلمية بالشواغل المجتمعية، والتحويل الديمقراطي للمؤسسات، بحيث تكون الأهداف الاجتماعية الأوسع هي التي تحدد أولويات العلم؟ هل يمول قطاع الشركات الأبحاث المتعلقة بالأزمات التي تصيب الفقراء، وهو قطاع لا يهتم بتطوير أدوية لمن لا يستطيعون الدفع؟ كيف نأخذ في الاعتبار شواغل الدول الفقيرة التي لا تملك المال ولا الموارد العلمية لمعالجة هذه المشاكل؟ كيف تُرسي ونعزز العدالة في نظام تطوير المعرفة العلمية؟ هذا يقودنا مباشرة إلى المسألة الأوسع، وهي كيفية سيطرة المجتمع ككل على مسيرة العلم. إذا كان العلم اليوم قوة اقتصادية كبرى، فإن الهدف الأسمى للديمقراطية والمساواة في المجتمع يجب أن يشمل العلم حتماً. ليس مستغرباً أن تتطلب العديد من المسائل المصيرية في عالمنا اليوم فهماً للعلم، ففي غياب هذا الفهم، سيتمكن قلة من العلماء المنتخبين إلى المؤسسة الحاكمة من فرض أحكامهم على المجتمع بذريعة أنها قرارات «علمية».

■ * بتصرف، من كتابه «المعرفة كمشاع عام: نحو العلم والتكنولوجيا الشاملين» الصادر عام 2024 في الهند. براير بوركاياسنا هو مهندس في الطاقة والاتصالات والبرمجيات، ومؤسس في منتدى دلهي للعلوم ومحاضر موقع NewsClick.in. ألف عام 2023 كتاباً مشتركاً مع فيجاي براشاد بعنوان «انفجار إنزون: الرأسمالية المؤسسية وسرقة الموارد العالمية المشتركة».

هو عليه الآن، على خلق مساحة لإبداع أفكار جديدة، ليس في مختلف التخصصات فحسب، بل وفي عموم المجتمع نفسه أيضاً. جاء تحول هذا النظام بعد أكثر من مئة عام من مصدرين متميزين؛ الأول هو أن العلم والتكنولوجيا أصبحا أكثر تكاملاً من ذي قبل، ويمكن تحويل التطورات العلمية بسرعة إلى منتجات قابلة للتسويق، مثل التطورات في علم الأحياء التي تنتج مركبات دوائية جديدة، أو التطورات في الفيزياء التي تدخل في أحدث آلات صناعة الرقائق الإلكترونية، فهي تحدث اليوم بشكل أسرع بكثير مما كانت عليه في السابق.

لكن المتعصبين للسوق حول العالم يطالبون بإجراءات مشابهة لقانون بايه-دول الأمريكي لعام 1980 الذي أدخل تعديلات على قانون براءات الاختراع والعلامات التجارية، سامحاً للجامعات وغيرها من الكيانات غير الربحية بتسجيل براءات اختراع خاصة للأبحاث الممولة من الموارد العامة، مما أدى لمزيد من حصر التقدم في المعرفة المنتجة من التمويل العام في أياد خاصة، وهياً الظروف اللازمة لنظام الجامعات في الولايات المتحدة للتعاون بشكل وثيق مع الشركات الخاصة الكبرى، حيث أصبح بإمكان الجامعات خصخصة الأبحاث الممولة من القطاع العام، عن طريق بيع براءات الاختراع للشركات الخاصة. وهكذا يتم تدفيع الناس ثمناً باهظاً: مرة لتمويل الأبحاث من المال العام، ومرة أخرى للمنتجات الخاصة الباهظة الناتجة عن ذلك، رغم أنها مطوّرة من الأبحاث الممولة من القطاع العام، أي من جيوب الناس في نهاية المطاف.

كما ساهمت عوامل أخرى في تغيير نظام إنتاج المعرفة، أبرزها السياسات النيوليبرالية المتبعة حول العالم. عانى التمويل العام للأبحاث، لا سيما في الدول النامية، إذ فرض الاقتصاد النيوليبرالي التقشف على المالية العامة. وقد أدى هذا، إلى جانب الاعتماد على السوق، إلى ظهور فكرة مفادها أن الطريق للمضي قدماً هو الحصول على تمويل الأبحاث من القطاع الخاص. وهناك أدلة اليوم على أن التمويل

محدودة، ويفهم الآن أنها محدودة، وقابلة للاستغلال المفرط والتدهور. تختلف الموارد المشتركة المعرفية «المشاعات المعرفية» اختلافاً جوهرياً من حيث أنها لا تتدهور أو تستنفد مع الاستخدام المتكرر، بل على العكس؛ فاستخدامها المفتوح على نطاق واسع يثري المعارف العامة ويطورها كما ونوعاً. ومن وجهة النظر إلى العلم كمشاع، تُعد حقوق الملكية الفكرية الخاصة محاولات لاستبعاد الناس من نطاق المعرفة عبر حصرها، على غرار حصر مشاع القرى الذي جرى على مدى الخمسمائة عام الماضية. ويستخدم هذا حيلة قانونية تُسمى «حقوق الملكية الفكرية» لخصخصة المعرفة التي لطالما كانت ملكاً عاماً. إن حصر المعرفة له ضرر مضاعف: فهو لا يقيد وصول الآخرين إليها فحسب، بل يقيد أيضاً الوصول إلى شيء قابل للتكرار بلا حدود ولا يتدهور مع الاستخدام. إن حصر المعرفة عن طريق تطبيق نظام حقوق الملكية الفكرية الخاصة أكثر ظُلماً من حركات الحصرية السابقة، التي جادلت بأن حقوق الملكية الخاصة تمنع تدهور المشاع. إن الصراع ضد حقوق الملكية الفكرية بمختلف أنواعها هو معركة للحفاظ على المشاع العالمي، وتحديد المعرفة بأشكالها المختلفة.

تراجع الاستقلالية النسبية للعلم عن السوق والدولة

كان النظام السابق لتطوير المعرفة العلمية قائماً بشكل أساسي ضمن هياكل التعليم العالي. كانت الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى مراكز انطلاق التطورات العلمية الجديدة. ولأن هذه المراكز التعليمية كانت تتمتع باستقلالية نسبية عن كل من الدولة والسوق، كان نظام توليد المعرفة الجديدة أقل تقييداً من قبل الهيمنة التطبيقية المباشرة في المجتمع. وقد أنتج هذا داخل النظام الجامعي شعوراً بالاستقلالية النسبية والتنظيم الذاتي، وكان للتعليم المقدم للطلاب هدف يتجاوز مجرد خدمة رأس المال أو احتياجات الدولة. ولهذا السبب كان النظام التعليمي أقدر، مما

تتميز «المشاعات المعرفية» عن تلك الطبيعية بأنها لا تستنفد مع الاستخدام المتكرر بل تتطور كما ونوعاً باستعمالها المفتوح

من نهب الآخر؟ الولايات المتحدة أم العالم؟!



ما أن أعلن الرئيس الأمريكي عن تفاصيل خطته لفرض رسوم جمركية على دول العالم حتى بدأت التحليلات والتنبؤات، فالخطوة ستكون لها آثار كبيرة، وستصيب التجارة العالمية بصدمة حقيقية قد لا تستطيع التأقلم معها سريعاً، وفي حين تبدو قرارات ترامب كما لو أنها خطوة انتحارية، يرى فيها البعض جزءاً من استراتيجية شاملة، تبدأها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من أن الغموض يكتنف الكثير من تفاصيل هذه الاستراتيجية، لكن يمكننا أن نضع بعضاً من المداخل الضرورية لفهم ما يجري، ونراقب في الأيام القليلة الماضية بدء التداعيات.

■ علاء ابوفراج

ببر الرئيس الأمريكي قراراته بضرورة «المعاملة بالمثل» وكرر عبارات مثل: «العين بالعين» وقال يوم أعلن عن نسب الرسوم التي سيفرضها: إن «الولايات المتحدة تعرضت للنهب والسلب من قبل دول قريبة وبعيدة، صديقة كانت أم عدوة» وأضاف: إن عمال بلاده «عانوا معاناة شديدة وهم يراقبون قادة أجانب يسرقون الوظائف الأمريكية» بحسب تعبيره، وركز في حديثه كيف جرى «تحطيم الحلم الأمريكي الجميل»!

كيف وصلنا إلى هنا؟

تأثر الكثير من الأمريكيين بكلمات الرئيس الأمريكي دون شك، لكن الرئيس لم يكشف بصدق الأسباب الحقيقية لهذا، فالنظام الرأسمالي الذي ازدهر في الولايات المتحدة كان محكوماً بقوانينه الداخلية، فهجرة رؤوس الأموال بحثاً عن معدلات ربح أعلى هي نزعة موضوعية في الاقتصاد الرأسمالي، ولذلك كان إغلاق 90 ألف معمل أمريكي خلال العقد الماضي نتيجة طبيعية لم تنتج من «قرارات خاطئة» بل نتيجة حتمية لنظام اقتصادي واجتماعي محدد، وما يقوله ترامب اليوم أمام عشرات الملايين من الناس يبدو محاولة لعكس عقارب الساعة، فما الذي يمكن أن يعيد الصناعة إلى الولايات المتحدة؟ وما هي الشروط التي تحتاجها رؤوس الأموال الصناعية للاستثمار مجدداً داخل أمريكا؟ وما هي خطة التمويل للاستثمارات بهذا الحجم؟ هي بعض من أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات. لكن ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى قاعدة التفكير الضرورية.

وربما تكون المسألة الأهم في هذا السياق، أن ننطلق من أننا أمام إجراءات استثنائية لم يحدث مثيل لها من 100 عام، وهو ما يؤكد حجم وطبيعة الأزمة التي تواجهها الولايات المتحدة، فاتخاذ قرارات بهذا الحجم ستكون له آثار هائلة على التجارة والأسواق الدولية وسلاسل التوريد، فضلاً عن تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة داخل الولايات المتحدة وخارجها، وهو ما يشير إلى أن أصحاب القرار في واشنطن يدركون أنهم اليوم أمام تحدٍ وجودي، وأن الأجل الزمني المتاحة محدود، ولا يجوز تأخيرها أكثر مما تأخرت، حتى أن ربط اتخاذ هذه الإجراءات بضرورات الأمن القومي يعني بكل تأكيد استعداداً لمواجهة أعنف في المستقبل، وقناعة راسخة أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة ضمن الظروف الحالية على تأمين احتياجاتها بأكملها.

انتقادات داخلية الإجراءات بدت خطوة غير مدروسة، فخرجت بعض الأصوات من داخل الولايات المتحدة لتناقش ما جرى، وتوجهت بعض الانتقادات إلى كيفية تحديد هذه الرسوم، ولماذا جرى استثناء قطاع الخدمات من الحساب، وذلك بالرغم من كونه رافداً مهماً للاقتصاد الأمريكي، وجزءاً أساسياً من العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، هذا فضلاً عن أن حساب التعرفة أخذ أرقام عام 2024 ولم يأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأرقام تختلف من عام إلى آخر، وأن الميزان التجاري الأمريكي مع بلد ما قد يكون خاسراً في عام، وربحاً في عام آخر، لكن المشكلة الأكبر تبدو في مدى إمكانية تنشيط الصناعة الأمريكية فعلاً، فبالبدائية وإذا ما أرادت المنشآت الصناعية

أن تعيد فتح أبوابها في الداخل الأمريكي، ستجد نفسها مضطرة للعمل ضمن ظروف قاسية، فمن جهة سيكون بناء هذه المنشآت مكلفاً للغاية، نظراً إلى الرسوم الجمركية على مواد البناء وسيكون تأمين المواد الخام ومستلزمات أي من هذه الصناعات مسألة صعبة، ستؤدي حتماً، إن تم إعادة توطينها، إلى زيادة كبيرة في أسعارها، بالمقارنة مع نظائرها المصنعة في الخارج، هذا فضلاً عن أن المنتجات الأمريكية ستواجه انخفاضاً داخلياً في الطلب بسبب ارتفاعات الأسعار، وانخفاض الاستهلاك، بالإضافة إلى رسوم جمركية من قبل دول العالم، تضعف إلى حد كبير قدرتها على المنافسة في الخارج، ويجب أن نأخذ أيضاً بعين الاعتبار، أن إعادة توطين الصناعة لا يمكن أن يتم بسرعة، وسيحتاج إلى سنوات واستثمارات ضخمة، أي أن المستهلك الأمريكي وأصحاب الدخل المحدود سيعانون من انخفاض قدرتهم الشرائية، التي قد تصل إلى حد تأمين احتياجاتهم الضرورية من الغذاء.

الابتزاز مسألة أساسية!

لا يغيب عنا أيضاً، أن السوق الأمريكي كانت وجهة كمية هائلة من البضائع المنتجة في العالم، وستفرض هذه الإجراءات صعوبات أمام إيجاد أسواق بديلة، وستواجه الدول المصنعة صدمة حقيقية في تصريف إنتاجها، وهو ما ترى فيه الولايات المتحدة باباً مناسباً للتفاوض والابتزاز، فترامب قال: إنه مستعد «لعقد صفقات مع دول أخرى إذا حصلت الولايات المتحدة على شيء استثنائي» أي أنه يفتح الباب أمام التفاوض بشكل متوازن، ويرى أنه سيكون في موقع تفاوضي مميز، وليس من الصعب أن نعرف أن الملفات التي سيجري التفاوض حولها لا تنحصر في التجارة، بل ستتضمن حتماً ملفات سياسية كبرى، ولن يطول الانتظار حتى نسمع عن صفقات لهذا الغرض،

فالهند مثلاً: بدأت تبحث خفض التعرفة على البضائع الأمريكية، بينما بدأ الاتحاد الأوروبي التفكير بإجراءات مشابهة، بالإضافة للتفكير بشراء كميات أكبر من الغاز المسال الأمريكي والمعدات العسكرية! لكن ذلك ليس إلا مرحلة أولى قد تصل إلى تنازلات سياسية تقوم بها بعض الدول لحماية نفسها وصناعتها.

التحدي الأكبر

إن الخلل في الميزان التجاري الأمريكي كان في الواقع مفيداً للولايات المتحدة، فعلى أساس هذا الخلل كانت الأخيرة قادرة على نقل جزء كبير من الكتلة النقدية الدولارية إلى الخارج، لتحصل في مقابلها على سلع مما يخفف من التضخم، وإذا ما أخذنا الطلب الكبير على الدولار في المعاملات التجارية الدولية، يمكننا أن نستنتج أن سياسة من هذا النمط فرضت على «الخارج» أن يتعامل مع هذا الفائض الدولاري الضخم، ووجدت الكثير من الدول الاستثمار في سندات الخزينة حلاً له، ما يعني أن الهزات التي قد تضرب الدولار ستؤثر على الاقتصاد العالمي كله، وعلى حمة هذه السندات، وتضعهم أمام خيارات صعبة تحتاج لحسابات دقيقة جداً، كي لا يتحملون الآثار الاقتصادية الأكبر، وإن كان من البديهي القول: إن الدول ستفرض إجراءات جوابية فوراً، إلا أنها ستكون محكومة بمدى ارتباط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي، وستبحث عن مخرج كي لا تتحمل شعوبها تكلفة ما جرى، ففي الواقع كانت الولايات المتحدة الناهب الأكبر عبر فرض الدولار كعملة أساسية في التبادل والاحتياجات، ولم تكن العلاقة كما يصورها ترامب، الذي يستشعر أن الموقع الأمريكي المميز يهتز، ولن يطول الوقت قبل أن تتغير قواعد اللعبة، لذلك يحاول أن يفرض لحظة الحرب على الجميع، وسيكون مدى استعداد العالم لهذه اللحظة العامل الحاسم في شكل سير الأمور.

لماذا جرى استثناء قطاع الخدمات من الحساب وذلك بالرغم من كونه رافداً مهماً للاقتصاد الأمريكي وجزءاً أساسياً من العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى

مع تجدد الحرب في غزة... جولة سريعة في صحف الكيان



يصر الكيان الصهيوني على خيار التصعيد في غزة، ويجدد حربه العدوانية دون رادع، وبالنظام مع ذلك عادت صحف الكيان لإعادة نقاش ما جرى نقاشه طوال الشهور الكثيرة الماضية.

قاسيون

الدراسات يشير إلى أن إيجاد حكم بديل عن حماس سيكون الخيار الأنسب والأقل تكلفة. «المجازر التي لم يعد أحد يخجل منها» في المقابل، يسلط مقال لصحيفة هارتس الضوء على انهيار الحواجز الأخلاقية في الحرب الحالية، بعنوان صادم بالنسبة لصحيفة «إسرائيلية»: «تستطيع [إسرائيل] ارتكاب قدر ما تشاء من المجازر، وربما هذا ما تريده». الكاتب يشير إلى أن القصف اليومي الذي يزهق أرواح المدنيين لم يعد يُبهر ردود فعل دولية أو حتى «إسرائيلية» كافية، بل أصبح أمراً مسلماً به. ويقارن الكاتب، أنه بعد مجزرة «قانا» في التسعينيات، التي هزت الرأي العام، اضطرت «إسرائيل» لوقف الحرب، أما اليوم فلا ترى نفسها مضطرة إلى «التبرير أو الاعتذار»، وكان الضمير العالمي قد تبحر، كما يقول الكاتب. السؤال الذي يطرحه المقال: إذا لم توقف «إسرائيل» المجازر المتكررة حتى الآن، فما الذي سيفعل؟ الجواب المفترض: لا شيء. ظهور هذه الطروحات اليوم بات أمراً رائجاً، وخصوصاً أن الحرب لم تحقق أيًا من النتائج المعلنة لها، ويزداد مع كل يوم حجم الضغوط على الكيان، نظراً لحجم الجرائم التي ترتكب على مدار الساعة، وهذا ما بدأ يمهّد - فيما يبدو - لرأي عام يشعر بنوع من فقدان الانتماء، ففي مقال لـ فغعات جدوت في هارتس، تقول فيها: «نحن، الجمهور الليبرالي،

تزايد التساؤلات داخل «إسرائيل» حول جدوى استمرار الحرب على غزة، لا سيما مع تصاعد الانتقادات الداخلية والخارجية، ونداءاتها الاقتصادية والأمنية. فبحسب معهد دراسات الأمن القومي، فإن أحد السيناريوهات المطروحة هو الاحتلال الكامل للقطاع، لكنه يحذر من كلفته الباهظة: فالحاجة إلى نشر 5 ألوية داخل غزة، ولواءين خارجها ستستنزف الجيش، وتقلص وجوده في الضفة الغربية والحدود الشمالية، ما يزيد من مخاطر التهديدات المتعددة. كما أن تجنيد الاحتياطيين بهذا الحجم سيضر بالاقتصاد بسبب غياب العمالة، ناهيك عن تآكل الحوافز لدى الجنود الذين يكفون بمهام شرطية غير تقليدية. لكن الخطر الأكبر يكمن في العزلة الدولية. فغياب الشرعية عن الاحتلال قد يؤدي إلى مقاطعات اقتصادية، خاصة من أوروبا، ويزيد من «موجات العداة للسامية عالمياً». هذه التكلفة السياسية والاقتصادية تدفع حتى المؤسسات الأمنية «الإسرائيلية» إلى التشكيك في جدوى الخيار العسكري الصرف. وفي حين يعرض المعهد خيارات أخرى محتملة، مثل: إبقاء غزة تحت الحصار، أو إيجاد حكم بديل عن حماس إلا أن أيًا من هذه الخيارات ليس سهلاً، ولا يمكن ضمانه، مع أن معهد

في الختام في مقال نشرته معارف، كشف فيه الكاتب عن فجوة أخرى بين تصور «إسرائيل» لنفسها كقوة ردة، وبين واقع الشرق الأوسط الذي لم يتغير. فبرغم الادعاءات بأن الحرب أحدثت «هزة» في المنطقة، يظل الخطاب السياسي العربي والإقليمي كما هو، حتى بعد الانتقالات الأمريكية والإنجازات العسكرية. المقال يؤكد، أن «النجاحات العسكرية» لم تحقق في الواقع أي تغيير جدي في التوجهات السياسية في الشرق الأوسط، بل على العكس تماماً، ويرصد المقال أن خيارات الدول الأساسية في المنطقة لم تعد قابلة للتأثر بالموقف الأمريكي أو «الإسرائيلي».

والعلماني، ودافعوا الضرائب، استيقظنا. لقد صحنوا، ولن نعيش في دولة تفتقر إلى التعاطف، ولا تفعل ما يكفي لإعادة أسراها. لن نعيش في دولة تفضل الموت والحروب والدمار والاحتلالات على السلام. لن نعيش في دولة عنصرية تفتقر إلى المساواة. لن نعيش في دولة لا يشعر فيها المواطنون بالأمان الشخصي والوطني. لن نعيش في دولة تتغلب فيها الرداءة والكسل والنهب، على الطموح إلى التميز، والعمل الجاد، والنزاهة. لن نعيش في دولة متخلفة، ولا في ديكتاتورية ثيوقراطية على طراز إيران. وفوق كل هذا، لن نرسل أبناءنا للقتال من أجلها».

حلم ترامب بإنهاء الملف الأوكراني يغدو «كابوساً» له



ينضح يوماً تلو آخر أن «حلم» ترامب السابق بإنهاء الصراع في أوكرانيا «خلال أقل من 24 ساعة» غير قابل للتطبيق، ويصطدم تياره مع حقائق عامة، تخلص بتمسك موسكو بحل الأسباب الجذرية للصراع كشرط للحل، والتورط الكبير والعميق للولايات المتحدة في الصراع الأوكراني، والتداخل العضوي مع أوروبا الذي لا يمكن فصله بـ 24 ساعة.. ومنه نرى استمرار الصراع والمفاوضات التي لا يبدو أنها ستنتهي قريباً إذا ما استمر الغربيون بالعمل بالطريقة نفسها.

يزن بوظو

ما قبل بدء معركة أوكرانيا، الأمر يتعلق بالأمن القومي بمواجهة تمدد الناتو سواء كحلف، أو كدول أعضاء فيه، وعليه فإن أي تسوية تتعلق بأوكرانيا لا يمكن لها إلا أن تحتوي «ضمانات» أكيدة بتحقيق المصلحة الروسية بذلك: إنهاء فكرة انضمام أوكرانيا لحلف الناتو، وبالتأكيد عدم وجود أي قوى عسكرية لأي دولة من دول الحلف بداخلها، وتحت أي مسمى كان مستقبلاً، وبقاء كييف بموقع «محايد» على الأقل، ومن ذلك فإن أي خطة «ترامبوية» لا تشمل تأمين هذه الشروط ورفضها على الأوروبيين فعلاً، فمصيورها الفشل.

من جهة أخرى، يخطف ترامب بتقدير قوة وحجم الولايات المتحدة، ليس تجاه روسيا فحسب، بل والأوروبيين كذلك،

ظن ترامب وتياره أن بإمكانه إقناع موسكو بحل وسط على طريقة «رجال الأعمال» والتسويات المالية، بتقديم تنازلات متبادلة «تأخذ» بها روسيا الأراضي التي سيطرت عليها، بينما تأخذ الولايات المتحدة بقية أوكرانيا بـ «مواردها الثمينة» وتعطي الفتات منها للأوروبيين، ويخرج الجميع بحل وسط «لا هازم ولا مهزوم»، ويبدو أن تيار ترامب تخيل أن بإمكان الولايات المتحدة فرض هذا الأمر من منطلق القوة.

لكن موسكو، لم يكن يوماً منطلقها يتعلق بالـ «سيطرة» بداعي الثروات، أو أي نزاع مالي، وعليه لا يمكن حل هذا الصراع، أو أي كان غيره، وفق عقلية «رجال الأعمال» إنما ومنذ

لواشنطن، ويتبين حجم التورط العميق للولايات المتحدة بالصراع، والتداخل مع أوروبا فيه، فخسارة واحدة منهما تؤدي حتماً لخسارة الأخرى. لا يمكن إنهاء الصراع في أوكرانيا إلا باعتراف وإقرار الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء بالهزيمة الاستراتيجية، والمضي وفقاً لهذا الأمر، وإلا فإن المستقبل يحمل واحداً من اثنين، إما توسع رقعة الحرب، أو بدء دوميخو انهيارات وتغييرات عاصفة بالدول الغربية.

أوكرانيا، لتطالها الحرب وصولاً للمخاطر «النوية». وإذا ما أراد ترامب الانسحاب من الصراع الأوكراني بشكل أحادي، مثلما جرى بوقف تبادل المعلومات الاستخباراتية مؤقتاً مع كييف مثلاً، تتضح مدى هشاشة الأخيرة، بما يؤدي لانهايات متسارعة فيها، ويدفع الأوروبيون لملء الفراغ بإرسال قواتهم، وهو ما يجري بحثه مع زيلينسكي، بما لا يؤمن شيء في نهاية المطاف شيئاً

ظناً منه أن «الأتباع الأوروبيين» عليهم أن يقولوا «سمعاً وطاعة»، إلا أن الوقائع تثبت له أن الأمور ليست بهذه السهولة، فالأوروبيون يدركون بدورهم أن الاعتراف بانتصار موسكو، يعني الإقرار بهزيمتهم، وانتهاء المشروع الغربي بإخضاع الشرق وكبح تطوره، بل وعكس المسار رسمياً تجاه الإطاحة بنخبهم هذه، أي أنها معركة وجود، فيقاتلون بأسنانهم مخاطرين بتداعيات هذا التصعيد، الذي يمكن له أن يضع أوروبا بأسرها مكان

إدارة التراجع... ملامح السياسة الأمريكية الجديدة



كما هو حال كثير من الإمبراطوريات عبر التاريخ، تشهد الولايات المتحدة اليوم تراجعاً نسبياً في نفوذها العالمي، مع صعود قوى دولية فاعلة، تطرح بدائل منافسة على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية. يحاول دونالد ترامب أن ينتزع استراتيجية أمريكية هدفها الأساسي احتواء هذا التراجع، أو على الأقل إبطاء وتيرته.

ديما النجار

الحلفاء ليست ضمن حسابات مشروع «أمريكا أولاً».

القول أسهل من الفعل

تتصاعد الأزمة الاقتصادية العالمية بسرعة، وبينما تسعى الولايات الأمريكية لإعادة ترتيب أوراقها فإن الدول الصاعدة تستمر في الصعود. بينت كثير من الدراسات، أن صحة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفخ الذي انزلت به عبر نقل عمليات الإنتاج إلى بلدان حيث تكاليف الإنتاج أرخص، لا يمكن عكسها بهذه السهولة. مقالة في **موقع فوريس** أوضحت الأسباب العميقة لذلك.

أولها: الأجور وتكاليف عملية الإنتاج. فمثلاً، وبحسب مكتب إحصاء العمالة الأمريكي، بلغ متوسط أجر العامل في القطاعات الصناعية في الولايات المتحدة حوالي 30 دولار في الساعة في منتصف عام 2024، مقارنة بحوالي 7 دولارات فقط في الساعة في الصين، وأقل من ذلك بكثير في العديد من الدول النامية الأخرى. هذا الفرق الكبير في تكاليف العمالة وحده ينعكس في شكل منتجات أرخص للمستهلكين، وهوامش ربح أعلى للشركات. **ثانياً:** هو تعقيد سلاسل التوريد العالمية التي تطورت على مدى عقود. وقد قامت الشركات بتحسين هذه السلاسل بهدف تقليل التكاليف وتعظيم الكفاءة، وغالباً ما تعتمد على نظام «الإنتاج حسب الطلب» لتقليل تكاليف التخزين. إن إعادة توطين التصنيع في الولايات المتحدة يتطلب إعادة هيكلة شاملة لهذه السلاسل الراسخة، ليس لدى الولايات المتحدة الوقت الكاف لإنجازها في حال افتراضنا أن جميع رؤوس الأموال همت على الفور لتنفيذ هذا المخطط.

تتركز هذه الاستراتيجية على وضع الثقل على العدا مع الصين المنافس الأول للولايات المتحدة. ولعل من أهم السياسات التي يتبناها لمنع تراجع موقع الولايات المتحدة: إعادة توطين الصناعات الأهم في الولايات المتحدة، وإطباق السيطرة على قارة الأمريكتين من غرينلاند شمالاً إلى أمريكا الجنوبية لتشكيل الأمريكتان معاً بحوالي المليار نسمة ككل، وزناً ديموغرافياً واقتصادياً أقدر على مواجهة الصين.

استنزاف جمركي لإعادة توطين الصناعة في أمريكا

يقود ترامب حرباً تجارية مع كثير من الدول: كندا، المكسيك، الاتحاد الأوروبي وبالطبع الصين. ومع أن الحديث الأولي كان يدور عن سعي الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات حمائية لسوقها، والرغبة بجني مزيد من الأموال ممن يستفيد من السوق الأمريكي. إلا أن الهدف المعلن لهذه الحرب التجارية هو دفع الشركات إلى نقل مواقع إنتاجها إلى الولايات المتحدة، عبر جعل التصدير أقل ربحية عبر الجمركة. ذكرت جريدة تساييت الألمانية، أن حسابات مؤسسة تاكس فاونديشن الأمريكية وضحت أن ما قد تجنيه الولايات المتحدة من التعرف الجمركية الجديدة قد يصل 4.5 تريليون دولار في عشر سنوات، في حين أن ضريبة الدخل الفيدرالية قد تعود على الولايات المتحدة بـ 18.16 تريليون دولار في حال تمت إعادة توطين عدد من الصناعات في الولايات المتحدة. وتسعى الولايات المتحدة لذلك عبر استنزاف الحلفاء من الدول الصناعية. بالطبع الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي قد تصيب

ثالثاً: نقص العمالة المتخصصة في الصناعات التي هاجرت قبل عقود.

الأمريكتان للولايات المتحدة!

لا ينفك ترامب يكرر أن كندا يجب أن تكون الولاية 51 لبلاده. كذلك يسعى لضم غرينلاند التي تتمتع بحكم مستقل تابع للدنمارك، لأهميتها الاستراتيجية في منطقة القطب الشمالي، في وقت يتقلص فيه الجليد القطبي، ويبدأ فيه المحيط المتجمد الشمالي ليصبح ساحة للصراعات الدولية، للسيطرة على طريق التجارة الشمالي. كذلك تسعى الولايات المتحدة بشراسة متزايدة لضمان خضوع كامل لدول أمريكا اللاتينية، يُغفصها باستمرار الأنظمة اليسارية في كوبا، فنزويلا، ونيكاراغوا، الدول التي وصفها وزير الخارجية الأمريكي من أصول لاتينية، ماركو

روبيو، في 4 شباط الفائت بـ «أعداء الإنسانية». في أمريكا اللاتينية، نحن أمام كتلتين: إحداها تقدمية والأخرى موالية للولايات المتحدة كالأرجنتين، الإكوادور، والسلفادور، والتي تعاني من أزمات مالية خانقة. ترى هذه الأخيرة في الديون ودعم صندوق النقد الدولي المخرج الوحيد لأزماتها، بدل النظر إلى طاقتها الداخلية، والقوة الكامنة في تحالف القارة لمواجهة تفوق الولايات المتحدة. مع تراجع الدور الأمريكي، ومعها المؤسسات التي تقودها كصندوق النقد الدولي، قد تجد هذه الدول أيضاً في التعددية القطبية مخرجاً يتيح لها خيارات أوسع لتتوسع العلاقات الاقتصادية، إضافة إلى أن الشعوب اليوم في حالة من الاستنفاذ قد تنبئ بمفاجآت، حتى في دول تبرعت السلطات فيها لتلعب دور كلب الحراسة للمصالح الأمريكية.

تحالف دول الساحل الأفريقي تجربة يمكن تعميمها



الرئيسية للزيارة. فقد أكد لافروف، أن التعاون مع مالي يزداد قوة عبر برامج تدريب مشتركة، وإرسال مرشحين عسكريين روس إلى المنطقة. من جهته، أشاد وزير الخارجية المالي عبد الله ديوب بهذا التعاون، ووصفه بأنه «يسير بشكل جيد على أرض الواقع». كما أعلن عن زيارة مرتقبة للرئيس المالي أسيمي غويتا إلى موسكو في حزيران القادم، مما يعكس رغبة الطرفين في تعميق العلاقات. كما أعرب ديوب عن امتنان شعوب تحالف دول الساحل فقال: «أشكر الاتحاد الروسي والشعب الروسي على المساعدة التي تم تقديمها في المجال الاقتصادي».

خلال الاجتماع الثلاثي مع وزراء خارجية الدول الأفريقية الثلاث، أكد الجانبان رغبتهم في بناء «شراكة ديناميكية وندية» تستند إلى المصالح المشتركة. وفقاً للبيان المشترك الصادر بعد الجلسة، تم الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالات الأمن والدفاع، والاقتصاد، والتنمية. كما أعربت الأطراف عن تضامنها حول قضايا عدم تسييس حقوق الإنسان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمعاملة المتساوية للدول في المنظمات الدولية.

في خطوة تعكس تطور العلاقات بين روسيا ودول أفريقية، قام وزراء خارجية تحالف دول الساحل «بوركينافاسو، مالي، والنيجر» بزيارة رسمية إلى موسكو في 3-4 نيسان الجاري، الزيارة جاءت تلبية لدعوة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، وشهدت نقاشات متعددة تناولت الأمن، والاقتصاد، والتعاون العسكري. هذه الزيارة تكتسب أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجهها دول الساحل، بما في ذلك النزاعات المسلحة، الفقر، والتهميش الدولي.

كنان دويبر

تعزيز التعاون الاستراتيجي

أكدت روسيا دعمها لتحالف دول الساحل الذي تأسس في أيلول 2023 كخطوة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. رئيسة إدارة الشراكة مع أفريقيا بالخارجية الروسية، تاتيانا دوفغالينكو، أشارت إلى أن هذا التحالف يمثل «حلولاً أفريقية لمشاكل أفريقية» وهو ما يتماشى مع الرؤية الروسية القائمة على احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما أعربت عن دعم موسكو لإنشاء بنية أمنية إقليمية جديدة تعتمد على الجهود المحلية. التعاون العسكري كان أحد المحاور

بين بلاده وروسيا. وأشار إلى أن هذه المشاورات تمثل خطوة عملاقة نحو الاعتراف الدولي بالتحالف ككيان جيوسياسي مهم. كما أعرب عن شكره لروسيا على دورها في الحفاظ على السلام والأمن في منطقة الساحل وخارجها. تمثل زيارة وزراء تحالف دول الساحل لموسكو ظهور ملامح وأفاق لشراكة عميقة تقوم على المنفعة المتبادلة، فهذه الكونغرسالية ستتحول سريعاً إلى نموذج جديد في القارة الأفريقية، ونزعة موضوعية نحو تجميع القوى في مواجهة المخاطر المحتملة، ولا

يغيب عنا أن نجاح هذه التجربة لن ينعكس على الدول الثلاث فحسب «بوركينافاسو، مالي، والنيجر» بل سيتحول سريعاً إلى نموذج صالح، وقابل للتطوير في مناطق مختلفة في أفريقيا، ويبدو واضحاً أن الظرف الدولي الحالي يسمح بنشوء هذه التجارب وتعميمها، فكان التفكير بخطوة مماثلة قبل عشر سنوات أقرب إلى محاولة انتحار جماعية، لكن خطوة كهذه تتمتع بحماية روسية صينية، إذ تستطيع القوى الصاعدة تأمين الأكسجين اللازم لنجاح التوجهات الاستقلالية لدول أفريقيا.

على الصعيد الاقتصادي، أشار لافروف إلى أن حجم التجارة بين روسيا ودول الساحل زاد بأكثر من 10 مرات خلال العام الماضي، رغم أن الأرقام لا تزال متواضعة مقارنة بالإمكانات المتاحة. وأكد الجانب الروسي استعداداً لدعم الكونغرسالية في بناء مسار سياسي مستقل، وتشكيل هيكل إقليمي جديد يعتمد على قوتها الخاصة.

تطور تاريخي في العلاقات

وصف وزير خارجية النيجر، بكاري ياونسانغاري، اللقاء بأنه «حدث تاريخي ونقطة تحول» في العلاقات

الشعبوية... أسئلة صحيحة وإجابات خاطئة



يختلف تعريف الشعبوية، تبعاً لمدارس الفكر السياسي وموقفها من دور العامة في حركة التاريخ، وانخراطها في النشاط السياسي، بين من يستند على المزاج الشعبي العابر، وردود الأفعال، ويركب كل موجة صاعدة، ويسير في ذيل الحركة العفوية للجماهير الساخطة، وبين من يحل الواقع وفق رؤية علمية، ويستنتج على أساسها المهمات الملموسة، أمام الحركة الشعبية.

■ عصام حوج

في الممارسة تتعدد طرائق التعاطي مع هذه الظاهرة التاريخية بين من يستثمر فيها كما هي، ويحاول توظيفها لتحقيق أجناس سياسية، تتناقض مع المصالح العميقة للشعب، وبين من يجد في الحركة الشعبية ظاهرة تاريخية مركبة تستدعي تفهمها من جهة، ونقدها من جهة أخرى، ويسعى إلى تنظيمها على أساس برنامج سياسي، وقيادة تتفاعل معها تأخذ منها الروح الكفاحية والعملية، تتعلم منها، وتمدها بالتجربة والخبرة التاريخية. تفشي النزعة الشعبوية في أي مجتمع دلالة على وصول النظام السياسي إلى طريق مسدود من جانب، وعجز الحركة السياسية التقليدية من جانب آخر، وهي إحدى تجليات وخصائص المرحلة الانتقالية ما بين موت القديم وولادة الجديد.

ما يهمني هنا النسخة السورية من الشعبوية، وما فعلته وتفعله نخب السياسة والثقافة في توجيه الوعي الاجتماعي العام استناداً إلى محاكاة حاجات السوريين الملحة والآنية، في ظل الأسئلة الملحة التي طرحت نفسها على السوريين، دون أن يمتلكوا إجابات حقيقية، وفي ظل حالة الإنهاك التي تعاني منها كل عناصر البنية، وما نتج عنها من حالات قلق وترقب وتشكيك والخوف من القادم وغيرها من المظاهر السلوكية النفسية التي تشكل بيئة مناسبة لتسويق أي شعار وأي موقف، فجهاز الدولة العاجز، والصدمات المتلاحقة، ومتواليّة

الخدلان التي طبعت حياة السوريين خلال عقود وخصوصاً في سنوات الحرب، ولم ينج منها أحد من السوريين، شكلت مساحات رخوة سهلة الاختراق، لما هب ودب.

في جذر المشكلة

الشعبوية ليست مجرد ظاهرة نفسية ثقافية كما تبدو لأول وهلة، فالجانب الثقافي - النفسي هنا، هو الشكل الخارجي الذي ينطوي على محتوى اقتصادي اجتماعي، سياسي، هي رد فعل على واقع مشوه، هي كيمياء كل التشوهات المتراكمة في البلاد على مدى عقود، هي إحدى مخرجات سياسات إدارة الأزمات دون حلها على يد السلطة الساقطة، من محاولات الضبط القسري للمجتمع، وانتهاء الحياة السياسية، ونموذج اقتصادي تابع قائم على مبدأ الزبائنية والعبايا، وتقاسم الثروة الوطنية المنهوبة بإدارة الفساد كناظم للعلاقة بين أركان السلطة من جهة، والسلطة وزبائنها من جهة أخرى، والسلطة ورأس المال المعولم من جهة ثالثة، وما نتج عن ذلك من نسق ثقافي قائم على مبدأ التقيّة، ولاء وتملق وتصفيق في العلن، ورفض وازدراء وكراهية في السر.

حوامل الخطاب الشعبي حاولت نخب الصراع على السلطة، أن توظف الخطاب الشعبي لتبرير سلوكها في سياق الصراع، ولم تتورع هذه النخب عن استخدام أكثر جوانب الشعبوية انحطاطاً سواء من قبلها مباشرة، أو عن طريق أبوابها من الكتبة والإعلاميين المتناقضين الذين دخلوا في

معارك حامية الوطيس على المنابر الإعلامية، استخدموا فيه كل قدرتهم على التفصيح للتحايل على الرأي العام بغية استقطاب الناس وضبط توازن القوى في المجتمع لصالحها. نموذج المثقف المأزوم أيضاً وجد ضالته في النزعة الشعبوية كفرصة ذهبية، ليجد لنفسه حيزاً، يعوِّض الأنا المقهورة والمستلبة، والفشل المعرفي والإبداعي، والافتقار إلى أدوات التحليل العلمي، فأصبح أحد أهم الحوامل الدعائية لهذه النزعة، مستفيداً من إمكانات الإعلام الرقمي في الترويج والتسويق، ليكون لسان حال الشعبوية كسياسة هابطة على غرار الفن الهابط الذي يؤمّن التصفيق والنجومية في لحظة ما، سرعان ما تخبو وتضمحل في ظل الإيقاعات المتسارعة للأحداث... إن التحولات التي شهدتها نموذج المثقف الشعبي منذ انطلاق الحركة عام 2011 وحتى اليوم تكشف عن قدرة على التثاقف، من خلال خطاب ذرائعي تضليلي، وفي الوقت نفسه عن جهل بخصائص سورية، وبنية قيمية أنانية وانتهازية، أنا متورمة تستعلي على الآخر، بالتوازي مع دونه تجاه الخارج، أوفي أفضل الأحوال أمية سياسية محمولة على نوايا طيبة ونزعة أخلاقية وجدانية لاعلاقة لها بعلم الاجتماع السياسي، وتعقيدات الحركة الاجتماعية وتناقضاتها، وبنيتها، واتجاهات تطورها المقترضة في بلد مثل سورية.

أما وقود الصراع كانت شريحة المهمشين وخصوصاً الأجيال الشابة، التي دفعتها حالة القهر والاستلاب الذي تعاني منه إلى تبني الخطاب الشعبي والتماهي معه، ووجدت فيه فرصة لترميم عالمها الروحي المدمر... هذه الشريحة التي سدت في وجهها كل الأبواب، وتعيش حالة اغتراب مركب، تمتلك شحنات ثورية هائلة، وتسعى إلى الانتقام من كل شيء، ولكنها في الوقت نفسه تفتقر إلى التنظيم والتجربة، في ظل بنية اجتماعية سياسية هشّة، حيث ثنائية الفساد والقمع كانت وما زالت تتحكم بكل شيء، فتحولت من حيث لا تدري إلى إحدى أدوات تجارب

الهندسة الاجتماعية، وهي والحال هذه، المعادل الموضوعي للفوضى.

الشعبوية الآن

منذ انهيار السلطة السابقة في 8 ديسمبر 2024، يحاول الشعبويون إعادة إنتاج خطابهم وفق الظرف الناشئ، السيناريو ذاته يتكرر حيث السلطة الجديدة وبسبب بنيتها عاجزة عن القيام بدورها المطلوب، لا بل إن بعض أجنحتها تستكمل تماماً سياسات السلطة البائدة، انتعش الخطاب الشعبي مجدداً، ولكن هذه المرة تفرخ إلى شعوبيات متعددة

الشعبوية في أحد جوانبها نتاج لغياب دور فعلي لجهاز الدولة لمصلحة السلطة، وهو ما أدى إلى ارتكاس الوعي الاجتماعي إلى انتماءات ما قبل الدولة، حتى أصبحنا أمام حزمة شعوبيات قومية ودينية وطائفية ومناطقية، تبدو متنافرة ولكنها تتخادم على الدوام كل منها يغذي الآخر بمبررات وجودها، ويقدم لها الذرائع... لتتحول الحركة الشعبية من طبيعتها ولكونها قوة اجتماعية متحررة تتحدى بها الجماعات المهمشة أجهزة السلطة المهيمنة، إلى أداة وظيفية بيد النخب، لتأبّد سلطتها أو مكانتها الاجتماعية، وبيد الخارج ومشاريعه.

كل مرحلة يسود فيها الخطاب الشعبي، تعقبها حالة فراغ، لأن الأحداث المتسارعة والتجربة الملموسة للناس تكشفان عن سطحية هذا الخطاب وعجزه عن الإجابة عن الأسئلة المعقدة التي يفرضها الواقع، وبؤس وانحطاط النخب التي تتبناه، ويصبح الظرف موضوعياً مناسباً لإعادة فرز القوى على أسس صحيحة تعكس المصالح الفعلية للناس، بشرط وجود قوى سياسية جادة، تمتلك منصة معرفية علمية، تساعد على تفسير صحيح لتناقضات الواقع، وبنفس الوقت ترجمة ذلك إلى لغة بسيطة يفهمها الناس، وممارسة ميدانية، ومنظومة قيمية كالغيرية ونكران الذات والصدق والصراحة.

كل مرحلة يسود فيها الخطاب الشعبي تعقبها حالة فراغ لأن الأحداث المتسارعة والتجربة الملموسة للناس تكشفان عن سطحية هذا الخطاب وعجزه عن الإجابة عن الأسئلة المعقدة التي يفرضها الواقع

الرهان أولاً على الناس

«البارودة مثل الحصبة، تعدي، وعندنا بالفلج كانوا يقولون إن الحصبة إذا أصابت الولد فهذا يعني أنه بدأ يعيش، وأنه صار مضموناً»، هذا ما قالت أم سعد، «التي تقف الآن تحت سقف البؤس الواطئ في الصف العالي من المعركة، وتدفع، وتظل تدفع أكثر من الجميع». كما وصفها غسان كنفاني في روايته.

إيمان الأحمد

بارودة هو كل ما احتاجه السوريون، لإعادة ترتيب أوراقتهم، والتأكيد على إمكانية الحل، وعلى إمكانية الاختيار بين واقعين، يملا أحدهما ضجيج اليأس والفرقة والانقسام، بينما يدعو الثاني إلى الوحدة والبناء. هكذا أعادت بارودة أبناء الجنوب السوري فتح صندوق الذاكرة الجمعية السورية على قواسم مشتركة وأعاد الكشف عن مخزون جمعي لا تخطئ بوصلته في معرفة العدو الحقيقي. وصححت مسار التصويب على مكان آخر، هو مصدر الهزيمة الأصلية والبؤس الأصلي.

شيفرة ودلالة على موقف

في رواية أم السعد لا يكتفي كنفاني بتحويل السلاح إلى معادل جمالي للحياة الحرة. بل يهدي روايته «أم سعد» إلى أم سعد، مقدماً بذلك رسالة لها دلالات عميقة يظهره النص الكامل للإهداء «إلى أم سعد، الشعب المدرسة»، توضح تفاصيل الرواية وحوارات شخصياتها أمثلة الشعب المعلم، في رسالة «غرامشية»، إلى النخب المنفصلة عن الناس وعن الشعب رغم استخدامها المتكرر له في طروحاتها، أملة في تعلم هذه النخب أن الشعب هو المدرسة والنظرية الحقيقية وأنه يطرح نظريته بالممارسة المباشرة وليس بالكلام فقط. يؤمن كنفاني بتكامل الأدوار بين الشعب وطليعته أو مثقفيه الثوري، مثقف يؤمن بمدرسة الجماهير ولا يبخسها حقها تقول أم السعد: «أنت تكتب رأيك، أنا لا أعرف الكتابة، ولكني أرسلت ابني إلى هناك، قلت بذلك ما تقوله أنت أليس كذلك؟». لا تقف أم السعد مكتوفة الأيدي بل تأخذ موقفاً، وتقول كلمتها بارسال ابنها وفلذة

كبدها، إلى العمل المسلح، ليكتب بدمه حكاية شعب يرفض الاستسلام، ويستبدل اليأس والإحباط بالأمل في تحقيق النصر. بلغة واضحة وشفافة يصف غسان نهوض المخيم وانتفاضة على البؤس وإعلان رفض الهزيمة، من خلال دخول العمل الفدائي إلى المخيمات، يشرح تهاوي القواعد الاجتماعية والقيم القديمة التي كانت من أسباب الهزيمة، ويعلن عن قيم أخرى ثورية مستمدة من واقع جديد يرفض المهادنة والاستسلام للقدر. تصبح رصاصة ابنها تعويذة للتغيير. تستبدل أم سعد حجابها القديم الذي كتبه لها شيخ ما برصاصة سعد المخبأة في فراشه، تقول معبرة عن وعي فطري: «صنعه لي شيخ عتيق منذ كنا في فلسطين وذات يوم قلت لنفسي: إن ذلك رجل دجال بلا شك... حجاب، إني أضعه منذ كان عمري عشر سنين، ظلنا فقراء وظللنا نهترئ بالشغل وتشردنا...».

«لا مكان للمحتل على أرضنا»

تحمل البارودة رمزية خاصة عندما تتوجه

إلى العدو. وتقف في وجه المحتل وتمنعه من تدنيس البلاد. يوقن السوريون أن نوى وقل الحارة وكويا وجبل الشيخ... إلخ، ليست مجرد أسماء أماكن وقرى في المنطقة الجنوبية السورية، إنها أسماء تختزل فكرة ومعنى المقاومة وتحرير الأرض، وتنعش الذاكرة ليس فقط حول مواجهة العدو، بل ضرورة توحيد السلاح في هذه المواجهة. وأن الدماء التي روت أرض الجنوب هي رسالة واضحة للعدو وجيشه بأن الأرض السورية محرمة على المحتل وأنه سيواجه بمقاومة شعبية مفتوحة لن تتوقف إلا بتحريرها.

ما يحتاجه السوريون اليوم أكثر من أي وقت مضى هو توحيد صفوفهم. وهو ما عبروا عنه بعد الغارات التي قام بها الكيان الصهيوني مؤخراً على مناطق مختلفة من البلاد، وبالمشاركة الواسعة في تشييع شهداء الجنوب السوري.

بلغة محكمة لا تقبل التأويل، جميلة وسلسة عبر السوريون عما يريدهونه فعلاً، «تسقط



إسرائيل ولا تسقط درعا»، «ولا مكان للمحتل على أرضنا» عبارات رفعها مشاركون في تشييع شهداء بلدة نوى التي منع أهلها تقديم قوات الكيان الصهيوني بأسلحتهم الفردية، وأجبرها على التراجع والانسحاب إلى المواقع التي أتت منها بعد اشتباكات عنيفة أقر جيش الاحتلال في بيان له بأن قواته لم تتمكن من التوغل داخلها وتعرضت لإطلاق نار كثيف، وكان رد جيش الاحتلال على مصادر النيران بضربات جوية ومدفعية مكثفة، طالت المناطق السكنية في البلدة.

وكانت قد سبق ما جرى في بلدة «نوى» ملحمة صمود أخرى قام بها أهالي بلدة «كويا» بريف درعا الغربي، بعد أن واجهوا أليات جيش الاحتلال وأسلحته الثقيلة بأسلحتهم الفردية، ومنعوا تقدم القوات «الإسرائيلية» في بلدتهم، وأجبروها على الانسحاب. ما قام به أبطال هذه البلدات وشهداؤها يثبت أنه يمكن الرهان على الناس وأبناء البلاد، والحياة أثبتت أن الجماهير المقاومة هي القادرة على تحقيق الانتصار وتحويله إلى حقيقة واقعة.

الأجوبة المحقة

ثمة دلالة عميقة في المشهد السوري بعد انتشار أخبار ما حدث في قرى ريف درعا ومواجهة أبنائها لجيش الاحتلال الصهيوني وإيقافه عن التوغل في الأرض السورية. فقد أشعلت مقاطع فيديو قصيرة تدعو إلى الجهاد ضد العدو الإسرائيلي منصات التواصل الاجتماعي التي توحدت في موقفها خلف بارودة أبناء الجنوب السوري ضد المحتل.

رغم أن البحث عن لغة مشتركة بين الناس ليس سهلاً، بوجود اختلافات في الآراء والاتجاهات والمصالح والطموحات والرؤى، لكنه ممكن لإرساء واقع جديد، يستند إلى بنية وطنية ومدنية متطورة. وقد أثبت ذلك المشهد

امكانية تحقيقه. فرغم الألم والدم السوري النازف والقلوب المجروحة، تعالت الأصوات الوطنية دعماً وتهليلاً لبطولة أبناء درعا والدعوة لتوحيد الناس في الاتجاه الصحيح. كما أظهرت إدانة استخدام بعض وسائل الإعلام والتلفزيونات وصف «قتلى» في حديثها عن شهداء القصف الإسرائيلي والمطالبة بالاعتذار وتصحيح الأخبار وعياً وطنياً واضحاً. إضافة إلى انحسار الخطاب التفتيتي الذي أوجته وسائل التواصل الاجتماعي ومنصاته، ومثله خطاب لخير البلاد وتحريرها.



تحلل البنية الفوقية للهيمنة الحديثة



إلى جانب الإجراءات الاقتصادية «الحمائية» التي يقوم بها ترامب وما تعنيه من عمق في الأزمة الاقتصادية الداخلية في بنية العولمة بصيغتها الإمبريالية، وتعبير عن تراجع الهيمنة الغربية ضمن العولمة، فإن هناك معاني تطل مجمل المرحلة النيوليبرالية وكل بنيتها الفوقية، ومنها موقع الأكاديمية في منظومة الهيمنة.

د. محمد المعوش

بنية الهيمنة النيوليبرالية

بعد الحرب العالمية الثانية وما حملته من توازن عالمي في وجه الإمبريالية، والرأسمالية ضمناً، قامت الإمبريالية بمناورة لاستيعاب الوزن المتعاظم لقوة العمل في العالم في وجه الرأسمالية، واتخذت بشكل عام مواجهة مع الإمبريالية في صيغة حروب وطنية تحريرية، وبشكل خاص وزن الدول الاشتراكية والدول ذات «الاقتصاد الوطني»، ما دفع إلى الوجود بنموذج «ناعم» للهيمنة هدفه الأساس هو تعطيل القوة الكاملة للجماهير والدول «المعادية». ومن أدوات هذا النموذج تعاضد الهيمنة غير المباشرة عبر رشوة تاريخية لشريحة من القوى المستقلة من خلال نظام حياة «ليبرالي» وتقديمات «كمية» «رفع مستوى الحياة» ضمن الرأسمالية نفسها. هذا النموذج بدأ التراجع عنه بشكل تدريجي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي من خلال النموذج النيوليبرالي، والهجوم على كل منجزات النصف الثاني من القرن العشرين، ليس نموذج دولة الرفاه فقط، بل الهجوم على فكرة الدولة بشكل عام، ومعها مقولات الليبرالية حول الديمقراطية والمشاركة السياسية في صيغتها البورجوازية. ومن أقسى أشكال الهجوم على تلك المنجزات هو ضرب العقلانية كنتيجة وحيدة لتبرير واقع غير عقلاني، بسبب من فقدان المجتمع الرأسمالي كل مبررات وجوده، وما يعنيه ذلك من خطر على العقل والشخصية الإنسانية. ومع تصاعد الأزمة في السنوات الماضية، ونتيجة لتوازن دولي ما زال لحد الآن يكبح مسار تفكيك الدول والمجتمعات من خلال الحروب الخارجية والأهلية، ينتقل هذا النموذج لكي يكشف عن نفسه في ضرب

الدبلوماسية الدولية ومؤسساتها، وقواعد التجارة الدولية، التي تندرج في سياق التراجع عن منجزات القرن الماضي التقدمية. وما «ترامبية» إلا تنويع لهذا المسار الطويل الذي بدأ بالتشكل منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

تحلل البنية الفوقية

صارت الأزمة في نموذج الإنتاج الرأسمالي «الإنتاج السلعي والتبادل في السوق» غير مناسبة للقوى الهيمنة عالمياً، وذلك بسبب عدم عملها لصالح قوى الهيمنة، بل لصالح الدول الصاعدة، وبشكل خاص الصين، لسبب أساس هو انتقال القاعدة الإنتاجية الصناعية الأكبر إليها، وتراجع هيمنة الدولار. إن تلك الأزمة تفرض التراجع عن أشكال العلاقات السياسية الدولية، وهذا ما يعبر عنه ترامب بشكل مباشر فيما يسميه البعض ضربه للدبلوماسية وممارسة السياسة الوقحة والفجة. ولكن هذا التراجع يطال مجمل البنية الفوقية لنظام الهيمنة الحديث، وبشكل خاص مساحاته التي تحمل طابع الهيمنة الناعمة. هذا التراجع عن مقولات البورجوازية الليبرالية كان يكشف عن نفسه في مراحل الأزمات وصعود الفاشية في التاريخ. ولكنه تحول اليوم إلى حالة عامة عضوية ومنظرية ضمن الإمبريالية في مرحلة أزمته العميقة والشاملة ضمن المسار العام لضرب العقل والعقلانية. ومن المستويات التي يعبر فيها هذا التراجع عن نفسه هو الأكاديمية ومجمل فضاء «التفكير».

الهجوم على الأكاديمية وفضاء الوعي

قام ترامب منذ توليه الرئاسة مجدداً بوقف تمويل مؤسسات تعليمية وجامعات إلى حد

إلغاء وزارة التعليم. كما قام بوقف تمويل وإيقاف برامج تمويلية داخلية ودولية، ومنها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID». ومن الإجراءات التي قام بها فرض لوائح ممارسات وإلغاء مسارات تعليم بكاملها لها علاقة بالمساواة والدراسات النقدية والتاريخية والبحث في تاريخ الولايات المتحدة الاستعماري «الكولونيالي» وغيرها، جرى تقليص التمويل الفيدرالي المباشر لجامعات معروفة كجامعة كولومبيا التي جرى إلغاء نحو 400 مليون دولار من المنح والعقود معها لوحدها. إضافة إلى ذلك جرى التضييق على أساتذة وطلاب ناشطين أمريكيين وأجانب، ومن ضمنهم عرب، في سياق التضامن مع القضية الفلسطينية، ومعادين للصهيونية، في سياق فرض قوائم من الممنوعات السياسية على الجامعات ومن فيها من خلال الطرد أو الترحيل.

ضمن هذا الهجوم حدث ردود فعل واسعة من مختلف الخلفيات. فقام البعض كإلين شريكير في موقع Nation The كتعبير عن مكارثية جديدة في تشبيهها للهجوم على التيار والأساتذة الشيوعيين واليساريين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فيما اعتبرها البعض كأنها ديمونت «جامعة Northwestern الأمريكية» في Chronicle The تماثلاً مع السياسات الفاشية لموسوليني وتضييقاً على الحريات. واعتبرها آخرون بأنها تهدد الاستقلالية المؤسسية والمناهج الدراسية وحرية البحث الأكاديمي على نطاق واسع، والتدخل المؤسسي، كوضع أقسام مثل دراسات الشرق الأوسط تحت «الوصاية الأكاديمية». هذه الإجراءات اعتبرت إضعافاً للحرية الأكاديمية عبر الرقابة الذاتية والتحكم الأيديولوجي في البحث والمناهج. ومن النتائج التي أشار إليها البعض هجرة العقول الأكاديمية من أمريكا، وتعرض تقديمات الصحة العامة وعلوم المناخ للخطر، وتبعات اقتصادية على المزارعين والجامعات. وهناك شبه إجماع في الإعلام الغربي المعارض لسياسات ترامب على أن هذه الهجمات تنبع من معاداة «الفكر» واستراتيجيات استبدادية لخنق المعارضة، متوافقة مع مساعي السيطرة على التعليم.

أبعد من الموقف الليبرالي لقراءة الهجوم على الرغم من الإجماع الواسع على معارضة سياسات ترامب، يمكن استخلاص ملامح عامة منها، وبشكل خاص منطلقها «الليبرالي» في تقييم تبعاتها أو منطلقاتها. هذه المواقف تنفي أولاً أن الأكاديمية الغربية بالعام لم تكن معزولة عن سياسات الهيمنة الإمبريالية في مرحلتها الناعمة، لا شكلاً من حيث علاقة الأكاديمية بالمركز السياسي والاقتصادي «كمؤسسة بيل غيتس وغيرها» وعالمياً في السيطرة على البحث العلمي ومسارات تمويله، ولا من حيث مضمونها في الترويج لقيم الليبرالية في العلوم ومناهج البحث وفهم الظواهر والموقف من الرأسمالية بشكل عام، وخصوصاً في تعظيم الصراعات الثنائية والتقسيمية، كدراسات الهويات والأقليات وحرية التعبير، ومعاداة الديكتاتورية في الصيغة الليبرالية لهذه «المعاداة» ضمن «الثورات الملونة». ولهذا، فإن غالبية هذه المواقف المعارضة للترامبية، حتى حين تشبه الترامبية بالفاشية، فإنها تفعل ذلك لا تشكيكاً في الرأسمالية، بل دفاعاً عن الديمقراطية الليبرالية في صيغتها الرأسمالية. وهي تنفي بذلك أن الأكاديمية في الغرب وغالبية العالم «والتي توسعت مساحتها تحديداً في النصف الثاني من القرن الماضي، كتعاظم وزن الجامعات وعدد الطلاب مثلاً» كانت تعبيراً في جانب منها عن أدوات هيمنة ناعمة «ومتطلبات الاقتصاد في تلك الفترة». من هذا الموقع «المحافظ» فإن هذه المواقف تسقط من حسابها أن الترامبية هي إعلان تعطيل مجمل نموذج الهيمنة الناعمة ضمن الرأسمالية والانتقال نحو نموذج أكثر فجاجة، وهذا تعبير ليس عن مجرد أزمة «في الديمقراطية البورجوازية»، بل أزمة «كل الديمقراطية البورجوازية» نفسها. والاستغناء عن هذه الأدوات العلمية والأكاديمية اليوم هو إعلان بأن دورها في نموذج الهيمنة الجديد الفج قد انتهى «لهذا مثلاً جرى التضييق على مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية بشكل خاص»، حيث تأخذ مدونات ترامب وإيلون ماسك الشخصيتان وإطالاتهما الإعلامية، وحضورهما المسرحي الاستعراضي معاً، مركزاً الثقل في نموذج الهيمنة الجديد وتعبير عنه.

الترامبية تعبير عن عمق الأزمة الاقتصادية للعولمة الإمبريالية وإعلان عن تعطل نموذج الهيمنة الناعمة الرأسمالية والانتقال نحو نموذج أكثر فجاجة

الحرب عمياء يا مرح

تطرح الطفلة الصغيرة الجريحة سؤالاً على المسعف «عمو بدي أسالك شغلقة؟ عمو هاد حلم ولا بجد؟ تخافيش يا عمو أنت بخير يا عمو. طيب عارفة إني بخير بس قلني هذا حلم ولا حقيقة»، يحاول المسعف تهدئتها فيسألها عن اسمها، اسمها مرح.

إيمان الخياب

ليست هذه الطفلة الوحيدة التي بذلت جهداً لا يبذلها بشر لتتأكد أن ما يحدث معها ليس سوى مجرد حلم أو خيال أو كابوس ستتخلص منه حالما تستيقظ. بل يعاني كل صاحب ضمير من حالة الرعب لا يتصوره إنسان ولا يمكن أن يحتلمه إنسان.

كشفت الصورة التي ضجت بها وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي عن حجم الدمار الهائل الذي أصاب مدينة رفح، وبينت الصورة التي التقطت من الجو الدمار الذي لحق بالمدينة على إثر مواصلة العدو لحرب الإبادة التي يشنها ضد غزة وناسها. وكيف حولها إلى مدينة منكوبة يفوق الدمار فيها قدرات العقل البشري. فالوضع المأساوي في رفح، تفوق على جميع الصور التي انتشرت سابقاً وحتى تلك التي استعملت فيها تقنية الذكاء الاصطناعي.

يعبر الناشط الأمريكي جورج لي جونيور خلال عرضه للصورة وصور أخرى: «هذه ليست هيروشيما، وهذا ليس ذكاءً اصطناعياً، إنها مكان أصغر بثلاث مرات من هيروشيما يتعرض

الآن لدمار يعادل ستة أضعاف ما حدث هناك» ويتابع شرح فكرته: «مازلنا نتحدث عن الآثار الدائمة لما حصل في هيروشيما حتى يومنا هذا، سواء عن الإشعاع أو الصدمة أو جميع العواقب الأخرى التي تحدث عندما ترتكب مثل هذه الفظائع ضد الناس، وكيف تمتد آثارها إلى الأجيال» وأنا أتحدث عن الحقيقة الواضحة أمام الجميع بينما يتم تخفيض تمويل التعليم هنا لا يزالون يمولون كل شيء ليتواصل ما يحدث هناك»، ويؤكد «لاحظوا أن علي ألا أذكر اسم المكان لأنني إذا قلت «غزة»



والديهم أو كليهما في الحرب المستمرة منذ أكثر من عام، وبينهم نحو 17 ألف طفل حرموا من كلا الوالدين. وذكر البيان أن المجاعة وسوء التغذية يهددان حياة الأطفال حيث إن هناك 60 ألف حالة متوقعة من سوء التغذية الحاد، مؤكداً عودة مرض شلل الأطفال إلى القطاع.

الحرب عمياء يا مرح، والتوحش الذي يمارسه الاحتلال ما هو إلا محاولة لتغطية هزيمته ليس فقط أمام الفلسطينيين وأطفالهم بل أمام الضمير البشري.

فسوف يحدث ما تعرفونه جميعاً «الحجب». وكشفت الفيديوهات المتداولة، آثار الصواريخ التي يستعملها جيش الاحتلال والتي يؤكد ناشطون وصول صداها إلى مصر، بينما كشفت فيديوهات عن تطاير أجساد الفلسطينيين في الهواء بعد تعرضهم للقصف المروع. ووفقاً للبيان الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عشية يوم الطفل الفلسطيني، يعاني قطاع غزة من أكبر أزمة يتم في التاريخ الحديث، حيث فقد أكثر من 39 ألف طفل أحد

«كوكا كولا» تلوث المحيطات

قامت دراسة حديثة نشرت في الآونة الأخيرة بتسليط الضوء على حجم التلوث البيئي الناجم عن استهلاك البلاستيك من قبل أكبر منتج وموزع للمشروبات عالمياً وأكدت الدراسة أن شركة «كوكا كولا» ستكون مسؤولة عن تسرب أكثر من 600 ألف طن من النفايات البلاستيكية سنوياً إلى المحيطات والممرات المائية حول العالم بحلول عام 2030.



لإعادة الاستخدام مثل الزجاج، الذي يمكن إعادة استخدامه حتى 50 مرة، أو اعتماد نسخة أكثر سمكاً من البلاستيك المصنوع من مادة البولي إيثيلين تيريفثاليت (PET)، والذي يمكن إعادة استخدامه حتى 25 مرة للحد من هذا التلوث.

اعتمدت منظمة «أوشيانا» على منهجية علمية منشورة في مجلة «ساينس» عام 2020 لحساب نسبة البلاستيك الذي قد ينتهي في النظم البيئية المائية، والتي قدرتها بنحو 602 ألف طن سنوياً، أي ما يعادل التخلص من 220 مليار عبوة بلاستيكية سعة 500 مل، وهو رقم يكفي لملء جوف 18 مليون حوت.

«بيبيسكو» و«نستله» و«دانون». وتعتمد هذه النتائج على بيانات الشركة بشأن إنتاجها من مواد التغليف بين عامي 2018 و2023، إضافة إلى توقعات نمو المبيعات، حيث يتوقع أن يتجاوز استهلاك «كوكا كولا» من البلاستيك 4.13 ملايين طن سنوياً بحلول 2030.

وتؤكد منظمة «أوشيانا» أن التحول إلى أنظمة تغليف مستدامة يمثل الحل الأكثر فاعلية لتقليل النفايات البلاستيكية، داعية الشركات الكبرى وعلى رأسها «كوكا كولا» إلى تحمل مسؤوليتها البيئية واتخاذ خطوات جديّة نحو خفض تأثيرها البيئي قبل أن تتفاقم الأزمة. وتوصي المنظمة باستخدام مواد تغليف قابلة

وجاء هذا التقرير، الذي نشرته منظمة «أوشيانا» غير الحكومية، بالتزامن مع تنامي القلق العلمي حول المخاطر الصحية التي تترتب على انتشار المواد البلاستيكية الدقيقة في البيئة. ويؤكد الباحثون ارتباط هذه الجزيئات منتهية الصغر بارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان والعقم وأمراض القلب وغيرها.

وتأتي شركة «كوكا كولا» في صدارة الملوثين بحسب دراسة نُشرت في مجلة Science Advances، إذ تحتل «كوكا كولا» المرتبة الأولى عالمياً وتتقدم بذلك على شركات أخرى مساهمة في التلوث بالبلاستيك مثل

كانوا وكنا

سنة	موضوع
1962-70	العمل الفلّ والنجس الآلي بعلب العمومية واللجان النقابية لعمال الفزل والنسيج
1962-70	كافة اعضاء الجمعية
1962-70	لجان نقابية تمثل كافة
1962-70	النسيج الآلي وذلك في
1962-70	صباح يوم الأحد الموافق
1962-70	رأسة ما حدث في صباح
1962-70	في 1962-70
1962-70	ان للعادت المذكور وعرف
1962-70	العناصر المتأثرة بالخربة
1962-70	العمال . لكن ويكسب
1962-70	بين أي أوتارهم دون
1962-70	الحدارة القصور منها
1962-70	جنعون ارباعهم حول هذا
1962-70	بررات والغالب الآلة
1962-70	نسبة لسكرة التحق
1962-70	الفتنة .
1962-70	سكرة التولقة ، بمانترا

نشطت الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية في إصدار البيانات كأحد أشكال النشاط. وقد تناولت هذه البيانات القضايا السياسية الملحة بالإضافة إلى المطالب العمالية مثل المرسوم 49 لعام 1963 وقانون التنظيم النقابي. في الصورة نماذج من بيانات نقابات العمال في حلب في جريدة الأخبار العدد 416 الأحد 22 تموز 1962.

دروس من ذهب من «كوبا» و«نوى»



شهد ريف محافظة درعا في الجنوب السوري خلال الأيام الماضية اشتباكين مباشرين بين قوات الاحتلال «الإسرائيلي» وبين شبان من أبناء المحافظة، خرجوا بأسلحتهم الفردية لصد محاولات التوغل الصهيوني باتجاه قراهم. الاشتباك الأول جرى في قرية كوبا وعلى أطرافها، والثاني على أطراف نوى، وارتقى إثر الاشتباكين 9 شهداء إضافة إلى حوالي 23 مصاباً.

مرّ الحدّثان دون الاهتمام الإعلامي الذي يستحقّانه، بالضبط لأن الدروس التي يمكن استخلاصها منهما، هي دروس شديدة الأهمية لكل السوريين، ولسورية كبلد تقاتل للنهوض مجدداً وسط أخطار وأزمات تحيط بها من كل حذب وصوب.

لعل بين أهم هذه الدروس ما يلي:

أولاً: عبّر السوريون في كل مناطقهم، داخل البلاد وخارجها، عن حالة تعاطف وتضامن صادقة مع أبطال درعا في وقوفهم ضد الاحتلال، وأكثر من ذلك، فقد عبروا عن اعتزازهم بدفاع هؤلاء الأبطال عن كرامة البلد كله، وليس فقط عن كراماتهم الشخصية... هذا الشعور العام أسهم ويسهم في إفراغ محاولات الاحتلال لتقسيم السوريين من مضمونها؛ بل يمكن القول: إن دماءهم الطاهرة ستسهم إسهاماً ملموساً

مباشراً في توحيد الشعب السوري مجدداً، وفي توحيد سورية نفسها كوحدة جغرافية سياسية، ليس على المستوى المادي الملموس فحسب، بل وعلى مستوى الهوية الوطنية التي تمت الإساءة إليها بشكل رهيب خلال عقود متتالية.

ثانياً: أثبت «الإسرائيلي» للمرة المليون، أنه معاد للشعب السوري ككل، ولسورية نفسها كدولة، وأن عداؤه لنا هو عداؤه وجودي لا يتعلق بوجود أو عدم وجود الإيراني أو التركي أو غيره، ولا يتعلق بنظام ممانعة أو مساومة... الأمر الذي يعزز الحقيقة التاريخية القائلة: «إذا كان للانظمة حساباتها وضرورتها، فإن للشعوب خياراتها»، وخيار الشعب السوري لم يحد في أي يوم من الأيام عن الكرامة والحق بالأرض المحتلة، وبالوقوف

إلى جانب القضية الفلسطينية بوصفها قضية داخلية بالنسبة له، وليست قضية خارجية بحال من الأحوال.

ثالثاً: لو كان لدى «الإسرائيلي» أدنى قناعة بأنه سيلقى استقبلاً بالورود في أي منطقة من سورية، بما في ذلك في أي منطقة من الجنوب السوري، لما تأخر لحظة واحدة عن بسط احتلاله المباشر في تلك المنطقة، لأن الواقع يقول: إن الدولة السورية كدولة بالمعنى العسكري، ليست قادرة - على الأقل ضمن الظرف الراهن - على الدخول في حرب تقليدية مع الكيان بالته العسكرية الضخمة المدعومة غربياً. المانع الحقيقي في وجه الصهيوني مكون من عاملين، الأول: هو قناعته بأن أبناء البلد سيفرقونه في مستنقع يستنزفه فوق استنزافه القائم، لأن استنزاف هذا العدو لا يحتاج سلاحاً متطوراً بقدر ما يحتاج إرادة قتال ودفاع حقيقية، وهي موجودة بما يكفي ويزيد. العامل الثاني الذي يعيق الصهيوني عن التقدم بشكل إضافي في الأرض السورية، هو معرفته بالتوازنات الدولية القائمة، ومعرفته بأن الأمريكي نفسه «وفي إطار الانكفاء العام والاتفاقات التي

يعقدها» غير مستعد لدعمه حتى النهاية في ملف خطر من هذا النوع، ناهيك عن تراكم الأزمات الداخلية لدى الكيان، والتي يعبر عنها أفضل تعبير استنزافه لعدوانه على غزة، بوصفه هرباً نحو الحرب وتمديدتها وزيادة وحشيتها، شأنه في ذلك شأن كل أنماط الاستعمار تاريخياً، وخاصة الاستيطاني منه، في مراحلها النهائية قبل زواله.

رابعاً: محق من يقول: إن سورية في حالة ضعف هائلة، ولكن هذا لا يعني أنها مشلولة القوة والإرادة، ولا يعني أن أعداءها في حال مستقر مرتاح مقتدر. الواقع يقول: إن حالة الضعف هذه يمكنها أن تكون مؤقتة، والسلاح الأمضى في تطويقها وإنهائها هي وحدة السوريين، والباب نحو وحدة السوريين هو استقواؤهم بأنفسهم لا بالخارج كما يفعل البعض من جهات مختلفة على الساحة السورية. الاقتناع بقوة الشعب السوري وبقدرته هو الترياق الشافي، وهذا يصنعه السوريون باجتماعهم وتعاونهم عبر التفاهم والتوافق فيما بينهم عبر مؤتمر وطني عام، وعبر حكومة وحدة وطنية وازنة وواسعة التمثيل تقود سفيتهم إلى بر الأمان...

أثبت «الإسرائيلي» للمرة المليون أنه معاد للشعب السوري ككل ولسورية نفسها كدولة وأن عداؤه لنا هو عداؤه وجودي لا يتعلق بوجود أو عدم وجود الإيراني أو التركي أو غيره